إصدارات: 26 سبتمبر 26 SEPTEMBER



الرئيس علي عبدالله صالح ...

وإتقان صناعة التاريخ

الرئيس علي عبدالله صالح ...

وإتقان صناعة التاريخ



الطبعة الأولى
رقم الايداع - بدار الكتب - صنعاء
(٣٨٦) لسنة ٢٠٠٦م

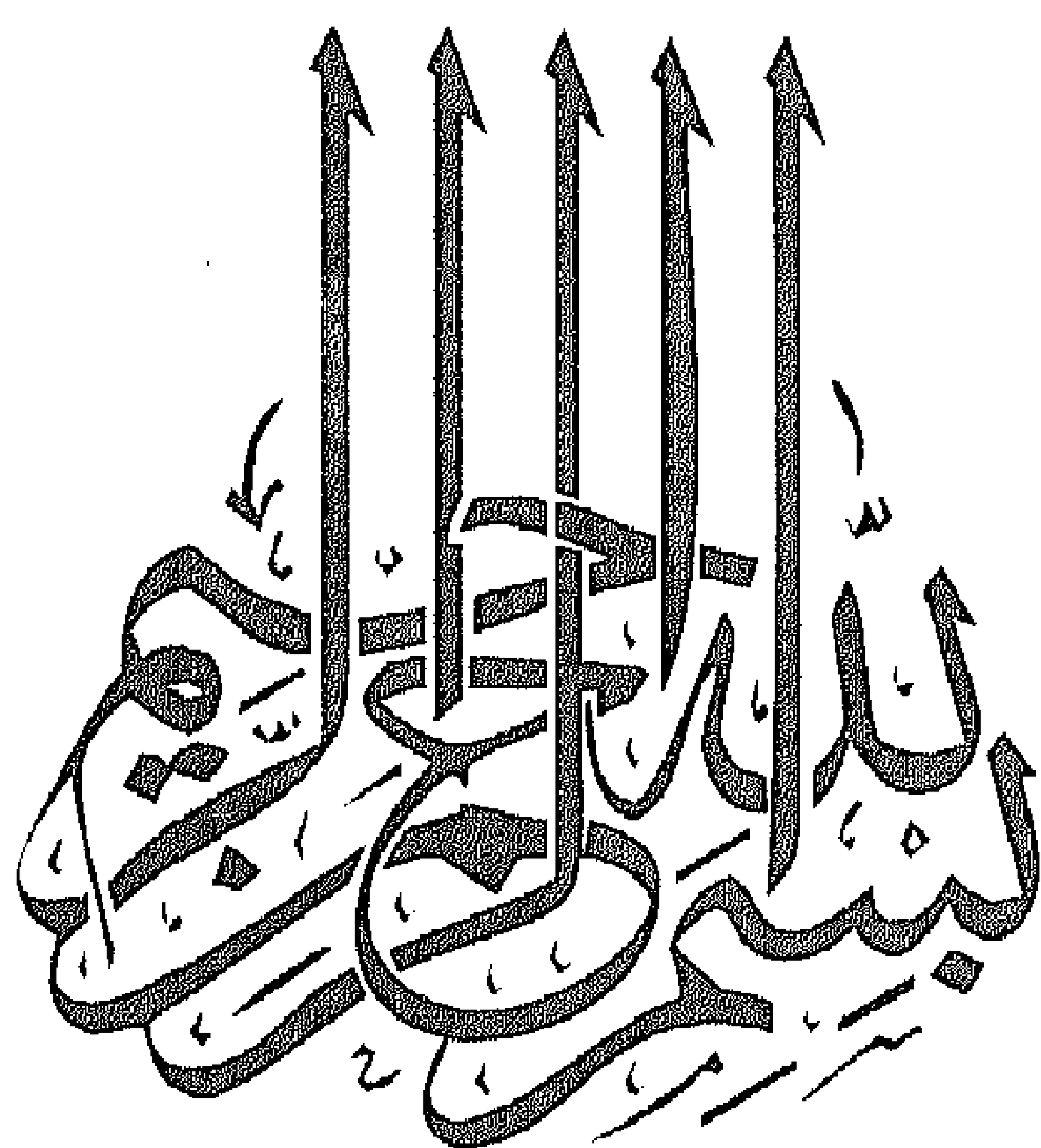
الناشـر:
دائرة التوجيه المعنوي

ادار الندوة:
احمد محمد الجبلي

اعد المادة للنشر:
احمد ناصر الشريف

الاخراج والتصميم:
سلوى البحري
مركز التصميم والاخراج الفني
بدائرة التوجيه المعنوي

الطباعة وفرز الألوان:
مطابع دائرة التوجيه المعنوي
ص.ب (١٧) صنعاء - الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٦٢٦٢٨/٢٦٢٦٢٦ -١- ٩٦٧+
فاكس: ٢٧٤٣٤١ - ١ - ٩٦٧+
بريد إلكتروني: 26Sept@yemen.net.ye



المحتويات

المقدمة 7

محاور الندوة 9

المشاركون في الندوة 11

العميد الركن/ علي حسن الشاطر
كلمة ترحيبية عملاق مايزال الوطن بحاجة الى دوره 13

عبدالقادر باجمال
رئيس مجلس الوزراء
كلمة راعي الندوة رجل الإستثناء في زمن إستثنائي 19

اللواء/ حسين المسوري
منذ البداية كانت رؤيته لبناء الدولة الصدق والاخلاص 29

الدكتور/ احمد الأصبحي
بالحوار.. رسم الصورة المشرقة لليمن.. 37

راشد محمد ثابت
آمال الجماهير في الوحدة عبر عنها.. 45

احمد الصوفي
الوحدة اليمنية كانت هاجس الرئيس.. 59

الدكتور/ حسين العمري
ابن الشعب ومحقق آماله.. 65

الدكتور/ فارس السقاف
اصبح لليمن مكانة في الخارطة.. 75

اللواء/ احمد علي الاشول
قاد مسيرة طويلة وزاخرة بالنجاحات.. 81

عميد/عبدالرحمن حسان
الإنطلاق بقوة نحو المستقبل.. 93

احمد الحبيشي
اعاد الاعتبار لتاريخ الثورة.. 105

الدكتورة/بلقيس الحضراني
فتح المجال امام المرأة اليمنية.. 123

الدكتور/ يحيى المتوكل
رائد التنمية وباني النهضة.. 133

محفوظ شماخ
الداعم الاول للاستثمارات.. 139

هاجع الجحافي
الترويج لليمن وجذب الاستثمارات.. 143

علي صالح باقي
..حضرموت والرئيس وفاء بوفاء 153

الدكتور/ غيلان الشرجبي
انتصار الارادة الجماعية.. 165

أ. اسماعيل الوزير
جعل من الحدود جسوراً للإخاء.. 171

الدكتور/ محمد محمدالحميدي
صمام امان للأمن القومي اليمني.. 179

السفير محي الدين الضبي
مكانة متميزه وحضور اقليمي متميز.. 195

الدكتور/ حسن السلامي..
متسامح حتى مع أعدائه.. 205

احمد عبدالله المجيدي
ينبذ الخصومة ولا يحمل حقداً.. 209

أ. نبيل الفقيه
الإنسان محور التنمية الشاملة.. 215

الدكتور/ سالم الباني
..التعليم مفتاح النمو 221

الدكتور عبدالوهاب الوشلي
تعاطى مع قضية فلسطين من منطلق قومي.. 227

عبدالرحمن مهيوب
اقام موسسة شعبية من كل انحاء اليمن.. 237

الدكتور/ ارسلان محمد
مستقبل اليمن سيكون مشرقاً.. 241

المقدمة

كيف كان حال اليمن قبل السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م يوم انتخاب علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية وقائداً عاما للقوات المسلحة من قبل مجلس الشعب التاسيسي حينها. وما الذي فعله الرئيس المنتخب بعد توليه السلطة لاعادة ترتيب البيت اليمني؟ وكيف صمد في وجه التحديات ثم كيف تغلب عليها؟

هل كان الرجل يملك عصا سحرية؟

وما الذي ميزه عن غيره من الرؤساء الذين حكموا اليمن منذ قيام الثورة

ماذا يعني له الحوار، الديمقراطية،الوحدة ، مشاركة المرأة حقوق الانسان الامن الاقليمن التنمية والبناء والعلاقات الدولية؟

ولماذا احبه الشعب وتمسك به طوال هذه الفتره، بل واعلن تمسكه به لولاية رئاسية ثانية؟

هذه الاسئلة وغيرها كثير شكلت محاور للندوة التي نظمتها صحفية «٢٦سبتمبر» في ١٤يونيو ٢٠٠٦م بعنوان:

« الرئيس علي عبدالله صالح .. واتقان صناعة التاريخ» وشارك فيها حشد كبير من السياسيين،والمفكرين والباحثين والاعلاميين، وقدموا خلالها اكثر من ٢٠ ورقة عمل غطت ١٩ محورا استعرضت الظروف السياسية التي كانت سائدة قبل ١٧ يوليو ١٩٧٨م والادوار الوطنية المتميزة لفخامة الرئيس منذ توليه قيادة مسيرة الوطن حتى اليوم.. والانجازات التي حققها شعبنا اليمني خلال هذه المسيرة الظافرة في ظل قيادته الوطنية المخلصة وعلى رأس ذلك اعادة تحقيق وحدة الوطن والدفاع عنها وتبنيه ورعايته للديمقراطية وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

ولأهمية ما تضمنته اوراق العمل المقدمة الى الندوة من معلومات وحقائق تاريخية مؤكدة .. وانصافا للرجل الذي قاد المسيرة وما يزال بصبر وحكمة واقتدار.. وحقق لليمن ما لم يستطعه الاوائل من عزة وحضور اقليمي ودولي قوي لم تكن تعرفه من قبل .. نقدم للقارىءالعزيز هذا الكتاب الذي يحمل بين دفتيه فعاليات ندوة «الرئيس علي عبدالله صالح.واتقان صناعة التاريخ ..في اطار حرصنا على التوثيق ونشر المعرفة خاصة في اوساط الجيل الذي نشأ وترعرع في هذا العهد الزاهر.. عهد علي عبدالله صالح والوحدة

محاور الندوة

١- واقبل المنقذ:

الظروف السياسية والاوضاع التي كانت سائدة في اليمن قبل انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح في ١٧ يوليو ١٩٧٨م.

- دور الرئيس في إعادة ترتيب البيت اليمني ومواجهة التحديات.

٢- الحوار أول الطريق

الحوار منهجية الرئيس علي عبدالله صالح في حل الخلافات .

٣- الوحدة اليمنية.. بين المستحيل والممكن وجد القائد:

- الوحدة اليمنية في فكر الرئيس علي عبدالله صالح منذ توليه السلطة وحتى إعادة تحقيقها.

٤- الحكمة والتبصر:

حكمة الرئيس في إدارة الازمات :

- أحداث يناير ١٩٨٦.
- أزمة الانفصال ١٩٩٤.
- أزمة حنيش ١٩٩٥.

٥- القوات المسلحة والأمن.. الدرع والسيف

- حال القوات المسلحة والأمن قبل١٩٧٨
- مسيرة البناء منذ ١٩٧٨وحتى الان.

٦- زعامة تاريخية:

لماذا تميز الرئيس علي عبدالله صالح عن غيره من الذين حكموا اليمن منذ الثورة؟

٧- اليمن .. دور فاعل في تعزيز التضامن العربي والإسلامي:

٨- الأمن الاقليمي

- رؤية الرئيس علي عبدالله صالح لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر.

٩- الديمقراطية.. أساس شرعية الحكم:

- الرئيس علي عبدالله صالح اول رئيس منتخب.

٧ - تبني الرئيس للديمقراطية من خلال انتخابات المجالس المحلية والبلدية.-
انتخابات مجلس الشورى.
انتخابات مجلس النواب.
١٠- الحدود.. جسور للاخاء والتعاون:
دبلوماسية الرئيس في معالجة مشاكل الحدود :-
الحدود اليمنية العمانية.
الحدود اليمنية السعودية.
الحدود البحرية مع اريتريا.
١١- اليمن والأمن القومي
١٢- المرأة .. حضور ومشاركة :
- الرئيس علي عبدالله صالح.. نصير المرأة ومحقق تطلعاتها.
١٣- اليمن في موكب العصر:
-علي عبدالله صالح.. رائد التنمية وباني النهضة اليمنية الحديثة.
١٤-اليمن على المسرح الدولي
- اليمن في ظل القائد علي عبدالله صالح حضور دولي ومكانة متميزة
١٥- موقع الانسان في مسيرة البناء:
كيف اهتم الرئيس علي عبدالله صالح ببناء الانسان من خلال الانجازات المحققة في مجالات: الصحة، التعليم، الطرقات، المياه، الكهرباء.. الخ.
١٦-فلسطين في قلب القائد:
مواقف الرئيس علي عبدالله صالح من القضية الفلسطينية ومساندته لحقوق الشعب الفلسطيني العادله.-
١٧- القائد الانسان:
مواقف انسانية للرئيس علي عبدالله صالح.-
التسامح مع الخصوم.
- العفو عند المقدرة.
١٨- الحكم المحلي.. السلطة بيد الشعب
١٩- نحو المستقبل.. أفاق بلاحدود (رؤية مستقبلية).

المشاركون في الندوة

- الأستاذ / نبيل الفقيــة
- الدكتور / أحمد محمد الأصبحـي
- الاستاذ/ اسماعيل احمد الوزير
- اللواء/ حسين المسوري
- الدكتور/ حسين العمري
- الأستاذ / عبد الله أحمد غانـم
- الدكتور/ حسن احمد السلامي
- الأستاذ / راشد محمد ثابت
- اللواء الركن / أحمد علي الأشول
- الدكتور / يحيــى المتوكـل
- الاستاذ/ عبد الرحمن مهيوب
- الأستاذ / محيي الدين الضبـي
- الاستاذ/ احمد عبدالله المجيدي
- الاستاذ/ محفوظ شماخ
- الاستاذ/ احمد الصويل
- الدكتور/ فارس السقاف
- الأستاذ / أحمد الحبيشي
- الدكتور / حسين با سلامة
- الدكتور / أرسلان محمد أحمد
- الدكتور / سالم البانــي
- الدكتور / فؤاد راشـد
- الدكتور/ غيلان الشرجبي
- الاستاذ/ سعيد الجناحي
- الدكتور / محمد بن محمد الحميدي
- الدكتورة/ بلقيس الحضراني
- الاستاذ/ حسن العديني
- الاستاذ/ علي باقي
- الاستاذة/ رمزية الارياني
- الأستاذ / هاجع الجحافي
- الدكتور/ عبدالوهاب الوشلي

كلمة ترحيبية



• العميد الركن/ علي حسن الشاطر

مدير دائرة التوجيه المعنوي
رئيس تحرير صحيفة ٢٦ سبتمبر

عملاق ما يزال الوطن بحاجة الى دوره

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على اشرف المرسلين
محمد بن عبدالله.. وعلى آله وصحبه أجمعين..

الأخ الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء.. الأخوة والأخوات الأعزاء..

مرحبا بكم إلى هذه الندوة التي تنظمها صحيفة (٢٦ سبتمبر) ضمن سلسلة ندواتها السياسية والفكرية بمناسبة العيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية.. وإعادة تحقيق وحدة الوطن.. ويسعدنا كثيراً أن هذه الندوة التي تنعقد تحت عنوان: الرئيس علي عبدالله صالح وإتقان صناعة التاريخ وبرعاية كريمة من دولة الاستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء ويشارك فيها صفوة مختارة من رجالات الدولة والفكر والسياسة ومن المناضلين الذين يعتز بهم هذا الوطن ويحتفظ بأدوارهم في ذاكرة تاريخه الحافل والناصع.

ان هذه الندوات الخمس التي تم تنظيمها بهذه المناسبة لم تكن هي الوحيدة التي التقينا خلالها فقد التقينا هنا وشاركنا إخوة آخرون لم يحالفنا الحظ في وجودهم معنا اليوم لمناقشة وتوثيق مسيرة ثورة ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر و ٣٠ نوفمبر وملحمة الصمود العظيم في السبعين يوماً ومعجزة الوحدة في ٢٢ مايو وغير ذلك من المحطات والشواطئ التي عبرت منها المواكب، حاملة لواء الحرية وراية المجد لليمن الغالي والناهض.

ولقد أنجزتم خلال هذه الندوات كنزاً معرفيا ثميناً اغتنت به المكتبة الوطنية ووضعتم في تصرف الباحثين ثروة هائلة من المعلومات والتحليلات التي تلقي بأضوائها الساطعة على المعالم البارزة في تاريخنا الوطني، كما تساعد الأجيال القادمة على التعرف على الطرق والدروب الوعرة التي شقها النضال الثوري وعلى التضحيات الباهضة التي قدمتها الحركة الوطنية حتى تستلهم منها القوة والعزيمة لمواصلة البناء والنهضة.

اليوم لا نتوقف عند محطة واحدة نجلي فيها النظر وندقق، لكننا نطل على حقبة كاملة معبأة بالانجازات ومفعمة بالآمال.

ولا نتأمل معلما واحدا في الطريق بقدر ما نتطلع إلى علم محلق في السماء.

وأنتم أعلم مني أيها الإخوة والأخوات الأفاضل أن الإطلالة على حقبة كاملة لا تمكن من رؤية تفاصيل الصورة، وأقصى ما تستطيعه هي

النظرة السريعة للمشهد الإجمالي، فإذا لم تؤد هذه الندوة ما يقتضيه عنوانها فليس ذلك تقصير ممن تولوا الإعداد لها أو همة ضعيفة لدى المشاركين فيها، وإنما سببه الوحيد أن موضوعها انجازات رجل تفوق على حدود حواسنا ومدركاتنا، فقد حشد من المنجزات في فترة قصيرة ما تتسع لها القرون والآماد.. وما ليس بوسعنا -ولو كان بيننا نخبة مختارة- أن نحصيها عددا وأن نحيط بآثارها إيضاحا، كما أنه ارتفع في سماء التاريخ بعيدا عن أدراك أبصارنا وإحاطة عقولنا. لذلك لم نجد سبيلا غير اختيار أهم أعماله رتبناها في محاور شاهدة على ما قدم وأنجز، وما أعطى وبذل.

ومن الطبيعي أن يبدأ المحور الأول التفاتة إلى الظروف المعقدة والأوضاع المتهالكة التي عاشتها البلاد قبل مقدمه حاملا كتاب الإنقاذ.. وحيث تولى واجباته الدستورية وسط الفوضى والاضطرابات والمنازعات فقد كانت كلمته الأولى هي الحوار، إذ كان الحوار ضرورة لازمة لتنظيم الصفوف قبل استئناف السير لكن الأسرة الواحدة لا يسير نصفها في طريق ويقعد نصفها الآخر في نفس المكان أو يتحرك في طريق مختلف؛ لأن في ذلك شتات وضياع وهلاك، لهذا كانت الوحدة اليمنية قضيته الكبيرة المقدسة، ولقد كانت المستحيلات تكتنف انجازها في ذلك الظرف القاسي. وطنيا ودولياً حتى جاء هذا القائد المخلص مستلهما إرادة الشعب قادرا على تحويل المستحيل إلى واقع مجسد، فكان توحيد الوطن في الـ ٢٢ مايو ١٩٩٠ انجازا مجيداً وخالداً. وبمقدار ما نجح الرئيس علي عبدالله صالح في المعارك التي تتطلب العزيمة والقدرة على الاقتحام نجح أيضا في الأزمات التي تختبر فيها بصائر الرجال وحكمتهم، وقد ظهرت هذه الحكمة في مواجهة عواصف كان مقدرا لها أن تغرق السفينة لولا أنه كان ربانها، كما تجلت في قدرته على تحويل الحدود من مواقع للصدام إلى جسور للتواصل، وقبل مجيء علي عبدالله صالح كانت اليمن منزوية في ركن منعزل في خلفية المسرح الدولي، وقد استطاع أن يدفع بها إلى مقدمة المسرح وتحت الأضواء الساطعة التي تتألق في إشعاعها الدول المؤثرة في السياسة الدولية. وقد استدعى هذا جهداً فائقاً في جميع المحافل وبصورة خاصة ما نهضت به اليمن في ظل قيادته من دور فعال لتعزيز التضامن العربي والإسلامي ودعم نضال الشعب الفلسطيني وصيانة الأمن الإقليمي وتعزيز السلام والتضامن على الساحة الدولية.

لقد أنجز القائد هذا وغيره لأنه أهتم بالإنسان وتمكن من حشد الشعب في فريق عمل واحد وحشد طاقاته في ميدان البناء والتنمية. كان الناس، ولا يزالون، معه رجالاً ونساءً في حقول التنمية يشمرون سواعدهم ويبذلون عرقهم لبناء اليمن الجديد المزدهر، وكان هذا البناء ولا يزال يجري في ظل فرص متكافئة وجهد جماعي وفي مناخ الديمقراطية التي حمل لواءها وتحمَّل تبعاتها. كما أن هذا تحقق مدعوماً بإستراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي، أساسها الوعي بموقع اليمن الإستراتيجي وقدرتها على التأثير في محيطها وعالمها من خلال ما تملكه من الموارد البشرية المادية. واستلزم الوفاء بالتزامات البلاد تجاه أهلها وسلامتها الوطنية بناء القوات المسلحة والأمن بناءً متيناً مسلحاً بالمهارة والوعي والانتماء الوطني والإخلاص لمبادئ الثورة ولهذا برهنت القوات المسلحة والأمن أنها بحق درع الوطن الواقي وسيفه المسلول الذي يمنع عنه العدوان ويحمي السلام والطمأنينة في المنطقة.

أيها الأخوة والأخوات:

لقد صارحتكم من البداية أننا أمام إنجازات أكبر من طاقتنا على السرد فضلاً عن رغبتنا في التفصيل، والأوراق بين أيديكم تحكي عناوين قصة عملاق من عمالقة التاريخ الإنساني، عملاق ما يزال الوطن يحتاج إلى دوره، وما يزال الشعب يتطلع إليه بأعين الرجاء أن يستمر على رأس المسيرة يعلي قامة اليمن ويرفع هامتها ويوجه مسيرتها إلى الذرى السامقة والنجوم المتألقة.
إليه الرجاء ومنكم العذر..ومن الله التوفيق،،،



كلمـــة

• عبدالقادر عبد الرحمن باجمال

رئيس مجلس الوزراء

راعـي النـدوة

رجل الاستثناء..
في زمن استثنائي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين..

لم آت إلى هنا لكي أوجه كما تفضل المقدم.. أنا بين رجال أعزهم كثيراً وعشنا معهم نضالات مشتركة رجالاً اجترحوا معارك عظيمة سياسية وفكرية ونضالية واعتز بزمالتهم وصداقتهم معي ولهذا فقط أردت أن أشاركم وأشاركهم جميعا فكراً وأفقا ورؤى نريدها أن تتفتح امامنا كمتحدثين عن شخصية تاريخية بارزة وهو القائد علي عبدالله صالح.. شخصية فريدة قدرت أن تأتي في ظروفٍ قدرية غير عادية ولهذا كان هو رجل الاستثناء في زمن استثنائي جداً.. ذلك الزمن الاستثنائي الذي شهد مقتل ٣ رؤساء خلال عام.. وهم الرئيس الحمدي والغشمي وسالم ربيع بالتوالي حتى على عدد الساعات.. هذا الزمن الاستثنائي جاء برجل استثنائي وكنا جميعاً على تلاقٍ مع القدر ومع التاريخ ربما أيضا مع حظ اليمنيين الذين عانوا كثيراً من الصراعات وربما من حسن طالع اليمنيين انه جاء من ينقذ الموقف في لحظة تاريخية استثنائية.. ذلك الظرف الذي تلته مباشرة أحداث متتالية ونحن نودع قبل يومين القاضي عبدالكريم العرشي ونتذكر هذه الحادثة كلها في مجرياتها ..الذين حضروا في مجلس الشورى والمجلس التشريعي والذين حضروا جملة خفايا السياسة التي اعتملت عشية مقتل الغشمي.. تلك الخفايا ربما لا نستطيع أن نقولها أكثر من كونها تخلق من خلالها الظرف السياسي وتخلق من خلالها الاستثناء والإيجاز المكثف للعملية التاريخية في اليمن.

في ذلك الوقت وعلى مدى ٢٨ عاماً نستطيع أن نرى الخارطة من خلال مفهومين جملة الأوراق المطروحة تحمل مفهومين، مفهوم الوحدة ومفهوم الحوار وهي السمة الرئيسية التي نستطيع أن نقول عنها بأنها هي التي طبعت الرئيس علي عبدالله صالح بطابعه كسياسي وكقائد وطني.. مفهوم الوحدة في الفكر الوطني اليمني والقومي له بعد آخر تماماً في فكر الرجل نستطيع أن نقول في الفكر القومي كان كل وثائق الوطنية والفكرية وربما نقول أيضاً الفكر الثوري انه تم اعتماده قاعدة وهذا مفهوم عند حركة القوميين العرب وما تلاه من تطور في داخل الحركة نفسها أو مع اختلاف في مفهوم البعث بأن وحدة فصائل العمل الوطني هي التي ستؤدي إلى

الوحدة.. وهذا المفهوم رأيناه واضحاً تماماً في فكر المانيا الشرقية وان كان هذا الفكر في المانيا الشرقية لم ينجز الوحدة وانما الذي أنجز الوحدة هم اولئك الذين قسموا المانيا أي الظرف التاريخي مختلف وبالتالي الاتفاقية جاءت لتقول ٤+٢= ٥ في وحدة المانيا هكذا اسم الاتفاقية.. كان فيه واحد من الصحفيين وكان موجود قال الله تغالطنا يا عبدالقادر قلتها خلاص ٤+٢ ليش ما تساوي ٦ قلت والله لأنهم الاثنين ذابوا في واحد ورجعوا ثاني مرة إلى ان يكونوا واحد الذين هم المانيا الشرقية والمانيا الغربية.. في فكر هكذا كان يملا فكراً معيناً انه الإصرار دون النظر إلى عدة عوامل.. الاصرار على قضية أن مفتاح الوحدة اليمنية هو وحدة فصائل العمل الوطني في كل الوطن.. بغض النظر عن هذه النظرة الفلسفية لكنها أيضاً فيها نزعة عاطفية شديدة لأن بعض الثورات تبدأ بعاطفة وتبدأ بنزعة عاطفية قبل ان تكون ثورة حقيقية في الميدان رية حلم لكن المشكلة أن تبلور مفهوم الوحدة دخل في مأزق.. انه لابد ان يسقط احدنا الآخر.. وهنا بدأ يميل اتجاه توحيد الفصائل وسقط هذا الشعار عملياً في عام ١٩٧٩م أي بعد اقل من سنة من قيادة الرئيس علي عبدالله صالح.

جاءت الحرب في مناحيها الأولى أنها تنحو نحو تحقيق وحدة فصائل العمل الوطني فقام مؤتمر للفصائل البعثية.. لأن اصل البعثيين كانوا الطليعة او الجزء الآخر في الطليعة وكنت اتمنى ان يكون احدهم هنا لكي نناقشه.. الطليعة الشعبية.. كنت اتمنى مناقشته لان هذا مصيرنا جميعاً وهذا فكرنا وهذه نتائج عملنا المشترك السياسي والفكري ونتيجة صراعنا بالقلم وبالمدفع وهكذا طبيعة الحياة مالذي حصل لقد انهارت فكرة ان وحدة فصائل العمل الوطني ستؤدي للوحدة.. انهارت في عام ١٩٧٩م.. الحرب شغالة والجماعة مجتمعين واتذكر تماماً كنت أنا والأخ صالح مصلح نشرف على مؤتمر لإحدى الفصائل وعيب ان اذكر اسمه اختلفوا على من يكون أميناً عاماً لهم قالوا(س) قال آخر (ص) اختلفوا.. الأخ صالح يريد (ص) من الناس والقاعة كلها تريد(س) من الناس انظروا حتى الوحدة داخل الفصائل نفسها عندها مفهوم آخر.. نزل الأخ صالح مصلح قلت له فشلت أقنعهم بـ(ص) فنزلنا للقاعة وقال صالح مصلح تريدون أمين عام قالوا نشتي فلان (س) من الناس قال لا.. والله انا موافق بس السامان والأداوي تروح لـ(ص) الله يرحمه كان صالح مصلح رجل

ذكي دغري دغري.. تشتو (س) خذولكم (س) أمين عام لكم لكن (ص) هو الذي يستلم السامان والاداوي جمع أدوات يعني المعاشات والكذا والشغل وتجارة السلاح المهم رحم الله أمرؤ عرف قدر نفسه.. في ذلك الوقت ماكنت أنا صاحب قرار لكن كنت مساعد.. اتذكر انه هكذا كان المفهوم لدى جزء من الفصائل فيما يتعلق بالوحدة ثم قالوا لهم لان هذا الأمين العام الذي بايجي بالضرورة بايكون عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وبعدينٍ سينشأ من هذه التوليفة «حوشي» إذا المفهوم تحطم في عام ١٩٧٩م نهائياً حول أنه يمكن ان ينجز فكر يقول بأن فصائل العمل الوطني تستطيع أن تنجز الوحدة إذا ما توحدت.. هذا الفكر ماحصلش.. لا حصل في المانيا ولا حصل في فيتنام أتذكر انه كان هناك ندوة عقدها التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية كان فيها جورج بطل وجورج حاوي الله يرحم الجميع.. كانوا يقولون إننا لا نستطيع ان نأخذ لا بالنظام الفيتنامي ولا بالنظام الألماني.. تجربة الفيتكنق ماكانتش جبهة ايديولوجية وإنما كانت جبهة وطنية واسعة وكان احد الزعماء العرب قد قالوا له: ماذا تتمنى في حياتك قال أتمنى أصلي ركعتين في المسجد الأقصى.. ثاني يوم ناجي العلي الرسام المشهور أجاب واحد من الفيتكنق وهم نازلون في النهر ويقول يا رفيق ماذا تتمني في حياتك؟ قال أصلي ركعتين في «سايقون» شوف على رد حق ناجي العليٍ بكل إشهار بكل ما فيها من حدة في المقارنة.. إذا مفهوم الوحدة كان واحداً من المفاهيم التي جاءت مختلفة عن كل المفاهيم الموجودة القومية.. وربما بس نديم البيطار هو الذي قال إن الأنظمة ستفرض إرادتها إذا تخلت عن امتيازها الخاص بأن تكون حاكمة.. هذا جزئياً أدى إلى أن تتفاهم سوريا مع العراق ثم جاءت مذبحة عدنان حسين وانتهت القصة.. هكذا مع اعتذاري لكل ما حصل لكن هكذا الصورة كانت.. حتى التجربة هذه لأن فيه فرق بين التاريخ والجغرافيا.. بين الدولتين العباسية والأموية وبين منطق بغداد ومنطق دمشق أو موقع الجوبرتيك للاثنين في نفس الوقت.

إذا جاء الرئيس علي عبدالله صالح في ظل هذا المفهوم الخاص بقضية الوحدة وبالتالي لابد من تفكير جدي في صيغة مختلفة لمفهوم الوحدة.. جاءت الصيغة لقضية الوحدة في صيغة أولاً عقلانية تحترم نظامين موجودين فوق الأرض ويتذكر عبدالله غانم لما صار خلاف عام ١٩٨٥

ونحن في قصر الفتح وكانت القوات قد تداخلت بين الضبيبي واريام منطقة العلم وكنا على أهبة الاستعداد خلاص معارك معارك.. ودخلت القوات والان فين نقع قالوا ننزل الثنية.. اريد اقول لكم منظراً من مناظر الوحدة كنا هنا في صنعاء وقد هرب علينا الشباب الباقين وبقيت وحدي أنا ورشيد الكاف.. اتصل بي الرئيس في الليل قال لي اتفقتوا على الخطوط وعلى الخرائط قلت له أيوه اتفقنا لكني أريد عدن توافق.. قال: أنت واثق من نفسك أنك حَتَمشيّ وأنا كنت وزيراً للنفط قلت والله احتاج إلى مساعدة قال تعال لي الآنَ جينا حصلت الاخوان كلهم انا ورشيد والباقين كلهم موجودين: علي البحر، عبدالكريم العرشي والدكتور الارياني.. يحيى العرشي كنا نناقش الخرائط قال الرئيس خلاص.. إذا أنت واثق اطلع إلى عدن قلت بس توافقوا لي على أن نعمل المشروع المشترك للموارد الطبيعية قال موافقين.. وأنا خارج قال بايذبحوك وفعلاً سلمت قليلاً من الذبح وفكر في الليل واتصل لي وانا في الشيرتون والشيرتون عادو فتح تلك الأيام قال لي أنا بانقذك من الحرج بكره الصباح نطلع أنا وأنت إلى عدن وطلعنا إلى عدن ومررنا أولاً إلى تعز وفطرنا عند محسن اليوسفي في تعز ونطلع بعدها بالسيارات طلعنا بالسيارات.. وكنت في سيارة واحدة انا وعلي البحر لا اتذكر أو يحيى العرشي فاذا بالموكب كله يقف عند صاحب الخشبة حق كرش قال العسكري ماعندي تعليمات ان احد بايجي.. وقف الموكب حق الرئيس كله.. الرئيس خرج واتذكر كان عنده سبحة فقال شوف يا عبدالقادر.. يجري رأساً إلى عند العسكري، العسكري يشتي واحد وزير من الجنوب يعطيه امر مش واحد من الشمال وعلى شان نفهم حقائق هكذا لها طعم الحياة فذهبت إلى عند العسكري وعمل لي تحية قال من معك قلت والله معي الرئيس والمقدمة هذه حقه افتحوا وهم قد اخذوا موقع الحرب قد تبطحوا قد هي خلاص معركة قال لي العسكري يا اخي تحت كفالتك قلت ايوه تحت كفالتي.. قلت يا اخ الرئيس لا تتأخروا في عدن انتم تحت كفالتي.. كانت تلك من اجمل الايام التي عشتها في معرفة العلاقة بيني وبين الرئيس في ذلك الوقت خرجنا تصايحنا بعدين في الليل وعبدالله غانم موجود قال الرئيس اذا كان مش موافقين اذا خلاص دولتين وكل واحد يطلع بفيزه هذا كلام صح دولتين وعلمين وفيزة.. قلت: الأخ الرئيس الحقيقة الحدود مش حدود يمنية هي حدود نظامين فين

يقف العسكري حقهم واين يقف العسكري حقنا هذا كل ما في الامر.. قال عبدالله غانم هذا احسن تعبير انه حدود نظامين بطلوا هذين النظامين وبطلوا الخشبة لأنها هي علامة النظامين والسلام عليكم .. قال صالح مصلح آه ونحن نقشر بصل وعاد هو جاب مثل اوسخ في تلك الليلة انتهينا بالعودة مرة اخرى إلى تعز لان الرئيس أصر وقال ما دام اتعشيت عندكم.. اتغدوا معي في تعز وعلى الطريقة اليمنية والحكمة اليمنية وكذا ويا أخ عبد القادر أنت وعلي البحر والاخ يحيى العرشي اعملوا ما يمكن عمله واعملوا المشروع المشترك.. وخرجنا لما بدات العمليات المادية على الارض مشاريع مشتركة وبدأ المجلس اليمني وبدأت تتدفق مفاهيم مشتركة المفاهيم العدائية المطلقة التي تقضي بانه انا انكر الآخر وانه بالمطلق اريد اسيطر أو أهاجم أو كذا أثبتت هذه الفكر الصحيح عندما قام المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢م وبعد أربع سنوات قامت أحداث ١٩٨٦م ولو كانت هناك نية للقفز وفرصة كانت البلاد جاهزة الجنوب كان جاهزاً لكن ليس عملاً ديمقراطياً سيفهم مفهوماً آخر تماماً وعادهم إلى حد الآن يقولون لك ضم والحاق بعد ايه بعدما عملنا ديمقراطية وبعدما عملنا دستوراً وبعد هذا كله لو كان حدثت الوحدة في عام ١٩٨٦م هو ذاك الضم والالحاق.. لكن فكر علي عبدالله صالح مختلف ماهوش بالمغامر الذي يفعلها والزمن تغير بطبيعة الحال ماهوش بيدخل غازياً أو يالله فرصة الجماعة منهارين.. لا.. فيه حدود دولية يومها والاتحاد السوفيتي حدد موقفاً في ذلك اليوم ثم قلب رأيه علينا يوم الجمعة كان يوم الاثنين معنا ويوم الجمعة ضدنا خلصت القصة لان الوقائع الملموسة على الارض مختلفة هكذا ينبغي ان نفهم ان الوحدة ارتبطت بهذا المفهوم الوطني الراقي.. اولاً اعترفت بوجود تعددية انضميت في اطار واسع مثل المؤتمر الشعبي العام أو اعترف بها لاحقاً بعد الوحدة بأنها هي طريقنا نحو تعميق مسيرتنا الديمقراطية هذا واحد لكن هذا المفهوم الفلسفي والفكري تجاه قضية الوحدة له رابطة شديدة بقضية الحوار وهو ادوات الوحدة لانه قد استبعدت الاداة العسكرية واستبعدت الأداة الامنية كان البطاني الذي انا طلعت معه عام ٨١م لمقابلة الرئيس قال يا اخ الرئيس ليش تعملوا امن سياسي وتدوروا على خبارة من عدن ونحن ندور على خبارة من صنعاء وقال واحد يخزن في صنعاء وينزل إلى عدن ويقول قالوا وقالوا وطلع واحد من عندنا وقال: قالوا وقالو أيش الفايدة

هذا بلاش معلومة بلا ش انا كوزير داخلية بطلت اعمل استخبارات قالوا بس عندك استخبارات من نوع ثاني.. وكنا في القصر مجتمعين ضمن وفد مشترك.. القصة كلها بما فيها في تقديري الشخصي بانها كانت الأداة المسلكة أو المزيتة للعملية الديمقراطية كلها.. والوحدوية كانت حوار حوار.. صبور متأني صادق يصل إلى منتهاه عشية ٢٢ مايو ١٩٩٠م هذا الحوار تشكل تدريجياً من معاناة الرئيس علي عبدالله صالح منذ لحظات مشاركته الاساسية في العملية الوطنية عندما دخل جندي وهذا الفكر عندما تدخل جندي انك تعطي نفسك مسؤولية أخطر من أية مسؤولية أخرى لأنها مسئولية مباشرة في ظروف تغلي بالثورة وتغلي بعملية التحول داخل القوات المسلحة وداخل كل قطاعات الشعب اليمني وهي ظروف عام ١٩٦٢م عندما قامت الثورة اليمنية هذه المعايشة التي انتهت في نهاية المطاف إلى مصالحة يعني إلى حوار إلى مؤتمرات في حرض إلى مؤتمرات في الطائف إلى آخره.

إذاً فكر الحوار انتهى إلى أنه لا يمكن على الإطلاق أن ننجز عملاً حضارياً إلا بالحوار.. إذا الوحدة في الفكر ووقائعها الملموسة على الأرض كان أداتها وآليتها الرئيسية الحوار.. وهذه هي محاوركم تدور حول هذه القضية الحوار أول الطريق.. الوحدة اليمنية بين المستحيل والممكن.. الحكمة والتبصر كله حوار الحدود جسور الإخاء والتعاون اليمن على المسرح الدولي.. حوار بيننا وبين العرب وبين أخوتنا في الجزيرة العربية وبين أخوتنا في منطقة القرن الأفريقي حوار مهم هو اللغة الحضارية الحالية الآن التي ينبغي أن تسود فيما بيننا ولا انقطاع عن هذه المسألة على الإطلاق لأن مصيرنا قد قام على الحوار وسيظل قائماً على الحوار ومستقبلنا سيظل قائماً على الحوار وليس على الفتن وليس على لغة التحدي الذي يؤذي الوطن أكثر مما يؤذي أحداً ما على الإطلاق.. عندما صارت قضية الحوار هي المنهجية للوصول إلى هدف الوحدة مشت الأمور على نحو أفضل وعلى نحو أجمل وكان حتى العالم كله بدأ يتقبل منا.. نحن نريد أن نعمل مشروع خط كهرباء من عدن إلى تعز على طول مولونا نريد المشروع اليمني المشترك للموارد الطبيعية على طول حصلنا تمويل له لأنهم يقولوا لك اليمنيين إذا ظلوا على هذا الحال مشطرين سوف يضرونا بالأمن في منطقة الجزيرة العربية.

في عام ١٩٨٠م كانت هناك ندوة في الكويت وكانت الندوة تحضيرية

لقيام مجلس التعاون الخليجي وحضرتها بصفة شخصية كانت الدعوة من عبدالله النيباري واحمد الربعي والجماعة الذين كانوا في حركة القوميين العرب والذين كان عندهم قيادة مايسمى بنادي الخريجين.. كان للخريجين ناد له شأن كبير على أساس قلة منهم وهم في ذلك الزمان يعتبرون نخبة فهو نادي نخبوي للمثقفين المتخرجين.. اليوم الخريجين حقنا ماينفعوش ببصلة للأسف ياريت أصحاب الجامعة موجودين هنا ماعاد يحتاجون الا نعمل لهم..... لكن أيش نصلح هذه حالنا لازم نغير الجامعة ونغير نظامها ونغير كذا إلى آخره صدق.. المخرجات التعليمية مش زي زمان يفخرون انا عضو في نادي الخريجين ماعد شي اليوم.. حاجة كبيرة كانت زمان.. طيب نأتي إلى هذه القصة عندما وصلت الكويت وفتحت الندوة كان عبدالله بشارة موجود لسه عاد من الأمم المتحدة وكانوا يتحدثون إلى أن أشار لي وزير النفط السابق العدبي قال يا أخ عبدالقادر تكلم قلت اتكلم على أيش انا حاضر بشخصي الآن ومش حاضر ممثلاً لدولة ولا لنظام ولكن سأتكلم وأقول لكم أننا جزء من هذه الجزيرة العربية وان منظومة الجزيرة العربية ينبغي أن تقوم بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي.. قال: بس انتم دولتين تأخذون صوتين وتأخذون امتياز وماعندكمش حتى برميل بترول ايش تنفعونا.. أنتم توحدوا وتعالوا.. هكذا قالها بكل صراحة عبدالله بشارة توحدوا وتعالوا.. قلت يا اخ عبدالله اخشى ان كلمة توحدوا وتعالوا مبنية على المستحيل.. مبنية على قاعدة ان تطرح فكرة الوحدة في اطارها المستحيل وحينها كان قد مر على قيادة الرئيس علي عبدالله صالح سنتان بالضبط وقد بدأت الحوارات حول مجلس المجالس وغيرها وعبدالله غانم عارف القصة.. قلت والله ارجو بس انكم تشيلوا من ذهنكم ان اليمن لن تتوحد وبالتالي خلوكم بعيد.. لكن هم لا يفهمونا نحن على وجه الخصوص بشكل دقيق ولهذا قالوا هذا الكلام.. كان فيه تقصير في فكر الوحدة ونقله للآخرين وخصوصاً المجاورين لنا في الجزيرة العربية.. كان فيه من يحذر انه اذ بقيت اليمن مشطرة فهي خطرة، خطرة لأنها ضعيفة بشطريها وكما قال «جون تيلر» الذي كان مسئول استخبارات بريطانية عندما سألوه بعدما خرجت المظاهرات على «مصدق» في ايران قل لنا بإيجاز ماهو الوضع بالدقة قال: ان الحكومات الضعيفة حكومات خطرة.. خطرة على نفسها وعلى الآخرين ماعندهاش شي تخسره حتعمل مشكلة وسهل ان

تصدر لك ارهاب أو تصدر لك مشاكل.. فهذه هي القضية الاساسية ولكي ننقذ الوضع نرجع الشاه من جديد لأن هذا الوضع خطر ماعدش قابل للمساومة.. فهم خائفون على نفطهم في العراق وفي الخليج الى آخره ومصر ايضاً تعيش حالة حريق القاهرة الى آخره وبعدها بسنة جاءت ثورة يوليو ٥٢م فأقول فقط بموجز لمحة عامة أن الوحدة كانت ليست ضمانة لليمنيين فقط لكن كانت ضمانة لأخوتنا في الجزيرة العربية وما فيه شك أنه قد كان فيه ما يمكن أن نسميه، بالتوجس تجاه الوحدة اليمنية أن هذه حتكون خطيرة علينا كان فيه توجس قوي.. أذكر أنه في إحدى الجلسات وإسماعيل عارف كان معنا لما جينا نوقع مذكرة التفاهم كان شعورنا ونحن خلال ٤٠ يوماً التوجس موجود لكن بطمأنينة شديدة حتى وصلنا إلى مذكرة التفاهم ووقعنا .. قال الشيخ حمود عاطف الذي كان معنا قاعد هناك ونحن هنا نوقع قال اسمعوا عتوقعوا ذلحين قال الشيخ أيوه على بركة الله قال هيا لا تقولوا نحن وقفنا مع صدام وانتم وقفتم مع علي سالم البيض خلصنا يعني عنده شعور وعندنا شعور أن فيه توجس وأن فيه خطر وأن فيه شيء داخلي حتى بالتعبيرات البسيطة والفطرية التي تأتي هذا هو الذي حصل وبالتالي نقول إن آلية الحوار وثقافة الحوار هي الأهم من حوار الثقافات وشكراً. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



• اللواء/ حسين محمد المسوري

واقبــــل المنقــذ

منـــذ البدايــة كانــت رؤيتــه لبناء الدولة الصدق والإخلاص والولاء للوطن أولاً واخيراً

■ شكراً جزيلاً للاخوة في دائرة التوجيه المعنوي وصحيفة «٢٦سبتمبر» على إقامتهم هذه الندوة الهامة وبالنسبة للمحور الذي أسند إلي الحديث حوله الحقيقة: إن المراجعة لأي حدث تاريخي لابد من العودة الى خلفيته لكي نتبصر جميعاً باهمية الموضوع ونراجع مراحله والقدرات الهائلة التي احتوته بعد عدة سنوات والتراكمات التي اثرت على مجريات التطوير وبناء الدولة العصرية الحديثة في بلادنا. وفي هذه المقدمة لا اريد ان اعيدكم الى موضوع اليمن في عهد الأئمة المباد كونه ليس موضوعنا.. لقد ترك تخلفاً رهيباً عانى اليمن منه قبل الثورة وبعدها وعاناه الشعب اليمني.. ان القيادات السياسية التي تحملت المسئولية بعد الثورة.. افرزت من خلال توليها المسئولية مصاعب كبيرة اثرت على قدرتها في تحقيق اهداف الثورة المباركة من جراء القوى المعادية لحركة التحرر والتي واجهتها تلك القيادات في ميادين الحرب والسياسة والمهام الكبيرة في البناء وبناء الدولة الحديثة وصار بناء الدولة محدوداً بل احياناً كانت الدولة عاجزة وغير مقتدرة على القيام بواجباتها كاملة وسوف الخص تلك المراحل فيما يلي:

الجمهورية الأولى:

هي الفترة من ٢٦ سبتمبر عام ٦٢ إلى ٥ نوفمبر عام ٦٧ والتي تنوعت فيها الاحداث وظهرت قيادات سياسية لها مواقفها المتباينة والطموحات المبطنة التي كان في ظاهرها الخوف على الثورة من اعدائها وفي باطنها الطموحات الكبيرة للوصول الى الحكم وكان معظم ابناء الوطن لايدركون تلك المواقف بل كان الوطن يتأثر بها ويندفع وراءها ويتابع الاحداث والمؤتمرات في عمران وخمر وحرض والجند وغيرها من المؤتمرات الصغيرة التي أعطت مؤشراً واضحاً بوجود تلك التيارات السياسية التي تزداد خلافاتها يوماً بعد يوم وينتج عن تلك الخلافات والاعتقالات والتشرد لكثير من القوى السياسية الوطنية حتى قيام حركة ٥ نوفمبر عام ٦٧م وهي نهاية الجمهورية الأولى. وبعد هزيمة يونيو ٦٧ وانسحاب الجيش المصري من اليمن كان قيام الحركة سهلاً مستغلة الأخطاء الجسيمة التي مارستها القيادات المتعددة في الجمهورية الأولى والتي تراكمت أخطاؤها وتعثرت خطواتها الإصلاحية في بناء الدولة والمؤسسات والتشريعات التي تنظم الحياة السياسية وأصبح هذا الأمر واقعاً مراً على القيادة الجديدة التي تولت

السلطة بعد الحركة التصحيحية وتم تسميتها بالجمهورية الثانية. لقد واجهت الجمهورية الثانية تحديات هامة وصعبة من المؤامرات أعاقت بناء دولة مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة.

وأصبح هذا هو قدر من يحكم في هذه المرحلة وحينما واصلت قيادة الجمهورية الثانية المحاولة لإنهاء الحرب بدأت بالمصالحة الوطنية التي تحققت بعد جهود مضنية لا داعي لذكرها في هذه العجالة.

وفي خلال أربعة أعوام بعد المصالحة الوطنية التي تحققت عام ١٩٧٠ برزت الطموحات السياسية التي اعاقت البناء وتحولت الجهود الى صراعات مبطنة داخل النظام وطموحات بين القياديين في تلك المرحلة، إضافة إلى قلة الإمكانات وضعف الاقتصاد والتوسع في التهريب وإهدار الإمكانات المحدودة في قضايا لا تخدم التنمية. لقد تحقق الاستقرار والاعتراف بالنظام الجمهوري من دول العالم وكان مكسباً كبيراً للوطن، لكن لم يحقق النظام خلال الأربع السنوات من عمر الجمهورية الثانية منجزات في البناء ماعدا مطار صنعاء الدولي وطريق صنعاء تعز ومواصلة شق طريق صنعاء صعدة وذلك بجهود مساعدات الحكومة الالمانية الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية.

لقد ظلت عملية البناء والتعمير في تلك المرحلة والتنمية بطيئة جداً ولم تحقق الطموحات التي كان يحلم بها اليمنيون قبل الثورة.. لقد واجهت الجمهورية الثانية حصاراً محكماً من اعداء الثورة ومؤامرات خارجية بما جعل النظام يُسخر كل الامكانيات المادية والبشرية للدفاع عنها وحماية الجمهورية التي كانت هدفاً إقليمياً ودولياً.

لقد كانت حاجة النظام الى قطع واستغلال الاشجار واستخدامها للأفران لكي تؤمن الخبز للمواطنين ولجنودها المرابطين في الجبال المدافعين عن العاصمة وذلك بدلاً من غرس الأشجار للزينة وتحسين المدن فمن، أين يأتي البناء والإعمار وبناء المدارس والجامعات والمستشفيات في ظل تلك الأوضاع.؟

أن هذه الصورة المحزنة تركت لمن سيحكم اليمن – مستقبلاً – تركة ثقيلة ومسئولية كبيرة يتحملها نيابة عن الأنظمة السابقة من يتولى بعد رحيل الجمهورية الثانية التي حققت المصالحة الوطنية بعد حرب استمرت سبع سنوات وانتهت بانقلاب ١٣ يونيو عام ١٩٧٤م.

الجمهورية الثالثة:

إن الحديث عن هذه الفترة القصيرة التي بدأت في ١٣ يونيو ٧٤ م وانتهت في يوم ١٧ يوليو عام ١٩٧٨م دخلت الدولة في صراعات سياسية أدت إلى مآسٍ في شمال الوطن وجنوبه وهذه الأحداث فرضت واقعاً جديداً لمن يحكّم بعد هذه الفترة المليئة بالأحداث ألخصها فيما يلي:

- خلافات سياسية وتغييرات قيادية مستمرة وتجميد السيطرة على جزء من الوطن.- تجميد المؤسسات بما فيها مجلس الشورى.

- تجميد حركة البناء والإصلاح والانشغال بالصراعات السياسية، ولهذا تحمل النظام الجديد كل تلك الأحداث المؤلمة والمحزنة ومعالجتها وعمل على معالجتها وتضميد جراحاتها وتحمل النظام الجديد مسئولية البناء والتنمية والبناء.

إن التاريخ سوف يقول كلمته في المرحلة الجديدة والتي نسميها الجمهورية الرابعة التي بدأت يوم ١٧ يوليو عام ١٩٧٨م وتولى الرئيس علي عبدالله صالح قيادة البلاد وتحمل المسئولية.

الجمهورية الرابعة:

لقد تحملت الجمهورية الرابعة جمهورية الرئيس علي عبدالله صالح مجمل التراكمات من الصراعات السياسية والاجتماعية للأنظمة السابقة وعمل على تحقيق أهداف الثورة اليمنية التي ضحى الشعب اليمني بخيرة أبنائه لكي ينعم بحياة كريمة، وحين تولى الرئيس علي عبدالله صالح المسؤولية وهي مسئولية تنوء بحملها الجبال وحملتها شخصية وطنية مقتدرة سعى بإمكاناته وخبرته في المجال السياسي والعسكري إلى استيعاب كل مخلفات الأنظمة السابقة، فكان ذلك الرجل الفذ السياسي اللامع هو الذي استوعب كل تلك التراكمات من العهد الإمامي البائد ومن الأنظمة الجمهورية التي تحملت المسئولية عبر تلك المراحل وما خلفتها من مصاعب وتراكمات لا يمكن ان تلخص في هذا اللقاء.

لقد كان قدر هذا الرجل الشاب في بداية حكمه أن يتحملها ويراجعها ويستوعبها ويبحث مع المخلصين من أبناء الوطن على كيفية التغلب على تلك الأعباء وكانت رؤيته لبناء الدولة- الصدق- الإخلاص - الولاء للوطن أولاً وأخيراً..

هذا الرجل الذي توجه إلى مجلس الشعب التأسيسي، واقسم اليمين بأنه سيعمل على رفعة وعزة اليمن وحماية حدوده وأراضيه وتحقيق أهداف

الثورة اليمنية وهذا الأمر يحتاج إلى رجل مؤمن بربه وشعبه وبالمبادئ التي جاهد من اجلها خلال مشاركته في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية ومواجهة التطرف الذي كان يهدف إلى منع العقيدة والقيم والأخلاق..

أيها الإخوة..

اسمحوا لي أن أتكلم بمسئولية مجردة صادقة عن دور الرئيس في ترتيب البيت اليمني والذي بدأ حياته السياسية بالإيمان بالديمقراطية لأنه لم يتحرك على صهوة جواد أو دبابة لكي يؤسس نظامه بل اتجه إلى مجلس الشعب الذي عاهد الله وعاهد الشعب وبر بعهده حين تولى المسئولية وبدأ حياته العملية بما يلي:

١. أعطى الحكومة والمجلس الاستشاري الدور الكبير لممارسة السلطة وشاركهم في القرارات الهامة والمصيرية ولم يتفرد بقرار مصيري في تلك المرحلة الحرجة التي عرفها البعض وقرأ عنها الآخرون.

٢. اهتم بمجلس الشعب التأسيسي واحترام كل التشريعات التي أصدرها المجلس ولم يعطل أي قرار وتجلى ذلك في إصدار تقنين الشريعة الإسلامية التي اقرها المجلس واعتبرها منجزاً لليمن ولكل الدول الإسلامية..

٣. بذل الجهود الكبيرة في تضميد جراحات الأنظمة السابقة وأتاح للمؤهلين المشاركة في صنع الحياة السياسية والعمل من اجل الوطن وفتح صدره وقلبه لكل من له القدرة لخدمة الوطن.

٤. غرس روح التسامح والوئام بين جميع القوى السياسية وأسس لجنة الحوار الوطني وانتهت صراعات الأحزاب بانجاز الميثاق الوطني الذي اقره الشعب بالاستفتاء العام.

٥. أسس المؤتمر الشعبي واحتوى بتأسيسه جميع القوى السياسية والشعبية وأصبح الحوار والعمل السياسي في مؤسسة وطنية وتنظيم سياسي يجميع كل الرؤى وأصبح العمل السياسي ملكاً لكل أبناء الوطن بمختلف مشاربهم واتجاهاتهم السياسية.

٦. ومن أهم اهتمامات الرئيس علي عبدالله صالح تأمين الجانب الأمني في الجمهورية وخاصة مناطق الحدود والمنطقة الوسطى التي كانت تعاني من التخريب منذ عدة سنوات من الألغام والمتفجرات التي أرهبت الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ، واستطاع أن يحقق الأمن والاستقرار في فترة وجيزة في جميع أرجاء الوطن.. إن هذا الانجاز يعد عملاً تاريخياً للرئيس/ علي

عبدالله صالح سوف تتذكره الأجيال التي عانت من ذلك التخريب المروع.
٧. أن الرجل العسكري والسياسي الفذ الذي تعلم وتدرب في ميادين القتال والدفاع عن الوطن لديه المعرفة الكاملة عن أهمية بناء القوات المسلحة والأمن كونها هدفاً من أهداف الثورة السبتمبرية الخالدة ولقد أدرك مبكراً أن القوات المسلحة هي التي تحمي الأوطان وتحقق الأمن والسلام لهذا عمل جاهداً في توفير الخبرات العسكرية والمعدات الحديثة لبناء القوات المسلحة وتطورات القوات المسلحة، كماً وكيفاً في وقت قياسي وسوف يسجل التاريخ بأن هذا القائد الفذ العسكري يعد واحداً من القادة المميزين في التاريخ الحديث.
٨. إن التنمية وبناء الاقتصاد وتحديث الإدارة كانت ولا تزال من أولويات الرئيس/ علي عبدالله صالح وبدون هذه الأسس لا يمكن أن تتطور المجتمعات ولا يتحقق الرخاء، لقد أدرك الرئيس أن التنمية وبناء الاقتصاد الحر وتحديث الإدارة بقواعد عملية متطورة ستمكن اليمن من النمو والازدهار. ان الخطط والبرامج المنفذة لها حققت نجاحاً متميزاً في عهده وبهذا الانجاز حقق الحلم الذي كان يراود اليمنيين واستطاع بحكمته وخبرته السياسية إقناع الشركات الأجنبية بالتنقيب عن النفط في اليمن ونجح في تلك المهمة الصعبة رغم ماكان يحيط بها من صعوبات داخلية وخارجية، إن هذا الانجاز التاريخي يعتبر مفخرة للرئيس/ علي عبدالله صالح أولاً وأخيراً ولولا حكمته وسياسته لما تحقق ذلك الحلم الذي ساهم في الإسراع بعملية التنمية التي لم تتحقق في الأنظمة السابقة وجدير بنا أن نذكر للرئيس هذا الانجاز التاريخي الذي حققه الرئيس/ علي عبدالله صالح وعجزت كل الأنظمة السابقة عن تحقيقه.
٩. ان التاريخ سوف يتذكر أن علي عبدالله صالح رتب بيته حينما اتجه نحو البناء والتنمية ولم يشترك أو يساهم في غرس الفتن أو استغلالها ويتذكر بكل تقدير وإجلال مواقفه الوطنية حينما تفجرت أحداث ١٣ يناير في جنوب الوطن والطريقة الإنسانية والأخلاقية التي تعامل بها مع إخوانه الذين نزحوا إلى شمال الوطن وكذلك تعامله مع النظام في الجنوب سابقاً وسعى بكل جهده إلى معالجة ذلك الوضع المؤسف بتضميد الجراح واستيعاب إخوانه وإعطائهم الحقوق المتساوية مع إخوانهم في شمال الوطن سابقاً ومنع أي استغلال لتلك الأحداث المؤسفة والمؤلمة وهو يهدف بهذا ترتيب البيت اليمني وتهيئته وإعداده لإعادة الوحدة اليمنية التي تحققت يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠

لقد بحث الرئيس/ علي عبدالله صالح عن العلاج لحل مشكلة كل أبناء الوطن شمالاً وجنوباً وسعيه تجلى في إعادة لحمة الوطن وذلك بتحقيق الوحدة اليمنية التي أنهت الصراعات والفرقة إلى الأبد وترتيب البيت اليمني.. ولا أريد أن أتوسع في هذا الموضوع لان له محوره في هذه الندوة.

١٠. إن أهم التحديات في ترتيب البيت اليمني هو حل الصراعات المزمنة مع الجيران في شمال الوطن وشرقه وغربه وترسيم الحدود وهو من أهم التحديات وان التاريخ والأجيال سوف تتذكر بكل فخر واعتزاز انه لولا علي عبدالله صالح لما ترسمت الحدود مع الجيران وأصبحت لليمن خريطة معترف بها دولياً واقليمياً وأصبح اليمني يعرف حدوده بعد الترسيم والحسم لهذه المعضلة المزمنة بجهود الرجل العظيم الرئيس/ علي عبدالله صالح، إني أتذكر كلمة للرئيس الجزائري/ عبدالعزيز بوتفليقه حينما زار اليمن عام ١٩٩٦م قبل توليه الرئاسة، لقد قال لنا: "إن الرئيس علي عبدالله صالح هو الرجل القدير الذي يثق فيه كل أبناء اليمن وهو القدير وحده بترسيم حدودكم مع جيرانكم".

إن هذا الموضوع الأخير هو ما اختتم به هذا المحور وهو من أهم ترتيب البيت اليمني بل أهم تحد واجه الرئيس/ علي عبدالله صالح، إضافة إلى كل ما ذكرته من أنجازات تاريخية حققها في عهده.

إني اطلب من الجميع أن نقف إجلالاً واحتراماً لهذا الرجل وندعوه من خلال هذه الندوة أن يواصل مسيرته ويقبل مطالبة الشعب اليمني في استخدام حقه الدستوري وترشيح نفسه للمرحلة القادمة حفاظاً على المكاسب التي تحققت لليمن وأنجزت في عهده واحتراماً لدماء الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم لكي يتحقق ما تم انجازه في عهده وهو ما لم تستطع الأنظمة السابقة من تحقيقه وندعو له بطول العمر والبقاء وشكراً.



• الدكتور/ احمد الاصبحي

الحوار
أول الطريق

بالحوار.. رسم الصورة المشرقة والمشرفة لليمن.

●● شكراً جزيلاً للاخ عبدالله احمد غانم رئيس الجلسة وللاخ محيي الدين الضبي نائب رئيس الجلسة ولاول مرة يشرع مثل هذا التقليد في هذه القاعة وهو شيء جميل جداً في تجسيد المفهوم بصورة اوسع.. والاخ الاستاذ عبدالقادر باجمال كعادته اذا تحدث يتحدث في المتن وفي الشرح وفي الهامش ولا يبقي لمن بعده شيئاً سوى التكرار المتخصص. وان شاء الله انا سألتزم بالعشر الدقائق قولاً وعملاً.. في البدء كان الحوار.. وكان أول الخطوات على طريق الوحدة والديمقراطية، والتنمية الشاملة، وبناء الدولة الحديثة. وكان الحوار فيما بعد عنوان الانتصار لقيام دولة الوحدة وتعزيز مسيرة الديمقراطية ونهجها التعددي.

ذاك ماميز شخصية الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، فهو حامل رسالة، وصاحب مشروع، ورجل قضية، وواحد من أولئك القلائل العظام الذين جاد بهم تاريخ اليمن المعاصر ومثله مثل كل قائد عظيم،وسياسي حكيم، وصاحب مشروع محكم يتمتع بشخصية كارزمية، لها مفتاح يسهل به سبر غورها واكتشاف قدراتها، وتفسير آثارها ومآثرها، واستتكاه ماتفكر به لمستقبل أفضل.. وأحسب أن مفتاح شخصية الأخ الرئيس، هو الحوار. وقد افصح عن امتلاكه هذا المفتاح منذ وقت مبكر لحظة انفتاحه على مختلف القوى السياسية والفكرية، يمدُّ إليها جسوراً من الحوار، حتى لقد ظنه كل فريق منتمياً الى صفه.. على أنه كان أكبر من أن يتميز إلى فريق دون آخر، لعلمه أن كل فريق يدرك جانباً من الحقيقة.. وطالما تاقت نفسه ليرى الجميع على صعيد واحد يتحاورون ليصلوا الى القواسم المشتركة.. فقد كان في طبيعة تكوينه شعبي العشرة، يغشى المجالس، ويرتاد المنتديات، ويقترب من مختلف شرائح المجتمع واتجاهاتها.. ويتعرف على طرائق تفكيرها واهتماماتها..

وحين استقر عمله قائداً لمحافظة تعز العاصمة الثقافية جعل من مقره ملتقى للنخب الفكرية والأدبية والسياسية، يتحاورون، ويتناظرون، ويتدبرون أمر الوطن ومستقبله، كل من وجهة نظره، ويثرون بآرائهم من يُحسن التقاط زُبد الكلام، فالمجالس مدارس.. ولقد أدرك الرئيس ببصيرته قبل أن يصبح رئيساً أن خير ما ينقذ الوطن من مآزقه السياسية، وأزماته الاقتصادية، وتوتراته النفسية والاجتماعية، هو الحوار بين مختلف القوى والتيارات السياسية

والتقائها على أمر جامع يؤلف بين القلوب، ويوحد الكلمة ويلم الشمل. وقد ظلت مدركاته الحوارية حبيسة صدره، تنتظر اللحظة التاريخية لتكون مفتاح حكمته الى قلوب ابناء شعبه وقواهم السياسية والفكرية.. ففي اللحظات العصيبة إثر اغتيال الرئيس أحمد الغشمي-رحمه الله- قدم الأخ الرئيس علي عبدالله صالح من موقعه قائداً للواء تعز، ليشغل عضوية مجلس رئاسة الجمهورية المؤقت، ونائب القائد العام) ورئيس هيئة الأركان العامة.. في هذه المرحلة الدقيقة وفي ساعة العسرة ، كان جل تفكيره منصباً على تهيئة الأسباب لفتح حوار وطني، يفضي إلى إقرار ميثاق تلتقي عليه جماهير الشعب، وقواه السياسية والاجتماعية..

وما كان لعظيم قومه في مثل تلك الظروف الحرجة، والمنعطفات الحاسمة إلاّ أن يكون له مثل هذا التفكير الحكيم، والرأي السديد. وأسجل هنا باعتزاز عظيم من واقع زيارتي له في مكتبه في القيادة العامة للقوات المسلحة، قبل أن يصبح رئيساً، توقه الشديد الى رؤية ذلك اليوم الذي يتحقق فيه هذا المطمح الديمقراطي.. وقد كان يحدثني بحماس قوي، وإصرار عاهد الله عليه، ويده على المصحف الشريف على أن يعمل على تمكين الشعب من الالتقاء على ميثاق وطني، باعتباره بوابة الانطلاق الى بناء يمن الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، وتفعيل أهداف الثورة المجيدة.. وساعتها أيقنت أن المحنة التي تعرضت لها البلاد إن هي إلاّ شدة عابرة، وأن الوطن إلى خير، وأن مع العسر يُسراً.. فلا شيء يقف في وجه الحكمة والحزم وبعد الرؤية، والرَّوية، وسداد الرأي، وإن كان اعتقاد الكثيرين في حينه أن مجرد التفكير بميثاق وطني في مثل ذلك الظرف الحرج إن هو الاّ ضرب من الخيال، خاصة من خبروا التجارب السياسية السابقة، وما اعترضها من العوائق، لكن الذين خبروا الرئيس، وعرفوه عن قرب، سواء كانوا من النخبة العسكرية أو المدنية، تأكد لهم أنه كان يعني مايقول.. وصدق فيما وعد، وأنجز ماوعد، ذلك أن الحوار مفتاح شخصيته.. ومفتاح عهد زاهر، وانجازات تاريخية. والذين يلتقونه، ويقابلونه من المواطنين ومن النخب الفكرية والسياسية، ومن ضيوف اليمن من الاشقاء والاصدقاء، وهم كثرةٌ كاثرةٌ، يجدونه مدرسة متميزة بمنهج حواري رسالي هادئ وهادف.. مفرداته البحث عن الحقيقة والوصول اليها..

وذم احتكارها، واحترام الرأي والرأي الآخر، ونبذ التعصب المقيت.. وهو على الدوام ينحو بالحوار منحى اطلاق طاقات الخير الكامنة في النفوس جوهراً مشتركاً لا يمكن اكتشافه وتحريره الا بإضفاء المصداقية على جدّية الحوار وبث روح الطمأنينة والتفاهم والتعاون.. فالحوار في مفهوم الأخ الرئيس خلق كريم أساسه التسامح والاحترام، وحسن الاصغاء والمجادلة بالتي هي أحسن فلا احكام مسبقة، ولا تأثر بانطباعات خاطئة، ولا غش ولا خداع، ولا توتر وانفعال.. وهو بمفهوم الحوار هذا استطاع أن يشد أطراف الحوار الأخرى إلى التفاعل بجدية مثمرة مع مواضيع الحوار والتوصل إلى كل كلمة سواء، سواءٌ في تشكيل رؤية سليمة مشتركة أو في بناء رأيٍ سديد، أو اتخاذ قرار حكيمٍ. فالحوار لدى الأخ الرئيس ليس حواراً من أجل الحوار، ولا هو استهلاكاً للوقت، ولا حوار طرشان.. كما أنّ مساحة الحوار لا تضيق لتنحصر على حل قضية خلاف فحسب، ومع جماعة دون أخرى.. بل يتسع نطاق الحوار لماهو أبعد من هذه الجزئية، وهو من الشمول ما أدخل الشعب بجميع فئاته وتياراته الفكرية والسياسية في حوار شامل، موضوعه يهم الوطن والشعب، وهو البحث في أنسب الصيغ لنظرية عمل وطني لإزالة حالة الاحتقان السياسي، والذي عناه شعبنا، وعبر عن أزمته الخانقة مقتل ثلاثة زعماء في أقل من عام، جراء حالة التشطير التي لاينهي تفاقماتها الخطرة إلا تلمس الطريق العملي لإعادة تحقيق الوحدة. فقد استمر الحوار فترة قاربت السنوات الأربع ترسخ فيها :- وعي الحقوق السياسية على حدٍّ سواء.

- مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر.

الإيمان بشرعية الاختلاف، وأدب الاختلاف.

- البحث عن الجوامع المشتركة، واحترام الفروق.
- القبول بالحد الأدنى من الصيغ التي يلتقي عليها الجميع في إقرار نظرية العمل الوطني.
- الاتفاق على الثوابت الوطنية التي لايختلف عليها اثنان.
- نبذ التعصب والتطرف.
- السعي نحو الاعتدال والوسطية.

وبهذا المفهوم الشامل للحوار، وبما رسخه من أخلاق ديمقراطية أمكن

للأخ الرئيس أن يصل بالشعب ومختلف فئاته وألوان طيفه السياسي إلى:
- إقرار الميثاق الوطني «نظرية العمل الوطني».
- قيام واستمرارية المؤتمر الشعبي العام.
- تسريع الخطى نحو اعادة تحقيق الوحدة من خلال تكثيف الحوار على المستوى القيادي والتنفيذي، ومن خلال تنشيط لجان الوحدة، وتشكيل لجنة التنظيم السياسي آخر اللجان التي لم تشكل إلاَّ بعد قيام المؤتمر الشعبي العام.
- إعلان قيام دولة الوحدة.
- الأخذ بنهج الديمقراطية التعددية.
- إصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بالحقوق الديمقراطية والحريات العامة والآليات والكيفيات المعبرة عن ممارسة هذه الحقوق، والمنبثقة من دستور الجمهورية، والتي أنضجها الحوار في المؤسسات السياسية والتشريعية وبصفة خاصة قانون الانتخابات العامة والاستفتاء، وقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون السلطة المحلية وقانون الصحافة والمطبوعات..
لقد مضى الأخ الرئيس في رعاية المسيرة الديمقراطية في ظل دولة الوحدة، وأخذ على نفسه عهداً في أن يعيش هموم الشعب واهتماماته، وأن يجند مختلف الطاقات والقدرات في بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها.. واتخذ من الحوار واللقاءات الميدانية المستمرة سبيلاً الى اكساب القرار قوة المشاركة الشعبية والسياسية والحزبية... فما من جماعة او فئة، وما من حزب او تنظيم سياسي صغر أم كبر.. قرب أم بعد، ما من جمعية ولا منظمة الا والتقاهم، وأصغى الى همومهم، واطلع على آرائهم ومطالبهم.. بل طالما ظل يسارع الى العودة للجميع.. والى المؤسسات التشريعية والى مختلف ألوان الطيف السياسي كلما حزب أمر، أو عنَّت قضية ذات أهمية، أو استدعت ضرورة تهم الوطن والشعب لقد استطاع الأخ الرئيس بالحوار تعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخ آلياتها الحديثة، وجعلها سلوكاً عاماً يجسد نصوص الدستور والقوانين المنبثقة منه. وبالحوار امكن للاخ الرئيس إدارة الأزمات بحكمة وتبصر.. وقد ظهر ذلك في مواجهة ازمة محاولة الانفصال وتعزيز الجبهة الداخلية، وتجاوز تبعات الحرب، وإصدار قرار العفو العام لقد ازاح بالحوار حالة العزلة التي نأت باليمن عن المحيطين العربي والدولي، واستحوذ بالحوار على

احترام الاشقاء والأصدقاء، وتمكّن بالحوار من حل معضلات العلاقات الحدودية مع دول الجوار الشقيقة، وجعل من سياسة بلادنا الخارجية مثالاً للعلاقات المتوازنة القائمة على الاحترام المتبادل، وخدمة المصالح المشتركة. فقد واجه ازمة حنيش بحوار الوثائق والحقوق التاريخية والجغرافية والقانونية والسياسية من خلال اللجوء إلى التحكيم الدولي.. وأمكن بالحوار إنهاء اشكالية الحدود التي طالما ظلت عالقة بين بلادنا وكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقتين. وذلك على قاعدة لا ضرر ولا ضرار وبروح الأخوة وحوار التفاهم والمصالح المشتركة.. وأضحى أسلوب الحوار الدبلوماسي الذي انتهجه الأخ الرئيس نموذجاً يقتدى به في حل المنازعات والخلافات الاقليمية، مثلما اتُّخذت بلادنا مركز اشعاع ديمقراطي في المنطقة. فبالحوار اضحت بلادنا مثابة وأمناً لحوار الفصائل المتصارعة في الصومال.. وللتقريب بين وجهات نظر الفصائل الفلسطينية منذ مطلع الثمانينات. وبالحوار الذي انتهجه الأخ الرئيس انعقدت ندوات اقليمية ودولية على أرض اليمن: ومنها ندوة البلدان ذات الدِّيمقراطيات الناشئة، وحوار الثقافات والحضارات وندوة حوار حول الديمقراطية وحقوق الانسان ومحكمة الجنايات الدولية. وتحت شعار: صنعاء عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠٠٤م وعقدت حوارات متعددة، محلية وعربية..

كما عقدت ندوة حوارية في بيروت حول اصلاح جامعة الدول العربية تبناها المؤتمر الشعبي العام ومركز دراسات الوحدة العربية.

إنَّ الحديث عن المنهجية الحوارية للأخ الرئيس علي عبدالله صالح يطول، ولا يتسع له الزمن المحدود في مثل هذه الندوة ويمكن اختتام هذا المحور بالقول بصفة اجمالية أن الأخ الرئيس تمكن أن يرسم بالحوار الصورة المشرقة والمشرفة لليمن بكلية اجزائها المؤطرة بالوحدة بمعالمها الديمقراطية البارزة وبجماليات التنمية الشاملة ومهابة الكيان والمكانة والتاريخ.



الوحــدة اليمنيــة

• راشد محمد ثابت

بــين المســتحيل والممكــن.. وجــد اللقائــد

آمال الجماهير في الوحدة عبر عنها علي عبدالله صالح اكثر من غيره من القيادات.

يمكن لي أن أنطلق في الحديث عن الوحدة اليمنية من الفترة التي ساد فيها التوتر بين الشطرين، وهي الفترة التي أعقبت مصرع الرئيس إبراهيم الحمدي طيب الله ثراه وتوقف فيها النشاط الوحدوي ثم أعقب ذلك مصرع الرئيسين أحمد حسين الغشمي وسالم ربيع علي رحمة الله عليهما، فاحتدم الصراع بين الشطرين وتواترت الأنباء التي تبثها أجهزة الإعلام المعادية للوحدة اليمنية عن نشوب معارك على أطراف الشطرين ثم حصلت تطورات على مستوى النظام في الشمال أسفرت عن تولي الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئاسة الجمهورية العربية اليمنية في الشمال بعد أن كان الحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمره الأول المنعقد في أكتوبر ١٩٧٨م قد اختار الأخ عبد الفتاح إسماعيل رئيساً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب ثم توالت التطورات التي أججت الصراع بين النظامين من خلال المواقف التي برزت بعد هذه التغييرات الجديدة في الشطرين وقد توالت التقارير حينها إلى المكتب السياسي للحزب في الجنوب التي احتوت على مؤشرات المواجهة العسكرية المحتملة بين النظامين من خلال التأكيد على الوقائع الميدانية التالية:

١- بدأت التحركات تأخذ شكلها السافر في التحريض ضد اليمن الديمقراطية من خلال تكثيف الاتصالات السياسية مع النظام في الشمال والبدء في تجميع القوى المعارضة للجنوب ومدها بالأسلحة وإرسالها إلى الأطراف لمباشرة العمل التخريبي العسكري.

٢- تشديد الحملات الإعلامية وتلفيق الاتهامات الكاذبة ضد اليمن الديمقراطية بإبراز الادعاء القائل بوجود قواعد عسكرية سوفياتيه وكوبية على أراضي الجنوب، وحشد هذه القوات العسكرية على أطراف الحدود مع المملكة السعودية والشمال اليمني.

٣- الإسراع بتوزيع الأسلحة والأموال التي تصل إلى اليمن على القوى المعارضة للنظام في الجنوب وتحديد المهمات العسكرية السريعة واستكمال تدريبهم على الأسلحة الحديثة مع وضعهم تحت الجاهزية حتى لحظة الانطلاق والمواجهة الشاملة.

٤- شراء أسلحة حديثة ومتطورة للجيش الشمالي بما فيها صفقة الطيران الأمريكية الجديدة وسلاح الدبابات والصواريخ وغيرها من الأسلحة الأمريكية المتطورة سريعة الاستخدام وذات التأثير المتفوق في المعارك.

٥- التحرك السريع لاحتلال مواقع عسكرية على مقربة من تخوم الأطراف التي كانت خالية من أي تمركز عسكري سابق واستخدام الطائرات المروحية للإنزال في مواقع عسكرية على مشارف بعض الجبال المطلة على الحدود في المناطق الوسطى والمناطق الغربية والشرقية الجنوبية المحاذية للقرى والمدن الجنوبية.

٦- التحرك الإعلامي المتناغم الذي أخذ شكل التنسيق بين إعلام الشمال والجيران والنظام الساداتي في إبراز خطورة النظام في الجنوب ومدى تهديده لمصالح الدول على النطاق المحلي والدولي وتضخيم صفة الإلحادية على هذا النظام وتحويله إلى غول يهدد وجود الأنظمة القائمة في الجزيرة والخليج.

كل هذه التحركات والنشاطات المعادية وضعت على طاولة النقاش في المكتب السياسي للحزب آنذاك بوادر التحرك العسكري من جانب النظام في الشمال متزامناً مع تحركات على الحدود الشرقية من البلد يترافق مع تصريحات سياسية لوزير خارجية الشمال حينها منذرة بالويل والدمار من حرب شاملة ومدمرة لا تبقي ولا تذر، ثم المواقف العراقية الساداتية في الجامعة العربية وخارجها، كل ذلك ولد الانطباع لدى القيادة في الجنوب بأن طلوع الرئيس علي عبدالله صالح إلى سدة الحكم إنما كان لأهداف عسكرية يشكل نظامه رأس حربة لمواجهة عسكرية لا تتوقف إلا بتصفية النظام في اليمن الديمقراطية من اعتباره نظاماً غير مرغوب فيه من قبل دول المنطقة.

بعد ذلك كيف سارت التطورات..؟ لا نريد في هذا الحيز المتاح أن نخوض في تفاصيل المواجهة العسكرية التي حدثت في فبراير عام ١٩٧٩م بين النظامين في الشطرين.. بدايتها.. عوامل تأجيجها.. وأسرار التحكم بها.. إنما ما يهمنا هو جانب الإباء الوطني في هذه العملية الذي انبرى من أعماق التاريخ اليمني كي يفوت الفرصة على الأعداء الخارجيين الذين أرادوا التربص بالوطن وتدمير مستقبله.. تحركت الحكمة اليمنية من أعماق المشاعر الزاخرة بالولاء للشعب والوطن لتحول المعارك المشحونة بالبارود والعداء المدمر إلى مشاعر للإخاء والوئام الوطني الذي أعاد للوحدة إيقاعها الوطني الجاد والسريع ووشح الأمل بأكاليل الإرادة اليمنية المفعمة بالعزيمة والنهوض الوطني، الإرادة التي تحث السير نحو تحقيق الوحدة وتحقيق الآمال التي يطمح إليها شعبنا اليمني.

أثناء المواجهات العسكرية بين الشطرين وفي فبراير عام ١٩٧٩م أعلنت

السعودية حالة الطوارئ والتعبئة بين قواتها المسلحة، واحتلت مواقع جديدة وبنت استحكامات عسكرية في الحدود على أطراف الوديعة وخشم الجبل المحاذية للمنطقة الشرقية من اليمن.. وزير الإعلام السعودي في حديث نشرته حينئذ صحيفة السياسة الكويتية يعتبر أحداث اليمن اكتساحاً للمد الشيوعي في المنطقة.. وبعده أعلن الملك "أنه لن يسمح بقيام نظام في المنطقة يكون ضد الدين الإسلامي".. القوات الجوية الإيرانية تعلن التعبئة و التقدم على الحدود اليمنية العمانية.. الجامعة العربية تقدم على اتخاذ قرارات بمقاطعة اليمن الديمقراطية سياسياً واقتصادياً وثقافياً وهو أول قرار يصدر عن الجامعة العربية بهذا الشكل ضد بلد عربي منذ تأسيسها عام ١٩٤٥م.. ثم العمل على التأجيج من خطورة الأوضاع ضد الثورة اليمنية والتعبير عن المخاوف في إعلان موقف منحاز لصالح النظام في الشمال بلوره البيان الرسمي الذي يتضمن تهديداً واضحاً للنظام في الجنوب والتلويح للرأي العام العربي والدولي إن ما يجري من أحداث في اليمن إنما هي على درجة كبيرة من الخطورة على أوضاعها.. ويعني الاخوة في السعودية بشكل خاص.. ويهدد أمنها واستقرارها.. وعندما زار المملكة وزير خارجية الجنوب أثناء الأحداث رفضت أي نوع من النقاش معه حول العلاقات الثنائية بين البلدين، وأثناء تحرك وزير خارجية الجنوب إلى العراق واجه نفس الموقف المتصلب بل وأنذره نائب الرئيس العراقي حينها صدام حسين بأنه سيرمي بجيش الجنوب والنظام إلى البحر خلال ساعات من دخول الجيش العراقي إلى اليمن.

كنت حينها مرافقاً للأخ وزير الخارجية محمد صالح مطيع إلى العراق حينما احتد النقاش بينه ونائب الرئيس العراقي صدام حسين فقرر الوزير الانسحاب من الاجتماع إلا أن النائب تدارك الموقف وقام معتذراً ومهدئاً للوزير ومن ثم عزمه على الغداء بصحبة وزير خارجية الشمال الذي كان متواجداً هناك ولم يتطرق أي منهما للموضوع من جديد سوى كلمة قالها نائب الرئيس العراقي عند المغادرة «إنكم متجهون الآن إلى مجلس الجامعة العربية في الكويت وستجدون رأينا أمامكم هناك في المجلس».

في اليوم الثاني ١٩٧٩/٣/٤ م انعقد مجلس الجامعة العربية برئاسة وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح (الأمير حاليا) مع أمين الجامعة العربية محمود رياض وبدأ النقاش يأخذ طابع المواجهة الحادة بين وفد

اليمن الديمقراطية من جهة ووزير خارجية السعودية، والعراق وسوريا من جهة أخرى وكان المتصدر الرئيسي للنقاش والهجوم وزير الخارجية السعودي حينها، وبعد أيام من النقاش الذي كان يلطفه ويعمل على تهدئته وزير الخارجية الكويتي احتدمت المواجهة الكلامية في آخر ليلة للاجتماع حتى وصل الأمر إلى التحريض داخل المجلس لاتخاذ قرار بتصويت الأغلبية يسمح هذا القرار بدخول القوات العراقية السورية إلى أراضي الشمال اليمني لأغراض الحرب وإسقاط النظام في اليمن الديمقراطية.. وكان وزير خارجية الشمال حينها لا يبدي رأيا إلا مؤيدا لما يطرحه وزراء خارجية الدول العربية الثلاث.

كان القرار بادرة يتخذها مجلس الجامعة العربية لأول مرة وهي بادرة تخالف ميثاق الجامعة العربية نفسه، الأمر الذي جعل وفود اليمن الديمقراطية والجزائر وليبيا وفلسطين يقدمون طعنا بعدم شرعية هذا القرار مع تهديد أطلقه رئيسا الوفدين الجزائري والليبي بالتدخل العسكري في حال دخول أي قوات عربية إلى اليمن.. وأشهر عبد العزيز بوتفليقه ميثاق الجامعة في وجه الرئاسة قائلا: ((إن دور الجامعة العربية في الميثاق حل الخلافات التي تقع بين الدول الأعضاء وليس تأجيج الخلافات وإشعال نار الفتنة بين دولة وأخرى".

وهنا تأزم الموقف وتحرك بعض أعضاء وفد الشمال ووفد الجنوب للاتصال بالرئيسين في الشطرين وبدأت الاتصالات بين عدن وصنعاء تبدد الانطباع لدى القيادة في الجنوب عن أن الرئيس علي عبدالله صالح لا يقدر على عمل أي شيء سوى تفجير الحرب وإذا بهم يحسون بعزيمة الإباء اليمني تتحرك من أعماق هذا الرئيس اليمني المغمور وخلال ساعات وصلت التوجيهات من القيادتين في الشطرين بعد منتصف الليل تقضي بأن يقدم وفدا الشطرين دون وزير خارجية الشمال مقترحا بمشروع قرارات مشتركة إلى مجلس الجامعة وصفها وزير خارجية الكويت الذي طفرت الدموع من عينيه وهو يستمع إلى القرارات "أتتنا الحكمة اليمانية في اللحظة المناسبة" وكانت القرارات التي خرج بها مجلس الجامعة تنص على الآتي:-

((قرار))

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بالكويت في دورة استثنائية في

المدة من ١٩٧٩/٣/٤م إلى ١٩٧٩/٣/٦م، بعد استعراضه للوضع القائم بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية،

ونظرا لخطورة الأوضاع المؤسفة وما يمكن أن تلحقه الأحداث من أضرار على الأمة العربية وعلى شطري اليمن.

((قــــرار))

أولاً: الموافقة على الاتفاق المرفق الذي تم التوصل إليه بين شطري اليمن عن طريق لجنة الوساطة العربية بتاريخ أول آذار (مارس) ١٩٧٩م، المؤلفة من ممثلي الجمهورية العربية السورية و الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية.

ثانيا: البدء فوراً بتنفيذ هذا الاتفاق وانسحاب القوات المسلحة للطرفين، خلال مدة أقصاها عشرة أيام.

ثالثــاً: الامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية من قبل أي فريق لدى الفريق الآخر، ومن قبل أي طرف ثالث.

رابعاً: وقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين.

خامساً: فتح الحدود بين البلدين وإعادة العلاقات اليمنية بينهما بما في ذلك العلاقات التجارية و انتقال الأفراد.

سادســاً: تشــكيل لجنــة متابعــة مــن وزراء خارجيــة الــدول الآتية:

المملكة الأردنية الهاشمية.

دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الجمهورية العربية السورية.

الجمهورية العراقية.

فلسطين.

دولة الكويت.

الأمين العام لجامعة الدول العربية.

تشرف على تنفيذ هذا القرار وتدعو لإقامة حوار بين الحكومتين الشقيقتين على مستوى القمة من أجل إعادة الأوضاع اليمنية بينهما وبما يحقق أهدافهما المشتركة وصولاً إلى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس، وتوصيات لجان الوحدة.

ســابعاً: تشــكل لجنــة أطراف عســكرية من ممثلــي الشــطرين والدول المذكــورة فــي البند الســادس تحت إشــراف الجامعة العربيــة، على أن تتحمــل الــدول الأعضاء فــي الجامعــة النفقات التــي يتطلبهــا تنفيذ

هــذه المهمــة، حســب نســبة حصــة كل دولــة فــي ميزانيــة الجامعة.

ثامناً: للجنة المتابعة الحق في دعوة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لمعرفة أي تطور يتعاون مع هذا القرار من أجل تحديد المسئولية.

تاســعاً: تقدم لجنة المتابعة كما يقــدم الأمين العام تقريراً في أول اجتماع لمجلس الجامعة يتضمن عرضاً لمراحل تنفيذ هذا القرار.

وقد أفشــى المراقبون بعد ذلك بأســرار مصادرها عربيــة مطلعة تفيد بأن خطة التدخل العســكري في اليمن كان مخططاً لها حتى قبل ســقوط الرئيسين الغشــمي وســالم ربيع علي، بل إن التدخل كان ينتظر الظروف المواتيــة وكان يراد لليمن أن تتحول إلى ســاحة للصراع وتنافس للمصالح ويعلــم الله بعد ذلك إلى أي حال كانت ســتؤول إليــه نتائج الأحداث على الأوضاع فــي اليمن، لولا حكمة القيادة اليمنيــة التي أذهلت الأعداء قبل الأصدقــاء، خاصة التحول الذي حصل في موقــف الرئيس علي عبدالله صالح من قضية الوحدة والتقارب مع النظام في الجنوب الذي بموقفه هذا أربك الحســابات في المنطقة وخرج بكياسة المتمكن شاهراً مصلحة اليمن والانحياز إلى صف الوحدة الداخلية للشعب والوطن.

بعد انفضاض اجتماعات مجلس الجامعة العربية في الكويت بدأ التنفيذ لقرارات الجامعة وتم الانسحاب الفوري للقوات من مناطق الأطراف المحتلة في الشطرين، وانتظمت الاتصالات بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، وتحركت الوفود العسكرية من الشطرين لمراقبة الانسحاب وتحديد المواقع العسكرية التي يجب أن تتمركز فيها قوات الشطرين، وأتت لجنة الجامعة العربية برئاســة وزير الخارجية السوري إلى اليمن ولم تجد على ملامح اليمن أي أثر للحرب، الشعب اليمني في الشمال وفي الجنوب يستقبل أعضاء اللجنة بالترحيب والابتهاج، مؤكدا اعتزازه بالقدرات اليمنية التي تجنبه الأزمات وتخرجه في اللحظات المناســبة من بين براثن الأعداء المتربصــين بالشــعب والبلد ثم عــادت الحياة بين الشــطرين إلى وضعها الطبيعي، كما عادت الأمور الوحدوية إلى مسارها الجاد والسريع.

كانــت المعلومات التي ترد إلى المكتب السياســي للحزب الاشــتراكي في الجنوب تؤكد على أن نشاط الأعداء من الخارج بدأ يعيد حساباته بإنشاء تكتلات داخلية تقاوم أي تقارب بين النظامين يأخذ مجراه نحو الاستقرار والوحــدة، وفي أحــد التقارير المقدمة للمكتب السياســي وردت معلومات

مؤكـدة عن تكتلات جمع المشـايخ والإخوان المسـلمين وجـزء من القطاع التجاري يحذر رئيس الجمهورية من التجاوز للحدود المسـموح بها للتقارب مـع الجنوب أو الانفتاح على القوى المعارضة فـي الجبهة الوطنية حينها، كما وصلت معلومات تشـير إلى أن هناك مؤشرات خارجية أمريكية عربية توحي للرئيس بأنها سـتحتفظ بحرية التصرف إزاء أي خروج عن الحدود المرسـومة للنظام وللمناورة السياسية فيما يتصل بقضايا الوحدة والتعامل مع قوى اليسار المعارضة، وقد تحول الإيحاء عند لقاء الرئيسين في الكويت إلـى تهديد ينذر بنتائج وخيمـة فيما لو ارتفعت درجـة الحماس للوحدة إلى الدرجة التي وصل إليها الرئيسـان إبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي.

غيـر أن الأمـور على الصعيد الميداني سـارت على عكـس ما يخطط له الأعداء، التزم الرئيسان علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل بتنفيذ قـرارات مجلس الجامعة العربية وتم ترتيب لقـاء القمة في الكويت تحت رعاية سـمو الشـيخ جابر الأحمد الصباح وذلك في الفترة من ٢٨ مارس إلـى ٣٠ مارس ١٩٧٩م، ودار في كل جلسـات الاجتماع نقاشـاً تشـاورياً وأخوياً بين الرئيسين علي عبدالله صالح وأخيه عبد الفتاح إسماعيل أخذ الطابع الرسـمي أحياناً بمشـاركة أعضاء الوفدين وبمشاركة سمو الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت وكذا مشـاركة ممثلي لجنة المتابعة العربية وأحياناً أخرى كانت الاجتماعات مغلقة بين الرئيسـين فقط، اسـتعرضا فيها كافة القضايا والمشـاكل المطروحة للبحث، إلـى جانب قضايا أخرى مهمـة في جوانب تجاوز كل الآلام التي تركتها الأحداث المؤسـفة ومعايير تعزز من عوامل الثقة بين القيادتين وتحد من تكرار المآسي التي تؤثر سلباً علـى الروح الأخوية الصادقة بين القيادتين وتضـر بالآمال والأماني التي يطمح إلى تحقيقها شعبنا اليمني بإنهاء شبح الحرب وأسبابها واستئصال دوافعها بتحقيق هدف الوحدة الغالي والعزيز.

وقـد تمخض لقاء القمة بالتوقيع على بيان مشـترك بين الجانبين الذي وقعه الرئيسـان علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، والذي كان من أول بنوده إلزام اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر، على أن يعقد الرئيسان لقاءً عند انتهاء اللجنة الدستورية من أعمالها لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشـعب في الشـطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان.

كانت التوقعات من جانب الشطر الجنوبي تفترض أن مراكز القوى داخل النظام في الشمال لن تقبل بالنتائج التي خرج بها مؤتمر القمة في الكويت خاصة إذا ما أقدم الأخ الرئيس علي عبدالله صالح على تنفيذ بنود البيان المشترك وإنجاز مشروع الدستور خلال الفترة المحددة في البيان، إلى جانب الالتزام بالاتفاق السري الذي ينص على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإطلاق الحريات السياسية، ووقف الحملات العسكرية والانفتاح على القوى السياسية في الجبهة الوطنية، كل ذلك لا بد وأن يقود- وفق التوقعات- إلى تأجيج الصراعات داخل النظام في الشمال ويربك الأوضاع السياسية ويحول دون الاستمرار في إنجاز المهام الوحدوية المنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة بين القيادتين في الشطرين.

غير أن التطورات أثبتت أن الرئيس علي عبدالله صالح، يمتلك مقدرة سياسية تمتاز بالحنكة والتفوق في إدارة أطراف الصراع والتحكم بخيوط اللعبة السياسية على صعيد الأوضاع الداخلية للنظام وعلى صعيد أطراف الصراع الخارجية على ساحة اليمن والنطاقين العربي والدولي، ومن واقع هذه الميزات التي عززت الثقة بالنفس وإمكانية التحرك نحو المستقبل، أقدم على تغييرات أساسية في القوات المسلحة والأجهزة المدنية الحساسة، والعمل على توسيع مجلس الشعب، وتشكيل المجلس الاستشاري لاستيعاب أطراف الصراع من داخل النظام وخارجه، ترافق ذلك مع اتخاذ إجراءات عملية نحو الانفتاح على قوى المعارضة بوقف الحملات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، بما فيهم المعتقلون من البعثيين والناصريين والسماح لهم بمزاولة نشاطهم السياسي العلني والعفو عن القيادات الناصرية والسماح لها بالعودة إلى الداخل والتغاضي عن نشاطاتها السياسية مع إثبات قدرته على الحركة والمرونة في التعامل مع كل الأطراف ومواجهة الضغوطات مهما كان مصدرها من القوة والتأثير على الرئيس وإدارته السياسية (١).

بعد انتهاء الفترة المحددة لإنجاز مشروع الدستور كان المفترض أن يتم اللقاء بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل للبحث في مضمون البند الثاني من اتفاقية الكويت والوقوف أمام النقاط التي ظلت مثار خلاف داخل اللجنة الدستورية ويستدعي الأمر البت فيها وحسمها من قبل الرئيسين في الشطرين وهو الأمر الذي لم تساعد الظروف السياسية على تحققه وذلك نتيجة الضغوطات التي باشرتها القوى الداخلية التي

تناصب العداء للوحدة وتلك القوى الخارجية التي ترى أن تحقيق الوحدة من واقع تلك الظروف كارثة يجب إعاقتها بأي وسيلة كانت، غير أن المكتب السياسي لم يحفل بهذه التطورات وخرج باستنتاجات مفادها:

١- إن التكتلات المعارضة لاتفاقية الكويت وسعت من نشاطها الضاغط على الرئيس بالتخلي عن الفترة الزمنية المحددة في الاتفاقية.

٢- أن القوى العربية المعادية للوحدة تتحرك بالتنسيق مع الأمريكان لوقف أي لقاء يتم بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل.

٣- أن الحلقة المركزية بالنسبة للحزب هي النضال من أجل تطبيق اتفاق الكويت بين الشطرين باتجاه إقامة الوحدة اليمنية.

٤- أن تنفيذ اتفاق الكويت يخدم على أكمل وجه القوى الوطنية في الشمال التي تؤمن إيماناً صادقاً بالوحدة اليمنية وسيكون خطأً فادحاً التخلي عن هذا السلاح للقوى الرجعية المعادية للوحدة والتقدم الاجتماعي في اليمن.

من واقع هذه الاستنتاجات للمكتب السياسي بدأت تفاعلات الصراع السياسي تأخذ مداها خارج الأطر الشرعية في الجنوب وعلى مستوى ساحة الشمال والمنطقة العربية والدولية، وبدأت المصالح الدولية تعبر عن نفسها في الاتصالات المكثفة مع القيادتين في الشطرين للايحاء بخطورة الاندفاع نحو تحقيق الوحدة اليمنية ومن ثم بدأت مؤشرات التهديد تتجه نحو الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل لتنذرهما من خطورة أي لقاء للقمة بينهما وهي الخطورة التي قد تؤدي إلى التخلص من حياتهما فيما لو أصرا على اللقاء وهو التهديد الذي أتى من الخارج عبر السفير السوفياتي في عدن الذي سلم رسالة خطية للرئيس عبد الفتاح إسماعيل تحتوي على معلومات حصلت عليها المخابرات السوفيتية في إطار التعاون بينها وبين المخابرات الأمريكية تشير إلى أن هناك خطة وضعت للتخلص من الرئيسين في حالة أن يتم اللقاء بينهما لمناقشة موضوع الوحدة.. وقد أخذ الرئيس عبد الفتاح إسماعيل هذا الإنذار على مجمل الجد لأنه أتى في رسالة رسمية سلمت له من قبل السفير السوفيتي مع تأكيدات شفوية أصر السفير السوفيتي على طرحها أمام الرئيس على أنها تأكيدات وردت إليه من قبل شخصيات قيادات عليا في الاتحاد السوفيتي.

(١) من تقرير المكتب السياسي إلى الدورة السادسة للجنة المركزية أكتوبر١٩٧٩م.

لذلــك بدأت الاتصالات بين القيادتين في الشــطرين تأخذ طابع التراجع عــن عقد لقاء على مســتوى القمة ومن ثم الاتفاق علــى أن يتم اللقاء في صنعاء بين رئيسي وزراء الشطرين في شهر أغسطس من عام ١٩٧٩م وفي هذا اللقاء تم التصرف في الفترة الزمنية المحددة وتمخض هذا اللقاء عن بيــان يعيد الأمور إلى دائرة الرغبات في المماطلة والتقاعس المؤقت لتهدئة الخواطر المتشــنجة، وكما قال الأســتاذ عمر الجاوي رحمه الله ســقطت رئاسات عدة في البلاد أثناء مسيرة الحوار من اجل إنجاز مشروع الدستور دون أن يتأثــر العمل في المشــروع باســتمرار الرغبات داخل الســلطات.

مــع هذه التطورات التي أدت إلى عرقلة لقاء الرئيســين كان الرئيس علي عبد اللــه صالح محتفظا بتوازنه السياســي وبدا للمراقبــين انه الأجدر على اســتيعاب الدروس والاســتفادة من الخبرات المستخلصة من مسيرة الثورة اليمنيــة بكل إنجازاتها وإخفاقاتها، ولم يســمح لتطورات الإحداث الداخليــة بكل تعقيداتها أن تتحول إلى أزمة تعصف بالنظام في الشــمال كمــا حصل للنظام فــي الجنوب الذي عصفــت به هذه التطــورات التي أحاطت بمســار العمل الوحدوي الجاد في تلك المرحلة الحاسمة، غير أن المتمرس في اســتقراء الواقع السياســي لابد وأن يــدرك حينها أن الوقت لــم يحن بعد لإطــلاق المبادرة الجادة لإنجاز هدف الوحــدة، وهي القراءة المتبصــرة التي أشــار إليها عبــد الفتاح إســماعيل في حاشــية التقرير المقدم إلى المكتب السياســي وأمام الملاحظــات التي أبداها بعض أعضاء المكتب السياســي قائلا: «إن إجادة فن العمل بين الإســتراتيجية والتكتيك مســألة تحتاج إلى إرادة سياســية عميقــة التفكير منزهة مــن النزعات الشــخصية والأهواء أو الطموحات الذاتية.. للتحرك مع بوصلة المستقبل نحــو الغايات والأهداف النبيلة التي يناضل الشــعب مــن أجل تحقيقها.

كانت المرحلة اللاحقة لهذه التطورات قد شهدت تحركات ايجابية في نشاط العمل الوحدوي وحققت خطوات ملموسة في أعمال لجان الوحدة وإنشاء المشــاريع المشتركة، وتشــكيل لجنة وزارية مشــتركة، وتنظيم الاجتماعات الدورية بين الرئيســين في الشطرين تمثل في قيام المجلس اليمني الأعلى الذي حقق انســجاما كبيرا داخل الهيئات الوحدوية التي بدأت العمل بهمة عالية تحت المتابعة والإشــراف المباشرين من قبل الرئيسين علي عبد الله صالح وعلى ناصر محمد، في جانب تذليل الصعوبات التي تعترض أعمال

اللجان وإصدار التعليمات والتوجيهات للمسئولين المعنيين في تنفيذ المشاريع المشتركة وتوفير كافة التسهيلات والإمكانات اللازمة لتحقيق وتنفيذ كل ما يتم الاتفاق عليه في جميع المجالات، وحدد المجلس المهام العملية لسكرتارية المجلس واللجنة الوزارية المشتركة في جوانب الحياة الاقتصادية و التربوية و الثقافيــة، وإزالــة التعقيدات في حركة التنقلات بين الشــطرين، وزيادة التنســيق على صعيد السياســة الخارجية وضبــط إيقاعها في المنظمات والمحافل الدولية، ومتابعة أعمال اللجنة الدستورية وإقرار مشروع الدستور في ١٢/٣/ ١٩٨١م، وتحقيق نتائج كبيرة لأعمال المجلس اليمني من خلال خطوات التنســيق بين شــطري الوطن في عدد من المجــالات الاقتصادية والزراعية، والتربوية والصحية والاجتماعيــة وغيرها من النتائج المحققة للقاءات الأخوية على مســتوى المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشــتركة.

وقد كشف سير التطور وتفاعل الأحداث الوحدوية على أن آمال الجماهير فــي الوحــدة قد جاءت ضمن أفــق يدركها الرئيس علي عبــد الله صالح أكثــر من غيره من القيادات التي كانت، لتخلــط بين رؤيتها الخاصة وبين التعبيــر عن مصالح الجماهيــر وحاجتها إلى التقدم فــي إطار المضمون الوحدوي المتمثل في مشــروع الدستور الذي ســيأخذ كل مداه التطبيقي عندمــا يكــون مجاله الوطــن اليمني الكبيــر كوحدة اقتصادية وبشــرية يتحقــق عليها آمــال النهوض الاجتماعي والأمن والاســتقرار والســلام.

وبما أن الوحدة كانت واقعاً يحرك أعماق الشــعب في كل الساحة اليمنية الواسعة إلى جانب كونها نهوضاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، فإن التحول بالعمــل الوحدوي إلى واقع حي وملمــوس كان يعبر عن وعي عميق بأبعاد هــذا الهدف الذي جعلت منه القيادة السياســية هدفاً مركزياً لنشــاطها الذي يتجدد بتجدد آلياته وذلك عن طريق إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي النبيل، الذي حرك مساعي القيادة بكل همة ونشاط لإنجاز أعمال اللجان والمشاريع الوحدوية الهامة التي يصعب حصرها في هذه الورقة المختصرة التي أقف فيها عند هذا المســتوى من الحديث عن مسيرة العمل الوحدوي بين الشطرين.



• احمد الصويل

الوحدة اليمنية.. كانت هاجس الرئيس وهمه اليومي منذ توليه السلطة

●● الاستاذ القدير علي حسن الشاطر رئيس التحرير الزملاء في هيئة تحرير صحيفة» ٢٦سبتمبر «الأفاضل الحضور جميعاً.

يسرني ان اشارك في هذه الندوة الهامة التي تقف أمام مسيرة قائد ووطن امتزجا وتشكلا معاً في سفر الوطن الثورة والوحدة .نعم (الرئيس علي عبدالله صالح واتقان صناعة التاريخ).

في القراءة العاجلة لتاريخ الشعوب هناك محطات وزعامات وهناك ترابط جدلي بين الدور المميز للزعامة في صناعة التاريخ وحتى في التاريخ القديم هناك امثلة كثيرة لزعامات كانت سبباً لعدد من النكسات والويلات التي أحاطت بشعوبها وعندما نقف عند الزعامة التاريخية لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ونقارنها بمن سبقوه في التاريخ اليمني الحديث تستوقفنا العديد من المراحل والمحطات التاريخية لعل من ابرزها واهمها:-

- كيف استطاع وهو القادم من مدرسة الجندية والبعيد عن اجواء السياسة والسياسيين ان يؤمن هذا الاستقرار والاستمرار والسلاسة للعملية السياسية في الشطر الشمالي من الوطن (سابقا) في ظروف كانت كل التوقعات تقول بإن هذا القادم لن يكون حظه او فر من سابقيه.

- كانت الوحدة هاجسه الاول وهمه اليومي منذ توليه مقاليد الحكم لانه يدرك تماماً أن اليمن مهما امتلك من امكانات ستهدر في ظل التشطير والصراع السياسي بين الشطرين.

- ان حدثاً بضخامة الوحدة لن يكون سهل المرام وسيكون الوصول اليه شاقاً وعلينا ان نتحمل المسؤلية التاريخية في سبيل ذلك وان نطمئن الجيران والاصدقاء والاشقاء أن وحدتنا ستكون محطة استقرار لنا وللمنطقة.

الحضور الكرام عندما نتحدث عن الوحدة في فكر الرئيس علي عبدالله صالح وتمسكه الثابت بفكرة الوحدة واعتبارها محوراً اساسياً في العمل الوطني وهو ينطلق في ذلك من موثقه الذي يستمده من نشأته الوطنية حيث بدأ حياته شأنه شأن كل يمني وطني غيور فلاح بسيط تعرف خلال مدة الحياه البسيطة على حجم المعاناة والبؤس الذين يعيشهما شعبنا فتفتح وعيه حول سؤال مهم كيف يعيش الآخرون وهل لنا من مخرج من هذا الضنك اليومي؟ ثم تطور السؤال للبحث في دور الامامة ومسؤليتها عما نعيشه من فقر وظلم وعزلة. وبدخوله الى المنظمة العسكرية بدأ يتبلور اكثر واكثر وعيه الوطني وبدأ

يتعرف على الرعيل الاول من الوطنيين اليمنيين.
- وهنا في المؤسسة الوطنية تكونت في وعيه ثلاثية (الثورة والجمهورية والوحدة).
● وبالوقوف سريعاً الى مفهوم الوحدة في فكر الرئيس نجد انه يتمحور حول مفاهيم اساسية وفلسفة وطنية تعبر عن رؤى موضوعية لفكر الرئيس بعيداً عن المزايدة تستجيب للواقع وتغييراته دون المساس بجوهر القضية الوحدوية منها:
١- الوحدة قضية شعب ولاتخص زعامة بعينها
٢- لاسبيل للوحدة الا بمزيد من الحوار ولن تتحقق الوحدة الا بالاندماج الكامل والسلمي.
٣- الوحدة ثمرة من ثمار نضال شعبنا
٤- الوحدة اساس النماء والتقدم
٥- قيمة الوحدة في الديمقراطية والمشاركة الشعبية
● كيف تنظر للحوار الوحدوي قبل ١٧ يوليو ١٩٧٨م
●● لم تكن الاوضاع في الشطرين في حالة استقرار فكل الدلائل تشير إلى ان روح عدم الثقة وانعدام التفاهم كان السائد، والدليل على ذلك ماعاشه الشطران من حروب واقتتال وتم التوصل الى اتفاقيات وحدوية ابتداءاً من اتفاق القاهرة اكتوبر ١٩٧٢ وقمة طرابلس نوفمبر١٩٧٢ م والجزائر ١٩٧٣م ثم لقاء تعز والحديدة برغم اهميتهما التاريخية وماشكلته من محطات هامة في مسيرة العمل الوحدوي الا ان القاسم المشترك ان النظر الى قضية الوحدة اليمنية في جميع هذه المحطات كان من موقعين مختلفين ووجهتي نظر سياسيتين متناقضتين تتسم احداهما بالمحافظة والأخرى بالنظر الى الوحدة باعتبارها قضية تغير ثوري. واذا ماأردنا ان نوجز في خلاصة تقييماً من وجهة نظرنا لمراحل الحوار الوطني ١٩٧٢م - ١٩٧٨م يمكن ان نوجزها في :-
- النظره الرومانسيه والثوريه لقضية الوحدة دون الاخذ بخصائص الواقع اليمني.
- عدم تبلور فكر الوحدة لدى قيادة الشطرين وجعل مسألةالوحدة شعاراً للمزايدة وتصديراً للازمات والصراع الداخلي
- معالجة مسألة الوحدة دون الاخذ بالبعدين

الاقليمي والدولي والصراع الدائر في المنطقة
- محاولة فرض نموذج ثوري او طبقي للوحدة
- انعدام المصداقية في الحوار

غير ان حلم الوحدة هو الامل الاكبر لجماهير شعبنا برغم انها ظلت مستبعدة خارج دائرة الفعل الوحدوي لكن الجماهير ترى في الوحدة ملجأها وخلاصها من حالة التشرذم والصراع ودائرة التخلف والاقتتال.

● ١٧ يوليو مرحلة جديدة من العمل الوحدوي بفلسفة ايمانية عميقة في قضية الوحده وبرؤية ثاقبة لطبيعة الصراع الدائر بين الشطرين استطاع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ان يطرق ازمة حرب فبراير ١٩٧٩م التي شهدت جولة من الاقتتال اليمني استجابة لعوامل ذاتيه ونفعية الخاسر فيها الوطن فذهب الى الكويت استجابة لطلب الاشقاء وتم عقد اللقاء بينه واخيه عبدالفتاح اسماعيل .. في هذا اللقاء برزت الزعامة التاريخية الوحدوية للرئيس وهو القائل (ان هذه القمة تمثل حوار الاخوة بدلاً من حوار البنادق) وهو بذلك يريد ان يضع قاعدة للقاء تقوم على اساس حوار الاخوة كخطوة للتقارب بين الشعبين وردم كل مساحات التشاحن والبغضاء، وعمل هذا اللقاء على احياء الروح الوطنية للاتفاقيات الوحدوية السابقة وبرهن في هذا اللقاء تمسكه الثابت بقضية الوحدة وبأهمية الحوار وأهمية انتظام اللقاءات كمحطات تقييمية لتذويب اية اختلافات بين الاخوة وبرغم من انه جاء الى الكويت في نظر العديد من المحللين السياسيين بمثابة القائد المهزوم عسكرياً وتحت ضغط المؤسسة العسكرية بضرورة الرد والانتقام الا انه استطاع برؤية وطنية ثاقبة وبعيدة المدى ان يحول هذا الموقف وهذا اللقاء الى مكسب سياسي ونقطة انطلاق لمسيرة العمل الوحدوي الذي كلل بالنصر المؤزر في يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

لقد استخدم في سبيل الوصول الى الوحدة اليمنية جملة من الاساليب والسياسات التي تتماشى وطبيعة كل مرحلة ..فكانت اللقاءات الدورية وكانت القمم الوحدوية وكانت اللجان المشتركة وكانت الزيارات المتبادلة والرسائل الخاصة كل هذه الصّيغ تصب في اتجاه الوصول الى الهدف المنشود وهو تحقيق الوحدة اليمنية، وكان محورها الاساسي في الحوار ثم الحوار ولإيمانه بقضية الحوار والوحدة الوطنية فقد بدأ بتشكيل لجنة الحوار في مطلع ١٩٨٠م وذلك لرفع سقف الحريات ثم أنشأ المؤتمر الشعبي العام

باعتباره اداة اساسية للحوار الوطني وانتقل الحوار باتجاه ايقاف الصراع في المناطق الوسطى وهكذا اندرجت القضية الوحدوية في فكر الرئيس الذي كان يرفض رفضاً قاطعاً ان تكون الوحدة من اختصاص فئة او حزب او جهة بل هي ملك للشعب اليمني بعيداً عن المزايدة والتسيس والتصدير للازمات.
ونجد ان خيار الوحدة ثابت في فكره بالوسائل السلمية حيث اتيحت اكثر من فرصة بعد حرب ١٩٨٦م لان ينتقم للمؤسسة العسكرية ويدخل الى عدن كمنقذ من صراع فرقاء الحزب غير ان بصيرته الوطنية والتاريخية قد منعته من الاقدام على هذا الخيار لانه مؤمن ايماناً قاطعاً وراسخاً ان طريق الوحدة لن يكون الا عبر الحوار وبالوسائل السلمية.
ختاماً نقول: ان يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م باطلالته البهية من مدينة عدن التاريخية ثغر اليمن الباسم قد وضعنا امام حقائق جديدة في التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والفكر السياسي بعد مرحلة من الانغلاق، فنحن اليوم امام عهد جديد علينا ان ننظر للماضي لاستقصاء العبر وان نتمسك وان نطور الحاضر وان نعزز من قيم الديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة باعتبارها العناوين الابرز لعهدنا الوحدوي الجديد عهد الرئيس علي عبدالله صالح.





• الدكتور / حسين عبدالله العمري

زعامة تاريخية

إبن الشعب ومحقق آماله في الاستقرار والتقدم والحرية والوحدة.

●● الاخوة والاخوات الاعزاء:

تحمل هذه الندوة التاريخية الهامة في اجندتها تسعة عشر محوراً كل واحد منها جدير لوحده ان نقف عنده طويلا لربط دلالته التاريخية والواقعية بشخصية هذا القائد الفذ الذي ارتبط به حديث ومداخلة المحاور المتعددة في مسيرة اكثر من ربع قرن هي فترة ترسيخ الوحدة الوطنية اولا وفي طريق طويل لتحقيق وحدة الوطن ارضا وشعباً مروراً بانهاء مشاكل تاريخية عالقة كقضايا الحدود بعد نزاع وخلاف لأكثر من ثلاثة ارباع القرن، وتاتي خطط التنمية وتوسيع التعليم وتوحيده واتخاذ الديمقراطية منهجاً كأساس شرعي للحكم الى غير ذلك من العناوين المهمة الوطنية والقومية والدولية بل والانسانية في حياة وقيادة هذا الرجل العظيم وهي التي لاشك حدثنا أو سيحدثنا عنها الاخوة المشاركون في هذه الندوة عن اهم جوانبها بقدر ماهو متاح لهم من الوقت.

بيد انني وقد طلب مني الحديث في المحور الثامن عشر استهل مستشهداً بقول ابي الطيب المتنبي:

واذا كانت النفوس كباراً

تعبت في مرادها الاجسام

حقا ماوصف به «المتنبي» اصحاب النفوس الكبيرة من تعب امثالنا في تتبع مسيرتها واهدافها (مرادها) ففي كل يوم احتمال جديد ومسير طويل لتحقيق تلك الغايات والاهداف.

اوكما قال أبو الطيب:

كل يوم لك احتمال جديد ومسير للمجد فيه مقام فبعد نحو ست سنوات عجاف بين مغادرة الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني الى دمشق يوم١٤ يونيو ١٩٧٤م ومقتل الرئيسين ابراهيم الحمدي في اكتوبر ١٩٧٧م وبعده احمد الغشمي في يونيو ١٩٧٨م القت الاقدار الالهية حمل اليمن المضطرب باثقاله واوضاعه الموجعة الى شخصية غير مشهورة في بعض الاوساط الشعبية ولعله هذا شأن كثيرين من القادة والزعماء الذين يظهرون عبر التاريخ في الاوقات الصعبة للشعوب والملمات الخطيرة التي تلم بها والامثلة في هذا كثيرة كما تعلمون في الشرق والغرب.

لقد كانت الثورة او بالاصح النظام الجمهوري قد مر منذ عام ١٩٦٢م بمراحل ثلاث كلنا يذكرها انتهت الاولى بغياب الرئيس الراحل المشير

عبدالله السلال عن مسرح احداثها الاولى بكل مصاعبها واشكالاتها بحركة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧م وعودة نزلاء السجن الحربي من القاهرة ومن ثم انسحاب القوات المصرية من اليمن الذي ترك حكمه ومستقبله للاقدار.

وكانت فترة حكم المجلس الجمهوري برئاسة القاضي عبدالرحمن الارياني من اصعب فترات التاريخ المعاصر لليمن فاستقلال جنوب الوطن دونما توحده بالوطن الام في نفس خريف ذلك العام واستمرار تدفق الدعم السعودي لمناهضي النظام الجمهوري حتى تم الاعتراف بالنظام الجمهوري ومن ثم المصالحة الوطنية عام ١٩٧٠م وتفاصيل كل ذلك بما فيه الصمود البطولي في ملحمة السبعين يوما وبطولات احداثها التي كان من رجالها المعلومين المجهولين من نتحدث عنه اليوم ولقد كان للافكار والايديولوجيات السياسية اهميتها الخطيرة ودورها الذي لبست فيه اثوابا اكبر من اليمن واصحابها سواء في الشمال او الجنوب.

ولاشك بانكم قد اطلعتم على عدد من كتابات بعض الايديولوجيين المعنيين بالوضع السياسي انذاك وكان من ابرزها التنظير اليساري والقومي والتي كانت قد تجاوزت اوضاع البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولعلها مع اسباب اخرى معروفة هي التي ولدت بالمقابل الاحداث الدموية في الشطرين التي كانت قد تنامت مع مجيء الرئيس علي عبدالله صالح الى سدة الحكم.

واسمحوا لي بعد هذه المقدمة ان اقتبس رأيا وتقديما لمجيئ الرئيس علي عبدالله صالح من باحث ووطني لانشك في اخلاصه وموضوعيته وثاقب رأيه ذلك هو شاعر اليمن الكبير المرحوم الاستاذ عبدالله البردوني في الفصل الاخير من كتابه «اليمن الجمهوري»(١) حين عرفنا بعد من سبقه بمن هو علي عبدالله صالح من يوم تكليفه بتحمل السلطة حتى تاريخ اصدار «البردوني» كتابه عام ١٩٨٣م وهي مرحلة من اصعب ظروف البلاد ومراحل حكم الرئيس.

يقول الاستاذ:

«..اما(علي عبدالله صالح) فانه يؤكد في كل احاديثه جنديته للثورة ولا يدَعي مالا يفعل ولا يحب ان يدعو له احد لانه خير من يعي ان نفاق المديح يعزل الممدوح عن الحقائق الموضوعية، كما ان الحقيقة ذاتها اهدى الى

دخائل الامور ويكفي ان (علي عبدالله صالح) من شرائح القوة المنتجة التي تصنع رغد اليمن، فالفلاحون بكل المقاييس هم غالبية شعبنا وغالبية كل الشعوب وهم طاقة الانتاج والعطاء ومواطن البراءة والطيبة).

يوضح البردوني مسترسلا:

«انتقل علي عبدالله صالح» من الفلاحية الى الجندية فكان تناميه من الشعب واليه وكان ترقيه بتدرج خبرته فمن حركة يونيو ١٩٧٤الى ١٩٧٨م مارس الاختبار المباشر في العسكرية والموطن، تولى عام ١٩٧٥م قيادة لواء تعز وقوى صلاته بكل المواطنين وبعد مقتل(احمد الغشمي) في يونيو ١٩٧٨م افزع منصب الرئاسة كل الشجعان لانه رادف القتل العنيف فاصبح الطموح اليه فراراً منه وعلى خطورة ذلك المكان قبل(علي عبدالله صالح) ترشيح مجلس الشعب له رئيسا للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في يوليو عام ١٩٧٨م وعمره يقرع بوابة الاربعين. فكيف يمكن تاريخ هذه الفترة وهي لم تزل تصنع تاريخها حياتياً لكي تنتقل الى مادة كتابية..؟؟

بغض النظر عن حياة المؤرخ له او غيابه فان لهذه الفترة معالم تستحق التنويه قبل ان تصبح تاريخاً فاذا كان التاريخ علم الماضي فان هذا لايمنعه من الاشارة الى الحاضر قبل ان تتحول ملامحه الى تاريخ علمي، فلان الفترة مازالت تنسج تاريخها فانها ما زالت تكتب نفسها لكي يستكتبها المؤرخون على ان أبهى المعالم التي ستتحول تاريخاً هي بطولة الرئيس في استلام الرئاسة في ذلك الظرف.المعلم الثاني: هو ان الرئيس اول رئيس من ابناء الفلاحين الكادحين الذين يشكلون غالبية الناس واكثرية القوى المنتجة.المعلم الثالث: ان الرئاسة الحالية استطاعت الاستمرار الكائن من منتصف عام ١٩٧٨م الى آخر عام ١٩٨٠م وكان مجرد الاستمرار اهم الحاجات الامنية في ذلك الحين، اما من عام ١٩٨١م الى ١٩٨٣م فقد بدأ الرئيس يشكل عهده المميز ففتح صدره للحوار الشعبي الديمقراطي واصدر الميثاق الوطني وشكل المؤتمر الشعبي وعاد الى دورته الثانية في الرئاسة على اكتاف المظاهرات الجماهيرية التي اصرت على استمرار رئاسته.. وهذه المعالم مهما كانت موطن الاعجاب فانها لم تأل الى مادة المؤرخ، فالجمهورية الثالثة سلسلة واحدة تواصل نفس المسيرة من يونيو ١٩٧٤م الى كتابة هذا عام ١٩٨٣م»(٢).

ذلك ماكتبه استاذنا البردوني الذي لم يكن يخاف في الله لومة لائم وكان

من آرائه انه لم يجد في تاريخ اليمن المعاصر في القرن العشرين سوى حاكمين يستحقان التقدير والتنويه: «الامام يحيى حميد الدين» بغض النظر عن أي شيء آخر في مسيرة حكمه وذلك بصفته مؤسس دولة اليمن الحديث والرئيس (علي عبدالله صالح) ابن الشعب المحقق لآماله في الاستقرار والتقدم والحرية وأمل الوحدة وهو ماكان يعمل من اجله ثم تحقق بتصميمه وبعد نظره وقوة ارادته بعد نحو ثماني سنين او في السنة الثانية عشرة من حكمه.

الاخوة والاخوات:

من السهل الاسترسال في امور كثيرة تميز بها حكم الرئيس (علي عبدالله صالح) وتبلورت شخصيته القيادية والوطنية ولا يزال عطاؤه واخلاصه وحسن تدبيره موئلا للقيادة والحكمة غير انه ربما من المفيد في هذه العجالة ان اذكر تجارب خاصة شخصية في التعامل مع هذا القائد الموفق شاركني في كثير منها عدد من الاخوة المسؤولين في مسيرة وطننا الحبيب نحو اهم الغايات التي حققها الرئيس(علي عبدالله صالح) واعني بها قضية وحدة الوطن وتحقيقها بعد ان كانت حلماً ورهناً للمزايدات والدعاوى السياسية الديموغوجية عقب اغتيال الرئيس احمد الغشمي وانتخاب (علي عبدالله صالح) رئيساً للجمهورية من قبل مجلس الشعب (البرلمان) صيف ١٩٧٨م ثم انطلاق الحرب بين الاخوة في الشطرين التي كان الرابح فيها خاسراً بغض النظر عن اية دعاوى باسم الوحدة المزعومة لكن النتيجة على كل حال كانت اللقاء في مؤتمر الكويت في اواخر مارس ١٩٧٩م وكنت وقتها قد استدعيت من بريطانيا لمقابلة الاخ الرئيس للمرة الاولى وان كنت على معرفة يسيرة به من قبل وكلفت بمنصب وزير الخارجية خلفاً للاخ الاستاذ عبدالله عبدالمجيد الاصنج الذي سبق لي العمل وكيلا له من عام ١٩٧٥م حتى ١٩٧٨م. لقد كنت في الحقيقة «مشفقاً» على موقفنا في اللقاء بالاخوة في الكويت، وكان على رأسهم المرحوم «عبدالفتاح اسماعيل» الذي كان يصور لنا بانه خلاصة العقل السياسي والادبي للفكر الماركسي والتقدمي. بيد ان ما أظهره وحققه الاخ الرئيس من حنكة وبعد نظر اعاد لجانبنا الثقة بالنفس والوضوح في الرؤية وهو نفسه الذي شهدناه وتحقق عشية اعلان الوحدة واسمحوا لي ان ادع الاخ الرئيس نفسه يصف لنا ماذا جرى يومها في

الكويت بذاكرة ذهبية وصفاء ذهني مع تواضع وموضوعية بالغة مسجلاً الآتي «بناء على دعوة الجامعة العربية ولجنة الوساطة العربية تم اجتماع قمة في الكويت من ٢٩الى ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٩م حيث رأس وفد الشطر الجنوبي الاخ عبدالفتاح اسماعيل امين عام الحزب الاشتراكي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى وضم الاخوة: صالح مصلح ومحمد صالح مطيع وراشد محمد ثابت ونصر ناصر علي وعبدالله احمد غانم وعبدالله الاشطل وعمر الجاوي ورأست انا وفد الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) وكان الوفد يضم:د.حسن محمد مكي ومجاهد ابو شوارب وحسين الدفعي وسنان ابو لحوم وعلي لطف الثور وحسين العمري واسماعيل الوزير ويحيى جغمان وعبدالله حمران».

وصلنا الى الكويت في ٢٩ آذار- مارس ١٩٧٩م وبدا من اللحظة الاولى ان الحزب الاشتراكي يريد ان يفرض شروط المنتصر لانه اعتقد انه باحتلاله البيضاء وقعطبة وحريب قادر على فرض شروطه، كما كانوا على يقين في قرارة انفسهم بان الشطر الشمالي لم يكن ليوافق على الوحدة الفورية المشروطة ويلمح الى فرضها بالقوة. وكان الاخوة في قيادة الشطر الشمالي قد طلبوا مني كسب الوقت في موضوع الوحدة حتى يتسنى لنا ترتيب اوضاعنا بعد الانهيارات المتلاحقة التي حدثت بعد مقتل الرئيس ابراهيم الحمدي واغتيال الرئيس احمد الغشمي ومقاومة المفاهيم الماركسية التي كانوا يدعون اليها عبر طرحهم مشروع الوحدة وكان تلكؤ الشطر الشمالي يعود بالدرجة الاولى الى ان الاشتراكيين كانوا يريدون فرض الوحدة في ظل انتصار عسكري مدعوم من دول المنظومة الاشتراكية في الوقت الذي كانت فيه اوضاع الشطر الشمالي صعبة الى حد كبير. وكان الخوف متأتيا من انه لو تم فرض الوحدة بشروط الحزب الاشتراكي المطروحة في مؤتمر الكويت لعاد شطرا اليمن الى التقاتل قبل ان يجف حبر أي اتفاق وكان دور الكويت في هذا المؤتمر يقتصر على استضافته ورعايته والتوفيق بين الاطراف.. وحضر هذا اللقاء من جانب العراق عدنان حسين حيث جاء ممثلا للعراق والاردن وسوريا للاطلاع على لقاء القمة حرصاً على نجاحها، وانصافا للحقيقة والعطف الكويتي على الشطر الشمالي واضحا في سياق الاجتماعات. الاتجاه الذي اتفقنا عليه مع الاخوة في الشطر الجنوبي كان يقضي

عدم الموافقة على وحدة فورية الا انه تم الاتفاق في قمة الكويت على استكمال اللجان التي كانت موجودة منذ بيان طرابلس عام ١٩٧٢م لبقية اعمالها وانجاز مشروع دستور دولة الوحدة خلال اربعة اشهر ثم يرفع بعدها الى القيادتين السياسيتين في كل من صنعاء وعدن للمناقشة على ضوء ما اتفقت عليه اللجان ويحال بعد الموافقة عليه على السلطتين التشريعيتين في الشطرين لاقراره نهائياً»(٣).

الاخوة الكرام..

وفي مسيرة الخير والنماء وبعد سبع سنوات اخرى حلت بالوطن كارثة عظيمة لم يحدث مثلها من قبل هي الصراع الدموي القاتل بين الاخوة في الجنوب في الثالث عشر من يناير عام ١٩٨٦م وقبل ذلك الحادث المؤسف والمروع بنحو اسبوعين «ديسمبر ١٩٨٥م» كان قد زار الاخ الرئيس «علي ناصر محمد» صنعاء ومعه عدد من كبار المسؤولين من بينهم الاخوة:د.ياسين سعيد نعمان رئيس الوزراء آنذاك وعلي سالم البيض وزير الادارة المحلية(وقتها) وآخرون وكان واضحاً مدى القلق وسوء النية في بعضهم البعض وقد اتيح لي مع معالي الاخ د. عبدالكريم الارياني والاستاذ اسماعيل الوزير الجلوس والحديث بانفراد ساعات طويلة مع الاستاذ البيض والمرحوم عبدالرحمن عشيش وغيرهما وكانت توجيهات الاخ الرئيس تكمن في التأكيد على ان الوحدة هي الحل والمخرج لكل الصراعات والتأثيرات الخارجية وهي نفس الرسالة التي حملتها كممثل للاخ الرئيس عقب الاحداث الى كل من الرئيس الراحل حافظ الاسد وخادم الحرمين الشريفين واخوانه من قادة مجلس التعاون الخليجي وقام اخوة آخرون بحمل رسائل مشابهة لبقية الاشقاء من القادة العرب. كانت رؤية الرئيس (علي عبدالله صالح) وثبات موقفه من تحقيق الوحدة أمراً لم يتزعزع طيلة مسيرة حياته السياسية والعملية حتى كانت الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م بكل ارهاصاتها بل ومحاولة اجهاضها قبل مولدها ودليل ذلك ما تم في صيف عام ١٩٩٤م إلا أن حكمة الربان والتفاف الشعب في الجنوب والشمال حوله لهزيمة الانفصال حفظ للوطن وحدته المنجزة للأبد.

الإخوة الأعزاء:

مرة أخرى أحب أن اذّكر بأن الإمساك عن الاسترسال ليس قصر الوقت فحسب بل إتاحة الفرصة للإخوة المختصين والمساهمين معنا لنسمع منهم

جوانب ومواقف أخرى في مسيرة وقيادة هذا الحكيم الموفق بعون الله ورعايته.
وشكراً،،،

■ هوامش:

(١) اليمن الجمهوري: ط ١٩٨٣م، ص، ٦٠٤ - ٦,٥

(٢) عبدالله البردوني اليمن الجمهوري: الطبعة الاولى : ،٦٠٤ - ٦,٥

(٣) رياض نجيب الرئيس : رياح الجنوب، اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠- ١٩٩٧م) بيروت،سبتمبر ١٩٩٨م.



• د. فارس السقاف

اليمن

دور فاعل في تعزيز التضامن العربي والاسلامي

أصبح لليمن مكانة في الخارطة الدولية.. وباتت تحظى بتقدير العالم واحترامه

ماذا يمكن لليمن ان يلعبه في مضمار تعزيز التضامن العربي والاسلامي وهو الدولة ذات الامكانات المحدودة والصغيرة في ركن قصي من شبه الجزيرة العربية؟ هذا السؤال كان يوضع على الدوام في وجه اليمن كلما تداعى العرب والمسلمون الى ساحات القضايا المصيرية والازمات التي تكاثرت بشكل متسارع أواخر القرن العشرين بشكل خاص؟ رغم ان اليمن تعد من الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية وتعتبر عضواً مكوناً لمنظمة المؤتمر الاسلامي الا انها لم تتول دورها المطلوب الا في السنوات الاخيرة، حيث يمكن اعتبار أول ظهور لليمن كتكتل يمكنه من لعب دور ذي وزن مقدّر جاء مع قيام الجمهورية اليمنية العام ١٩٩٠م.فالوحدة اليمنية قدمت اليمن الى العالم على هيئة كيان معافى تجاوز انقسامه وصراعاته المبددة لطاقاته وقدراته ، وقدمت بالتالي انموذجاً يمكن التأسيس عليه. تهيأت اليمن منذ ذلك التاريخ لأن تشكل عاملاً مؤثراً في صناعة تحولات المنطقة ومحيطها الاقليمي ومن بعد ذلك الفضاء العربي والاسلامي.

اليمن : الموقع.. الإمكانات.. الدور

كما سلف القول: ان اليمن رغم عضويته في منظمتي الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي الا انها لم تأخذ موقعها المناسب، ولم تسهم بدور مطلوب في قضايا العالمين العربي والاسلامي.

ولم يكن مرد هذا الاحجام الى موقف مسبق لكنه يرجع الى عدم تهيئة اليمن للقيام بمهامها عضواً فاعلاً قادراً على العطاء والتعامل مع الاحداث والقضايا . بمجيء الرئيس علي عبدالله صالح الى سدة الحكم بدأ يفكر للعمل في تبوء الموقع المناسب لدولة اليمن (الجمهورية اليمنية) ، فظهر الانفتاح على الامتين العربية والاسلامية من خلال المشاركات في مناشط الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي حتى ان اليمن استطاعت ان تستضيف مؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي مطلع الثمانينات وتوالى من بعد ذلك احتضانها للعديد من اللقاءات ، وقد اعتمد الرئيس علي عبدالله صالح على نسج وتطوير العلاقات مع الزعماء العرب والمسلمين ، واستطاع ان يكون موضع ثقتهم مكنته من الاسهام في عديد من المصالحات. وما كان للرئيس علي عبدالله صالح ان ينجح في اتخاذ هذه المكانة لولا انه يتعامل مع الآخر من موقع الدولة المستقلة ذات السيادة متخلصاً من كوابح التبعية والهيمنة التي كانت اليمن مسرحاً لها في العهود التي سبقته.

وفـــي ذات الوقـــت لـــم ينحـــز الى اي مـــن الاحـــلاف والقـــوى الاقليمية أوالدولية ، وهو ما ســاعده على التحـــرك بمرونة دون قيود ودون وصاية.
ومـــا ان أطـــل العـــام ١٩٩٠م حتـــى قـــام الرئيس علـــي عبداللـــه صالح بـــأول زيـــارة لرئيـــس يمني الـــى الولايـــات المتحـــدة الامريكيـــة بعد ان اســـتطاع ملاقاة اغلـــب زعمـــاء العالم واللاعبـــين المؤثرين فـــي العالم.
هنـــا كان الرئيـــس صالـــح قـــد افلـــح فـــي وضـــع اليمـــن علـــى خارطة الاهتمـــام السياســـي والتأثيـــر الدولـــي بمـــا قطعـــه مـــن اشـــواط في الدوائـــر الاقليميـــة والعربيـــة والاســـلامية والدولي في نهايـــة المطاف.
لكـــن الوحـــدة اليمنية في العـــام ١٩٩٠،والتـــي شـــطبت خارطة الحرب الباردة في مواقعها الاخيـــرة كانت الحدث الاهم الذي أهل اليمن للأدوار المســـتقبلية دولياً بشـــكل عام، واقليمياً وعربياً واســـلامياً بشـــكل خاص.
وعنـــد هذا الحـــد تتقاطع عبقرية المـــكان، مع عبقرية القيـــادة فيتمكنان مـــن خلق الدور المطلـــوب الذي يمنحها المزايا والمكاســـب ويقيها المخاطر.
اســـهام اليمن في القضايا العربية والإســـلامية اليمن ممثـــل في القيادة السياســـية بحثت لها عن موقـــع فاعل ودور ريادي فـــي المحيطين العربي والاســـلامي مســـتفيدة مـــن التوحـــد اليمنـــي، والتحـــولات الدولية في مجـــالات الديمقراطية وحقوق الانســـان، وبروز قضايـــا الامن والارهاب.
ويمكن تتبع هذا البحث الجاد والمحنك للدور المطلوب:

- الوحدة لتعزيز السلم في المنطقة والجوار والسلام العالمي وتمثل حلقة في طريق الوحدة العربية.
- حل مشكلات الحدود، والعلاقة مع مجلس التعاون الخليجي والتي ساعدت في خلق اجواء ملائمة للتنسيق والتضامن وتوحيد المواقف.
- مجلس التعاون العربي وازمة العراق حيث أكد اليمن على ضرورة الحل ضمن البيت العربي.
- المساهمة الفاعلة والرئيسة في معالجة مشكلة الصومال، واضمحلال الدولة هناك.
- المشـــاركة المحوريـــة فـــي مكافحـــة الارهـــاب بعـــد ان كانـــت اليمن مســـتهدفة كإحـــدى الـــدول التـــي اعتبـــرت مـــلاذاً للارهـــاب، ولكـــن تعاطـــي القيـــادة السياســـية والدبلوماســـية اليمنيـــة ، ولأن الارهاب لم يخضـــع للتعريـــف المنصـــف ، فقـــد ربـــط بالعالم الاســـلامي فكرســـت

اليمـن جهدهـا لنفيه عن الاسـلام ودعت مـراراً لتعريفـه بموضوعية.
- المبـادرة اليمنيـة لانتظـام اجتماعـات الجامعـة العربيـة، وهـو ما نجحـت فيـه اليمـن بجـدارة ، فبنجاحها انتظمـت اجتماعـات القمة السـنوية لسـنوات حتـى الآن، وبدوريـة منتظمـة بعد توقف لسـنوات اثـر الـى حـد كبير ان لـم نقل عطـل كافة انشـطة الجامعـة العربية. ولاشك ان هذه المبادرة ساهمت في تعزيز التضامن العربي ، هذا بالاضافة الى اشـتمال المبادرة علـى برنامج اصلاحات النظـام العربي، فالاصلاح الداخلـي يضمـن اشـراك الشـعوب ودعمها للعمـل العربي المشـترك.
- السعي والنجاح في انشاء تجمع صنعاء بما يضطلع به من مهام في المنطقة.
- أبـدت اليمـن الاهتمـام الاكبر بقضيـة العـرب والمسـلمين المركزية فلسـطين وتبنـت قضيتها دوليـاً وسياسـياً واعلامياً ومادياً، حتى ان الادارة الامريكيـة تحدثـت عـن الرئيـس صالـح باسـتغراب باعتباره الزعيـم الاكثـر طرحـاً للقضيـة الفلسـطينية وحثهـا علـى انصافها ومعهـا حقوقها المشـروعة ويحظى الرئيس كذلك بشـعبية فلسـطينية.
- اسـتطاعت اليمـن من خلال المكانـة التي وصلت اليها ان تشـارك في مجموعـة الثمان مع صانعي القرار الكبار فـي العالم، ودخلت اليمن في مجموعة واحدة ضمن ممثلي العرب والمسلمين مع تركيا وشاركت واستضافت العديد من الفعاليات المسـاهمة في رسـم خارطة الشرق الاوسط الكبير.

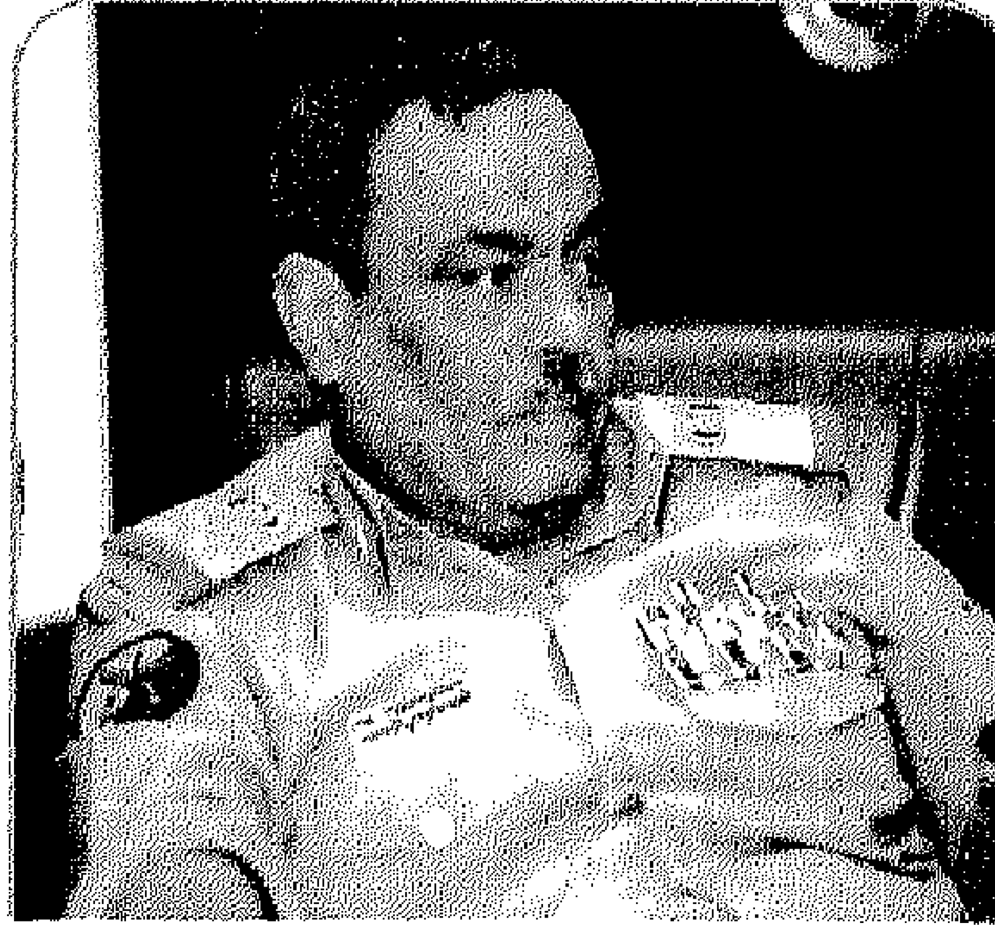
● خاتمة

أظهـرت اليمـن بقيـادة الرئيـس علـي عبداللـه صالـح مـن خلال المواقـف والمبـادرات والمشـاركات قـدراً كبيـراً مـن الاهتمـام بتطويـر العمـل العربـي المشـترك والتضامـن الاسـلامي. كانت البدايات فـي هذا التوجه اليمني تقابل بنوع من التهوين، ومحاولات التعويق بحسـبانها تجيء على حسـاب أدوارها ، فلا تقبل بتغيير خارطة المراكز والاطراف العربية ، لكن المثابرة من الدبلوماسـية اليمنية وبرعاية حثيثة من قيادتها السياسـية بحياد العقلانية، وبـروز القدرة على تحليل الاوضـاع ، وتلمس المعالجـات الواقعية، كل ذلك اسـتطاع تبديل النظرة للـدور اليمني، واكتشـاف امكانيات نجاحها واحتـرام مقاصد توجهاتها. لـم تعـد اليمن نكرة او هامشـية سـواء فـي منظومة الـدول العربية او

الدول الاســلامية حيث اكتســبت مضموناً ووزناً لرقمها في قائمة الدول. وهــو ما يســتدعي تحميلها مســؤولية الحفــاظ على مكانتهــا وتطويره، و ذلك من خلال إعادة وصيانة اســتراتيجيتها ورؤيتها، وترتيب أولوياتها وتفعيل وابتداع آليات العمل السياسي بكل ابعاده ليحقق لليمن في الغايات النهائية والمرحلية مكانتها ومنافعها.



القوات المسلحة والأمن .. الدرع والسيف



• اللواء/ احمد علي الاشول

قاد مسيرة طويلة وزاخرة بالنجاحات والعطاءات على طريق بناء وتحديث القوات المسلحة والأمن.

●● الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والتسليم.

الإخوة الحضور جميعاً .. منظمو الندوة، ومشاركون، ومستمعون. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الإخوة قيادة تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» وأعضاء هيئة التحرير فيها وخاصة الأخ العميد الركن علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه المعنوي رئيس تحرير صحيفة «٢٦سبتمبر» الغراء على مبادرتهم الإيجابية في تبني هذه الندوة الهامة.. والاجتهاد الموفق في وضع محاورها وتسمية موضوعاتها، ودعوة نخبة من أرباب الفكر والعلم والثقافة والسياسة والإعلام إلى المشاركة في فعالياتها .. ولا غرابة في ذلك فقد عودتنا الصحيفة وقيادتها القيام بمثل هذه النشاطات والفعاليات الوطنية والتاريخية الهامة بين حين وآخر حتى أصبحت سمة تتميز بها.

وقد شعرت بسعادة بالغة عندما تلقيت الدعوة الموجهة إليّ للمشاركة في هذه الندوة بإعداد ورقة عمل حول القوات المسلحة والأمن تتضمن حال القوات المسلحة والأمن قبل ١٩٧٨م، ثم مسيرة البناء التي شهدتها منذ العام ١٩٧٨م وحتى الآن. وإذا أردنا أن نتحدث عن الحالة التي كانت عليها القوات المسلحة والأمن قبل عام ١٩٧٨م - أي قبل مجيء الأخ الرئيس القائد المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى قمة السلطة - فلا شك أن الجميع عسكريين ومدنيين يعرفون الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها القوات المسلحة وقوات الأمن في تلك الفترة. حيث كانت تتوزعها وتتقاذفها الولاءات والانتماءات الضيقة، والعصبيات المقوتة التي ما أنزل الله بها من سلطان. كما كانت تعيش حالة من التيهان والضياع والتفكك.

وكانت في الشطرين السابقين معاً مسرحاً للتعبئة الفكرية الخاطئة، والتربية والتوعية الأيدلوجية والشمولية التي تؤجج مشاعر الحقد والكراهية تجاه بعضها البعض.. مما أدى إلى استعار الفتن والصراعات المسلحة فيما بينها، وسقوط الضحايا من أبنائها ومنتسبيها.

كما انتشرت في صفوفها، ثقافة تتعارض كل التعارض مع قيمها ومبادئها الدينية والوطنية، خدمة لمخططات وتنافسات دولية وإقليمية معروفة الأهداف والغايات لا ناقة لها فيها ولا جمل.

٧ أمـــا إذا نظرنا إلى مـــا كانت تمتلكه من التنظيـــم والإمكانات فقد كانت قواتنا المســلحة والأمن، في تلك الفترة مـــن تاريخها تفتقر إلى الكثير من المقومـــات، وعناصر البناء والنهوض ســـواءً في جوانـــب الإعداد والتأهيل والتدريب، أو في جوانب التنظيم والتسليح والتحديث والاقتدار.

ولهـــذا كله كانت تواجه الكثير من الصعوبات بل ومن التعثر والقصور في أداء رسالتها ومسؤوليتها السيادية والوطنية على الوجه الأكمل والأمثل، لأن بناءها لم يكن مكتملاً، ولم يكن قد وصل بعد إلى المستوى المنشود والمطلوب. والحقيقة الساطعة التي لا جدل فيها تؤكد بأنه لا وجه للمقارنة بين الأوضاع التي كانت تعيشها القوات المسلحة والأمن قبل عام ١٩٧٨م وبين مسيرة البناء والتحديث التي عاشتها وشهدتها ابتداءً من هذا العام وحتى وقتنا الراهن. وأنـــا أفضـــل ألا ننبـــش عن جوانـــب التـــردي والقصور والنقصـــان التي كانـــت تـــرزح تحتها قواتنـــا المســـلحة والامن مـــن تلك المرحلـــة الصعبة والحرجـــة، لأن تلـــك النواقـــص والاختلالات ستنكشـــف وتتعـــرى أمامنا تماماً عندما نســـتعرض مســـيرة البنـــاء والتطوير التي عاشـــتها القوات المســـلحة والأمـــن منـــذ عـــام ١٩٧٨م وحتـــى الآن، ومـــا حفلـــت بـــه من الإنجـــازات والتحـــولات النوعيـــة المتميزة فـــي كافة المياديـــن والمجالات. إن مســـاوئ وعيوب تلـــك الفترة التاريخية الســـابقة التي اعترت وأصابت المؤسســـة الدفاعيـــة والأمنيـــة فـــي الصميـــم، قـــد زادت مـــن حدتهـــا وخطورتهـــا ونتائجهـــا الضـــارة مـــا ســـاد تلك الفتـــرة المزاجيـــة وظهور مراكز النفـــوذ، والشـــطحات والأهواء الفرديـــة والنزاعـــات والعصبيات المقيتـــة، والممارســـات الخاطئـــة البعيـــدة عـــن الـــروح الوطنيـــة الحقة. وعـــن الـــولاء الوطني الصـــادق، التي أضعفـــت القوات المســـلحة والأمن، وأضعفت فاعليتها ودورها وانحرفت به من مســـاره الصحيح والمســـتقيم. إننا من خلال الصفحات القادمة ســـنتعرف أكثر على ما أصاب مؤسســـة الدفـــاع والأمـــن من أمراض وعلل، عندما نقارن بين هـــذا الكم الهائل من المنجزات والمكاسب الضخمة التي تحققت فـــي عهد الرئيس القائد الفذ علـــي عبدالله صالح، وبـــين ما كانت عليه أوضاع هذه القوات العســـكرية والأمنية في فترات سابقة من ضعف وتخلف في مختلف الجوانب والأبعاد.

مسيرة البناء منذ عام ١٩٧٨م وحتى الآن

يصعب علـــى الباحث والمتخصص مهما كانت قدراته، أن يتحدث بالوفاء

والتمام عن مسـيرة البناء والتحديث التي شـهدتها قواتنا المسلحة والأمن منـذ تولي فخامة الرئيس القائـد علي عبدالله صالح قيـادة البلاد منذ يوليـو ١٩٧٨م وحتى اليوم لأنها مسـيرة حافلة بالإنجـازات والانتصارات والعطـاءات الكثيـرة والكبيـرة التي يصعـب حصرها والإلمـام بها كلها لقـد تحول الوطن منذ اعتلاء فخامة الرئيس القائد -حفظه الله- سـدة الحكم إلى ورشة عمل كبيرة وواسعة امتدت نشاطاتها وانجازاتها وحركتها الدائبـة المسـتمرة إلى كل نواحي الحيـاة وميادينها. ومن هـذه النواحي والميادين التي شـهدت هذا الزخم العملي والإنجـازي المتعاظم والمتزايد: المؤسسة الدفاعية والأمنية، مؤسسة الوطن الكبرى والعظمى.

ولأن الإنجـازات والعطـاءات المحققـة في هذه المؤسسـة مـن الكثرة والتنـوع والضخامـة بحيـث يصعـب الإحاطة بهـا وتفصيلهـا، أو حتى المـرور عليهـا كلها مـرور الكـرام. فإنني أستسـمح الإخـوة الحاضرين بأن أتطـرق إلى أهم إنجازات هذه المسـيرة المباركة وإلـى إيراد وعرض أهـم عناوينهـا ومحطاتها دون التوقـف عند التفصيـلات والإيضاحات والتحليلات والتأملات التي تسـتحقها، وستبقى شئنا أم أبينا جديرة بها.

في المجال العلمي والمنشآت التعليمية كان هذا المجال من أهم المجالات الحيوية التي استحوذت على اهتمام الأخ الرئيس القائد ونالت قدراً عظيماً من جهوده ونشاطه. وأهم ما تحقق فيه:

- إنشاء كلية القيادة والأركان.
- إنشاء كلية الطيران والدفاع الجوي.
- إنشاء الكلية البحرية.
- إنشاء الأكاديمية العسكرية العليا، بكلياتها الثلاث: كلية الحرب العليا، كلية - الدفاع الوطني، كلية القيادة والأركان.
- إنشاء المعهد العالي للشرطة. ومعهد الثلايا لإعداد القادة.
- إنشـاء العديد من المـدارس والمعاهد العسـكرية والأمنية المتخصصة التي كنا بأمس الحاجة إليها، والتي اسـتقبلت وأهلت على مدى السـنوات الطويلة الماضية الأعداد الكثيرة من الكوادر والعناصر العسـكرية والأمنية من مختلف الرتب،، وشـملت مختلف التخصصات الشـرطية والعسكرية.

كل هـذه الكليات والمـدارس والمعاهد التي تم إنشـاؤها، إلى جانب الكلية الحربية وكلية الشـرطة والمـدارس التي كانت قائمـة، تم أيضاً تزويدها

بمختلف التجهيزات والوسائل والإمكانات المطلوبة، كما تم تزويدها ورفدها بالمناهج الدراسية والتعليمية العصرية المتطورة وهيئات التدريس والتدريب المؤهلة تأهيلاً تخصصياً عالياً، حتى أصبحت بكل هذا الإعداد والتجهيز مثار إعجاب وإشادة كل الوفود العسكرية والسياسية التي زارت بلادنا، التي تسنى لها زيارة هذه الصروح والمنشآت التعليمية. ومشاهدتها عن قرب.

في مجال البنى التحتية الأساسية

- إيجاد وإنشاء البنى التحتية الأساسية من مبان ومرافق وخدمات مختلفة متنوعة للكليات والمدارس والمعاهد التي تم انشاؤها في هذا العهد الوطني الزاهر والتي تطرقنا إلى أهمها قبل قليل.

- تجديد وتطوير وإنجاز الكثير من المباني والمنشآت العسكرية والأمنية الأخرى مع مرافقها وخدماتها الأساسية، في شتى القوى والمناطق والمحاور العسكرية، وعلى مستوى معسكرات ووحدات وإدارات ومرافق القوات المسلحة والأمن المنتشرة على طول الوطن اليمني وعرضه.

في مجال إعادة بناء القوات المسلحة والأمن وتنظيمها وتطويرها وتحديثها:

إذا كانت تحقيق الوحدة اليمنية هي أهم الإنجازات الوطنية التاريخية التي حققها قائد المسيرة وباني نهضة اليمن الكبير الموحد، فقد تحقق بعد الوحدة المباركة أيضاً منجز عسكري ووطني كبير بكل المقاييس تمثل في دمج وحدات القوات المسلحة، وإعادة انتشارها وتموضعها على أسس وطنية وعلمية سليمة، بحسب المتطلبات والاحتياجات الدفاعية للبلاد في ضوء المتغيرات والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

كما تم بعد حرب ١٩٩٤م البدء بعملية واسعة استهدفت اعادة بناء القوات المسلحة بناءً عصرياً حديثاً يرتكز على أمتن وأقوى الأسس والمعايير العلمية والوطنية إعداداً وتنظيماً وتدريباً وتأهيلاً وتسليحاً.

وعندما انطلقت مسيرة الإصلاح المالي والإداري الشامل في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها ومرافقها في عام ١٩٩٥م كانت المؤسسة الدفاعية والأمنية في طليعة المؤسسات والقطاعات التي تفاعلت فيها عملية الإصلاح المالي والإداري وعلى مدى السنوات المنقضية من هذه المسيرة حققت مؤسسة القوات المسلحة والأمن الكثير من الإصلاحات وعالجت العديد من الأخطاء والإختلالات وتم تصحيح الكثير من الأوضاع داخلها وما زالت هذه الإصلاحات والمعالجات تجري بأعلى وتيرة ممكنة.

تم في هذه الفترة الذهبية من تاريخ اليمن إنشاء قوة حرس الحدود وقوة خفر السواحل لتأمين وحماية حدودنا البرية والبحرية الطويلة وتم تجهز وتزويد هذه القوات بأهم التجهيزات والمعدات والوسائل الحديثة التي تمكنها من أداء مهامها.

كما تم في هذا العهد الزاهر الميمون تطوير وإعادة بناء القوات البحرية والدفاع الساحلي والارتقاء بقدرات ومهارات منتسبيها خاصة بعد أن تعرضت لقدر غير قليل من التدمير والتخريب المتعمد والمقصود أثناء حرب ١٩٩٤م.

ومن إنجازات هذا العهد الوطني المشرق إنشاء القوات الخاصة المدربة تدريباً حديثاً والتي تمتلك القدرة النادرة والعالية في التعامل مع الظروف والعمليات القتالية الصعبة ولا سيما في المناطق الجبلية ذات التضاريس والتكوينات الطبيعية المعقدة والخطيرة.

أما القوات الجوية والدفاع الجوي فقد كانت من أهم القوى التي شملتها عملية إعادة البناء والتنظيم والتطوير حيث أصبحت ذات مستوى رفيع لا يقل عن مستوى أي قوات جوية في أي جيش حديث معاصر.

وشهدت أجهزة الأمن والشرطة انتقالات وتطورات نوعية هائلة وواسعة سواءً على مستوى إيجاد وتأسيس القاعدة المادية المطلوبة وبناء المنشآت والمرافق والبنى الأساسية أو على مستوى إنشاء واستحداث وتطوير العديد من الأجهزة والمصالح والإدارات والأقسام والمرافق المتخصصة المتنوعة أو على مستوى توفير أحدث الوسائل والأجهزة والمعدات المتطورة والارتقاء بأساليب طرق أداء الواجبات وتنفيذ المهام والمسؤوليات الكبيرة والمتعددة التي تقع على كاهل قوات الشرطة وأجهزة الأمن ومنتسبي وزارة الداخلية كافة بشتى التخصصات والفروع ينتمون إليها.

وأصبح كل أبناء الوطن يلمسون ويشاهدون مدى التطور النوعي الذي وصلت إليه القوات والأجهزة الأمنية والخدمات التي تقدمها للمواطنين، كما هو الحال، على سبيل المثال لا الحصر، الملاحظ في قوات الأمن المركزي والإدارة العامة للمرور وفروعها، وقوات النجدة، والمطافئ، والأحوال المدنية والسجل المدني، والهجرة والجوازات والجنسية، وقوات الانتشار الأمني السريع التي أصبحت تغطي بتواجدها وخدماتها كل مناطق الجمهورية تقريباً.

وغيرهـا وغيرهـا مـن الأجهـزة والإدارات والمرافـق التابعـة لوزارة الداخلية.

وفي عهد الأخ الرئيس القائد، المشـير علي عبداللـه صالح حفظه الله اتجهـت الأنظار والجهود إلـى بناء الجيش الحديـث المحترف من خلال التركيز على الجانب النوعي والكيفي، لا الجانب الكمي والعددي.

. النوعية والكيفية في التدريب والتأهيل.

. والنوعية والكيفية في الوسائل والأدوات والمعدات.

. والنوعيـة والكيفيـة في القائـد والضابط والمقاتـل والإداري والفني والمتخصص جميعهم على السواء.

وفي هذا الإطار التجديدي والتحديثي الهام تم العمل على تنويع مصادر السـلاح والحصول على أحدث الأسلحة والتجهيزات المطلوبة من مختلف المصادر الممكن التعامل معها وفق أفضل الشروط والمواصفات.

. كما تم تعويض قواتنا المسلحة والأمن عن الاسلحة والمعدات التي دمرتها حرب ١٩٩٤م في حدود امكانات بلادنا ومواردها الاقتصادية المتاحة.

شهدت الفترة الماضية انجازات ونجاحات مقدرة للقوات المسلحة وقوات الأمـن في مكافحة الارهـاب، وكبح جماح نشـاطات القرصنة والتخريب والتهريـب والتسـلل، وغيرها من مظاهـر الاخلال بالأمن والاسـتقرار، وازداد دور المؤسسـة الدفاعية والأمنيـة في تأمين وحماية مياهنا وجزرنا وحدودنـا البرية والبحرية الطويلة من أخطار وتهديدات كل هذه الظواهر والنشاطات.

إسهام القوات المسلحة والأمن في النشاط التنموي والاقتصادي

سجل النشاط التنموي والاقتصادي للقوات المسلحة والأمن نمواً متسارعاً ومطرداً سواءً من خلال المشاريع الاستراتيجية الحيوية والخدمية التي تقوم بتنفيذها، أو من خلال الصناعات والسـلع التي تنتجها وتزود بها السـوق المحلية وافراد الجيش والأمن وخاصة المواد الدوائية والطبية والغذائية.

وكذلك من خلال اسـهامها فـي انعاش الاقتصـاد الزراعي بما تمتلكه وتديره من مزارع ومحصولات زراعية في عدد من مناطق بلادنا.

في مجال قضايا المقاتلين وشؤون حياتهم العملية والخاصة:

تميـز عهد الرئيس القائد المشـير/ علي عبداللـه صالح بصورة خاصة وجلية بالعناية الشديدة بقضايا المقاتلين وبمختلف همومهم وشجونهم.

. حيث تضاعف الاهتمام كثيراً بمنتسبي القوات المسلحة وقوات الأمن وبكل قضايا وجوانب حياتهم العملية التربوية والتعليمية منها، والمعنوية والتوعوية، والرياضية، كما حظيت حياتهم المعيشية وأوضاعهم المادية واحوالهم وظروفهم الصحية والاجتماعية والانسانية بشكل عام بكثير من صور العناية والرعاية والمتابعة، وتم اعطاؤها ما تستحقه من الأولوية والاهتمام، ومن التحسين والتطوير إلى الافضل.

في مجال الخدمات الطبية العسكرية:

شهدت الخدمات الطبية العسكرية هي الأخرى تحولات وقفزات نوعية هائلة، نظراً لأهميتها وأهمية وضرورة الخدمات الانسانية العظيمة والنبيلة التي تقدمها للعسكريين والمدنيين على السواء.

وباختصار يمكننا ايجاز أهم تلك التحولات والانجازات التي تحققت في هذا القطاع الخدماتي الإنساني في الآتي:

- بناء مستشفيات جديدة كما هو الحال في مدينة مأرب.

. ومستشفى الشرطة العام بصنعاء، وافتتاح مستشفى القدس في منطقة حدة في أمانة العاصمة.

- التوسع في بناء منشآت وأقسام طبية جديدة ورفد المستشفيات العسكرية القائمة بها، مثل المنشآت والأقسام التي تم بناؤها في المستشفى العسكرية بالعاصمة صنعاء، وغيرها من المنشآت الطبية في كل من عدن والحديدة وغيرها من المدن والمحافظات والمناطق.

- إنشاء واستحداث العديد من المستوصفات والمراكز الصحية في الوحدات والمرافق العسكرية المنتشرة في عموم أنحاء الجمهورية، وتزويدها بالوسائل والأجهزة والأدوية الضرورية بما يمكنها من مواجهة الحالات المرضية المتزايدة التي تفد عليها من العسكريين والمواطنين المدنيين على السواء، وخاصة في المناطق البعيدة والنائية.

- توفير أحدث الأجهزة والمعدات والوسائل الطبية، والأدوية، وتزويد المستشفيات العسكرية بها، وتوفير الكوادر الطبية والصحية المتخصصة والمؤهلة القادرة على التعامل مع مختلف الحالات المرضية تشخيصاً ومعالجة وعناية وتمريضاً.

- أما الحالات المرضية المستعصية والجراحية المعقدة التي يتم ارسال اصحابها إلى الخارج فهناك اتجاه جاد للحد والتقليل منها، من خلال

توفيــر التخصصات والكفاءات العالية في مستشــفياتنا ومراكزنا الطبية في الداخل، وكذلك من خلال توفير الأجهزة والوسائل الطبية الأكثر تقنية وتطوراً لسد احتياجاتنا في هذا الجانب.

. وهذا في الأصل هو التوجه الذي يتبناه ويدفع اليه الجميع فخامة الاخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح.

في مجال التعاون والعلاقات الدفاعية مع الخارج:

- في عهد الأخ الرئيس القائد تطورت وتوطدت العلاقات بين مؤسستنا الدفاعية والأمنية وبين العديد من المؤسســات الدفاعية والأمنية الشقيقة والصديقة.

. كما اتســعت آفاق التعاون والتنسيق بيننا وبينهم في المجالات التأهيلية والثقافية والفنيــة، وفي مجال تبادل الزيارات، وتبادل الخبرات والتجارب المشتركة، وخاصة مع الأخوة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، ومع دول الجوار الأخرى في المنطقة.

- كمــا تم خلال الفترة الماضيــة البدء باجراء وتنفيذ مشــاريع تكتيكية ومناورات عسكرية مشتركة مع بعض الأشقاء والأصدقاء.

. وبالتحديــد مع الإخوة فــي المملكة العربية الســعودية، ومع الاصدقاء الامريكان.

. وستتواصل مثل هذه المشاريع والمناورات معهم ومع غيرهم في المستقبل إن شاء الله.

- من الانجازات التي شــهدها عهد الرئيــس القائد - حفظه الله ورعاه

- التوســع في ارســال وابتعاث الكثير من الكوادر والعناصر من منتســبي المؤسسة الدفاعية والأمنية إلى عدد من البلدان والدول الشقيقة والصديقة، للالتحاق بمختلف الدراســات والتخصصات العلمية العســكرية، وخاصة النادرة والأكثر حداثة منها.

ولا يزال أفق التواصل والتعاون بين مؤسستنا الدفاعية والأمنية، ونظيراتها في الدول الأخرى واعداً بمستقبل أكثر اشراقاً وازدهاراً.

. وأكثر نفعاً وفائدة متبادلة ومشتركة.

في مجال القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية والأمنية:

نســتطيع أن نؤكد بأن القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية والأمنية قد صــدرت كلها تقريباً خلال فتــرة تولي فخامة الأخ الرئيــس القائد قيادة

البلاد.

. وذلك مثل قانون الخدمة العسكرية.. وقانون خدمة الدفاع الوطني، وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي، وقوانين الخدمة في الشرطة والأمن إلى غير ذلك من منظومة القوانين الأخرى، واللوائح التنظيمية والتفصيلية الخاصة بها، والتي تعتبر وبشهادة العديد من كبار القانونيين والمتخصصين من أفضل وأنضج القوانين واللوائح التي تمتلكها مؤسسة دفاعية وأمنية عصرية، في أي بلد من البلدان المتقدمة، ولا ننسى ونحن نختتم هذه الورقة، أن نشير إلى أن اهم هدف ومنجز وطني استراتيجي حققه الأخ الرئيس القائد، بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة، هو الحفاظ على هذه الوحدة، والدفاع عنها، والوقوف الشجاع والصارم والتاريخي في وجه حركة التمرد والردة والانفصال التي اشتعلت فتنتها في النصف الأول من عام ١٩٩٤م، والتي استهدفت القضاء على الوحدة، والعودة باليمن القوي الواحد إلى عهود التشطير والتمزق، والى عهود الصراع والتناحر والضعف، حيث استطاع القائد الوحدوي الفذ المؤمن والمتمسك بالوحدة والمتشبع بقيمها ومبادئها وخياراتها الديمقراطية والتنموية الواعدة وبما تمثله من عناصر القوة والانطلاق والازدهار للوطن، ومعه رجال القوات المسلحة والأمن الأبطال الأوفياء، وكل أبناء الوطن المخلصين الشرفاء من كل الشرائح والقطاعات والفئات والمناطق أن يدحر فتنة الردة والانفصال، وأن يقود معارك تثبيت الوحدة والدفاع عنها والانتصار لها بكل رجولة وبطولة، بل وبكل تضحية واستماتة، فتعمدت بالدماء الطاهرة الزكية، وكتب الله لها النصر والخلود إلى ان يرث الله الأرض ومن عليها.

● ختاماً :أقول إن مسيرة البناء والتحديث التي شهدتها القوات المسلحة وقوات الأمن في عهد ابن اليمن البار محقق الوحدة وباني النهضة الحديثة مسيرة طويلة جداً.

. وغنية وزاخرة بالنجاحات والعطاءات والانتصارات العظيمة التي لا تكفي لتناولها واستعراضها حتى الاسفار والمجلدات الضخمة.

وحسبي في هذا المقام أنني مررت على أهم وأبرز تلك الانجازات التي تزخر بها هذه المسيرة الوطنية العملاقة.

وقد حرصت كل الحرص على أن اسلك طريق الايجاز والاختصار.

. فإذا كنتم قد لاحظتم أنني لم أتقيد تماماً بهذا الايجاز والاختصار

فاعذروني.

. وتحيــة في الأخير لصاحب هذه المســيرة المعطاءة فخامة الأخ الرئيس القائد المشير علي عبدالله صالح باسم كل المقاتلين في كل مواقع الرجولة والشــرف والفداء كما هي لكم مني أصدق تحية وأسمى تقدير على حسن الاصغاء والاستماع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،





العميد عبدالرحمن حسان

الانطلاق بقوة نحو المستقبل

مثل يوم ١٧يوليـو ١٩٧٨منعطفاً تاريخياً بارزاً فـي تاريخ الثورة اليمنية (سـبتمبر واكتوبر) عندما قبل المقدم (آنذاك) علي عبدالله صالح بترشيح وانتخاب مجلس الشعب التأسيسي لشخصه رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة. ويأتي انتخابه قبل انتهاء فترة الحداد الرسمية التي أعلنت لـ٤٠يوماً على إثر اغتيال الرئيس احمد حسين الغشمي بشنطة ملغومة قادمة من عدن في ٢٤يونيو ١٩٧٨م وفي نفس اليوم تم تشكيل مجلس رئاسة مؤقت لفترة الحداد مكون من: - القاضي عبدالكريم العرشي رئيس مجلس الشعب التأسيسي - رئيساً. - الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء - عضواً. - المقدم علي صالح الشيبه عضواً وقائداً عاماً للقوات المسلحة. - المقدم علي عبدالله صالح قائد لواء تعز وقائد قوات المجد عضواً ورئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.. وخلال فترة الحداد أخذت الأنظار تتجه بتلقائية نحو المقدم علي عبدالله صالح الرسمية والشعبية- العسكرية والمدنية- والتي ترى في شخصه رجل هذه المرحلة الصعبة.. وبدأت وسائل الإعلام وبتلقائية أيضاً تغطي نشاطاته الميدانية المكثفة، وذلك بزيارات الوحدات العسكرية والمؤسسات الحكومية وإلقاء المحاضرات لرفع المعنويات والحث علي الصمود في هذا الظرف المرعب. وكانت وسائل الإعلام يومها تتمثل حصراً بـ(إذاعة صنعاء- صحيفة الثورة اليومية- وصحيفة ١٣يونيو الأسبوعية- ٢٦سبتمبر فيما بعد). وعلى إثر الفراغ السياسي في قمة السلطة أشار الناس إلى المقدم علي عبدالله صالح ببنان الاستحقاق باعتباره رجل المرحلة بكل جدارة.. خاصة وأن اغتيال ثلاثة رؤساء يمنيين خلال ٨ أشهر قد جعل منصب الرئاسة مُفزعاً لكل الشجعان لأنه رادف القتل العنيف فأصبح الطموح إليه فراراً منه؟! ونظراً لضخامة العبء وحجم التحديات، واضطراب الأوضاع في البلاد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً إلى جانب حالة الارتباك العام والشامل فقد كانت التوقعات على كل المستويات متشائمة للغاية.. حتى أن توقعات أكثر الخبراء تفاؤلاً قد أعطت الرئيس علي عبدالله صالح فترة ٦ أشهر للبقاء في الحكم ولتلك الرؤى والتوقعات مبرراتها!! ولكن الرجل بشجاعته وصبره وسعة صدره وقوة احتماله واستعداداته الزعامية الذاتية واستفادته من تجارب سابقيه- وبقدرته وسعة خياله في إعادة ترتيب أولويات العمل الوطني ساعدت كلها في إطالة فترة حكمه لـ٢٧عاماً وحتى

يومنـــا هـــذا.. أولاً للجمهوريـــة العربية اليمنيـــة قبل الوحـــدة المباركة ثم للجمهورية اليمنية بعدها والى ماشاء الله لأن الرئيس علي عبدالله صالح كان وسيبقى رجل كل المراحل ماضياً وحاضراً ومستقبلاً لأنه وإن كان حقاً طبيعيـــاً لهـــذا الفارس المحارب أن يترجل ويســـتريح إلا أنه لـــم يعد ملكاً لنفســـه.. استطاع الرئيس علي عبدالله وكل الشـــرفاء من حوله أن يحقق عبـــر رحلته النضالية في ســـدة الحكم الكثير من الانتصارات السياســـية والعســـكرية، والكثير الكثير من المكاسب الإســـتراتيجية على كل الأصعدة والميادين.. حيث ركز منذ البداية على الناحية الأمنية المضطربة والمخترقة بإعادة بناء القوات المســـلحة والأمن.. وبناء مؤسسات الدولة وإيجاد الآلية السياســـية التنظيمية المنتشرة وســـط الجماهير التي تساعده على قيادة الدولة والمجتمع بإنشـــاء وتكوين المؤتمر الشعبي العام أواخر عام ١٩٨٢م.. والتنقيب عن الثروات الطبيعية.. وإعادة بناء سد مأرب التاريخي كخطوات على طريق الاعتماد على الذات ونشـــر وتطوير التعليم على نطاق واسع.. وتحطيم العزلة الداخلية بإيصال الطرقات المســـفلتة إلى كل أرجاء البلاد وتطويـــر علاقات التعـــاون والتكامل مع الدول الشـــقيقة والصديقة وعلى نطاق قاري.. وإلى ذلك تحقيق هدف الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية بإعادة لحمة الأرض والشـــعب والحكم في ٢٢مايو ١٩٩٠م المجيد واعتماد النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وإطلاق الحريات أسلوباً للحكم والبناء الوطني إلى آخر ما هنالك، ويظل الكمال لله وحده. والذي يهمنـــي في هـــذه الورقة هو التركيز على مســـار البناء العســـكري الكمي والنوعي في عهد الرئيس القائد المشـــير علي عبدالله صالح منذ ١٧يوليو ١٩٧٨م وحتى يومنا هذا.. ومع أن المهمة صعبة والمســـافة الزمنية واســـعة وحجم المنجزات على هذا الصعيد يحتاج إلى مجلد وهي أكبر من احتوائها في ورقة بحثية متواضعة فســـأحاول الاختصار قـــدر الإمكان مركزاً على الخطوط العريضة من غير الاغراق في التفاصيل.. وســـأتناول موضوعي على مرحلتين: الأولى: منذ العام ١٩٧٨م عام انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح وحتى الوحدة المباركة ١٩٩٠م. الثانية: منذ قيام الوحدة وحتى الوقت الراهن أولاً: مسار إعادة البناء العسكري في الـ ج-ع-ي- حتى عام ١٩٩٠م. كانت مهمة إعادة البناء العســـكري وتخليصها من الرواســـب تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات القيادة السياســـية العســـكرية بزعامـــة المقدم علي

عبدالله صالح لإدراكها العميق بأنه من دون قوات مسلحة وأمنية قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار فلن تتحقق تنمية.. وكانت هناك جملة من المعضلات التي تعثر السير على هذا الدرب الحيوي المفصلي نوجز أهمها في الآتي: ١. الصراعات السياسية والتكتلات الحزبية والقبلية والمناطقية قد أدت إلى تعدد الولاءات داخل المؤسسة العسكرية. ٢. أن تلك الصراعات وتوالي الانقلابات أدت إلى تسريح مئات الضباط والى تسرب آلاف الجنود من وحداتهم هرباً من تلك الأوضاع المتقلبة والمضطربة.. ٣. سيطر الشعور لدى منتسبي القوات المسلحة بعدم الأمان على مستقبلهم كنتيجة لتردي أحوالهم المعيشية والإنسانية وغياب المنظومة القانونية العسكرية إلى حد كبير التي تحدد الواجبات وحقوق الخدمة في كل الأحوال.. ٤. افتقار القوات المسلحة للمنشآت والمعسكرات الحديثة والتجهيزات والتحصينات الكافية وكل مقومات الجاهزية اللازمة لكل جيش، هذا في حين كانت الدولة لا تسيطر إلا على مناطق المثلث صنعاء تعز الحديدة والتي يربطها خط مسفلت وحيد.. ٥. كانت مشكلة المشاكل السلاح وكيفية الحصول عليه كمطلب ملح لا يحتمل التأجيل لتطوير قدرات الجيش ومواجهة الموقف المتفجر مع النظام المتطرف الحاكم في عدن والمسلح على نحو جيد من الدول الاشتراكية. وكان الحصول على السلاح في ظل توازن الرعب بين المعسكرين العظيمين الناتو واورسو تكتنفه الكثير من العوائق والمحددات ولم يكن للـ ج.ع.ي علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة واي اتصالات تتم عن طريق وسيط ثالث المملكة العربية السعودية. ورغم ان اليمن تنهج سياسة تنويع مصادر السلاح حتى من العهد الامامي إلا انه نظراً لانقسام العالم إلى معسكرين تجاه الثورة اليمنية السبتمبرية بين مؤيد ومعادي فقد أصبح اعتماد حكومة الثورة على السلاح السوفيتي والشرقي عموماً وبشكل رئيسي.. غير ان الحصول على السلاح من هذا المصدر مع بداية عهد الرئيس علي عبدالله صالح.. أصبح يخضع لرضى أو عدم رضى الأنظمة المصدرة له عن السياسة التي تنتجها صنعاء.. خاصة في ظل العلاقات المتوترة مع النظام الماركسي في عدن المرتبط بتحالف استراتيجي مع السوفيت والمنظومة الاشتراكية.. وتجاه هذا الوضع الدولي الصعب.. والتطورات المأساوية بين صنعاء وعدن فقد حدث تطوران بارزان محوريان تمثلا بصفقة السلاح الامريكي لصنعاء عام ١٩٧٩م وصفقة الأسلحة

الســوفيتية الأكبر والأحدث والاهم التي حصــل عليها نظام الرئيس علي عبداللــه صالح عام ١٩٨٠م. ١. صفقة الأســلحة الأمريكية: مع نشــوب الحــرب الثانية بين صنعاء وعدن فــي فبراير ٧٩م بادرت الولايات المتحدة في عهد الرئيس كارتر إلى إرســال صفقة الأسلحة الأمريكية العاجلة إلى صنعــاء بما يزيد قيمتها عن ٤٠٠ مليــون دولار وتتكون من طائرات اف ٥ وأنواع مختلفة من الأسلحة المتوسطة والثقيلة والذخائر المتنوعة الخ.. رغم عدم وجود علاقات مباشرة بين البلدين كما سبقت الإشارة.. وكانت دواعي هذه الصفقة هي اعتقاد الإدارة الأمريكية أن الحرب التي تشــنها حكومة عدن ضد حكومة صنعاء تأتي بتدبير من الســوفيت وحلف وارسو تمهيداً للسيطرة على اليمن بشطريه جنوباً وشمالاً.. ولقد كان للأسلحة الأمريكية مشــاكلها الكثيرة.. فإلى كون الجيش اليمني لــم يكن قد تدرب عليها ولا يجيد التعامل معها فقد كان ينقصها الكثير من قطع الغيار ووسائل الصيانة ووقود الطائرات الذي يأتي بالتقسيط من الرياض.. وتجاه هذه التعقيدات جاءت مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح الهادفة إلى كسر احتكار السلاح وتحدي كل المحاذير المعترضة وذلك بعقد صفقة الأســلحة السوفيتية عام ١٩٨٠م. ٢ .صفقة الأســلحة الروســية وأهميتها في إعادة البناء: فاجأت مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح العالم بأسره وعندما قام بإرسال مبعوث ســري وهو العقيد علي المنصور الذي سافر إلى موسكو عن طريق باريس للتمويه. حيث توصل مع القادة السوفيت إلى عقد اكبر صفقة أسلحة من نوعها فــي تاريخ العلاقة بين البلدين تزيد قيمتهــا على ٧٠٠ مليون روبل وكان الروبــل حينهــا أعلى قيمة من الدولار. وقــد أثارت الصفقة ضجيج واعتراضــات الإدارة الأمريكية والعديد من الأطــراف الدولية والإقليمية ولكن الصفقة تمت رغم حملات التشــويه والحرب النفســية. وقد شكلت هذه الصفقة وثبة نوعية متقدمة على طريق إعادة البناء العسكري ومكنت القيادة من تجاوز اخطر المعوقات وذلك بتجديد سلاح الجيش وإعادة بناء جاهزيته بالتدريج خاصة وان الصفقة احتوت على الأسلحة الحديثة الآتية: ١. طائرات الميج ٢١- طائرات السيخوي- الهيلوكابتر - طائرات النقل. ٢. منظومــة دفاع جوي مدفعية وصاروخية وشــبكة رادار تغطي أرجاء البلاد ومياههــا الإقليميــة. ٣. إعداد من اللنشــات والــزوارق والقطع البحرية والمدفعية الســواحلية. ٤. أســلحة خفيفة ومتوســطة ومدفعية ثقيلة من

مختلـف الأعيرة. ٥. دبابات تي ٥٥تي ٧٢ ومنظومات صواريخ أرض أرض وارض جـو. ٦. حامـلات جند مصفحة ووسـائل نقل خفيـف وثقيل. ٧. منظومة اتصالات سـلكية ولاسـلكية. ٨. ورش للإصلاح والصيانة بكامل تجهيزاتهـا الفنية. ٩. ذخائـر مختلفة قطع غيار ووسـائل فنية للتدريب والإيضـاح. ١٠. خبراء من مختلـف التخصصات للتدريـب عليها.. الخ. التطـور الكمـي في القوات المسـلحة: شـمل التطور الكمـي كل وحدات وتشكيلات القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية وبعدة أضعاف ماكانت عليه مـن خلال إعادة تنظيمها ودمج المتماثل منها وفتح باب التجنيد على نطاق واسـع لتغطيـة ملاكاتها البشـرية وإنشـاء الكثير مـن الوحدات والتشـكيلات وفتح الكثير من المعاهـد والمدارس والكليـات التخصصية وتطوير القائم منها حيث شمل التطور وفي وقت متزامن: ١. القوات الجوية والدفاع الجوي ودمجها في كيان واحد. ٢. سـلاح المدرعات والذي شـهد تطوراً واسعاً عدداً وعتاداً وتكونت في إطاره الفرقة الأولى المكونة من عدة ألويـة، إلـى جانب عدد مـن الألوية المسـتقلة. ٣. المدفعيـة والمنظومات الصاروخيـة التي أعيد تنظيمها واسـتحداث العديد من التشـكيلات في إطارها وعلـى اختلاف تخصصاتها. ٤. قوات الحـرس الجمهوري والتي أعطيت اهتماماً خاصاً في إعـادة تطويرها وتحديثها وتنظيمها في ألوية عـدة ومن ثم دمج وحدات المدفعيـة والصاروخية بالحرس الجمهوري في إطار المنظمة المركزية إلى جانب وحدات مستقلة ومنتشرة في أنحاء البلاد. ٥. الوحدات الخاصة وتشـمل المظلات والكوماندز وقوات العمالقة وقوات الوحدات المركزية وقوات الشـرطة العسكرية. ٦. الوية المشاة والوية الميكا وقوات معسـكر خالد وقوات معسكر الحمزة وأسلحة الإشارة والمهندسين والنقل والصيانة.. الخ. التطور النوعي والتحديثي: حظيت القوات المسلحة باهتمام كبير في جانب البناء النوعي والتحديثي في عهد الرئيس الصالح تلبية لمتطلبات الواقع واسـتجابة لطبيعة الطموحات والتطلعات التي تحتم تجاوز سلبيات الماضي والانطلاق بقوة دفع اكبر نحو المستقبل حيث تركزت جهود التطوير والتحديث على الجوانب والمجالات الآتية: - التنظيم والإدارة والتدريب القتالي العملياتي والتعبوي وتنفيذ المشاريع التكتيكية والمناورات الكبرى والتي وصفها بعض الخبراء العسـكريين بأنهـا اكبر من مناورات واصغر من حروب والتركيز على تأهيل القادة والضباط والصف في الداخل

وعبر الكثير من البعثات الدراسية إلى الدول الشقيقة والصديقة. الإعداد المعنوي والتعبئة الثقافية للقوات: تم رسم الاتجاهات العامة لإعداد القوات المسلحة معنوياً ونفسياً على ضوء أهداف الثورة وقيم الوطن وثوابت الامة بعيداً عن الولاءات الضيقة بحيث يكون ولاؤها المطلق لله ثم للوطن والشعب والثـورة والوحدة الوطنية وفي هـذا الاتجاه تحقق الاتي: - تطوير قدرات ادارة التوجيـه المعنوي والسياسـي لتنهض بدورها المنشـود فـي التعبئة والتثقيف والتحصين النفسـي لمنتسـبي القوات المسـلحة والأمن. - عقد الدورات التأهيلية لضباط التوجيه وإرسال البعثات التعليمية من الضباط إلى الاكاديميات التخصصية في الدول الشقيقة والصديقة وإدخال العديد من الأشـكال والأساليب والوسائل الحديثة في العمل المعنوي والتربوي. - إنشـاء المتحف الحربي وتعميم أنديـه الضباط وصالات المجد القتالي في عمـوم الوحدات والتشـكيلات. - اسـتحداث نـدوات التوعيـة الثقافية الأسـبوعية في المعسكرات وتنظيم المناظرات والمسـابقات وتعميم برامج محو الأمية والتشجيع على مواصلة التعليم النظامي وإنشاء وتعميم المكتبات في المعسـكرات والتوظيف الجيد لمختلف وسـائل الإعـلام عبر البرامج الإذاعية والتلفازية والإذاعـات الميدانية حيث تحققت هذه الوثبة النوعية مع ميلاد تنظيم المؤتمر الشعبي العام ١٩٨٢م. التأهيل العلمي في مختلف التخصصات: سار التأهيل العلمي بوتيرة عالية في الخارج والداخل وعبر تطوير قدرات المؤسسات التعليمية وكوادرها العاملة واستحداث العديد من الكليـات والمعاهد التخصصية مثل: - كلية الطيـران والدفاع الجوي عام ١٩٨٠م- الكلية البحرية عام ٨٥م. - كلية القيادة والأركان عام ٨٥م- معهد اللغات العسـكري ٧٩م إلـى آخر ماهنالـك. منظومة القوانـين واللوائح العسكرية: كان لابد للمضي قدماً في عملية التحديث والتطوير النوعي من إرسـاء قاعدة النظم والقوانين واللوائح المنظمة للحياة العسـكرية وحقوق مابعد التقاعد.. والتي يصعب حصرها في مثل هذا السـياق. كما أنه في عهـد الرئيس علي عبدالله صالح فرضت خدمـة الدفاع الوطني على كل الشـباب اليمني بما في ذلك خريجو الثانوية العامـة والجامعات لتطعيم الجيش بالشباب المؤهل علمياً. إلى ذلك تطوير الخدمات الطبيه العسكرية بفتح فروع للمستشـفى العسكري العام في عموم المحافظات وفتح عيادات طبية في المعسكرات وتأهيل الكوادر الطبية وتوفير كافة الأجهزة المتطورة

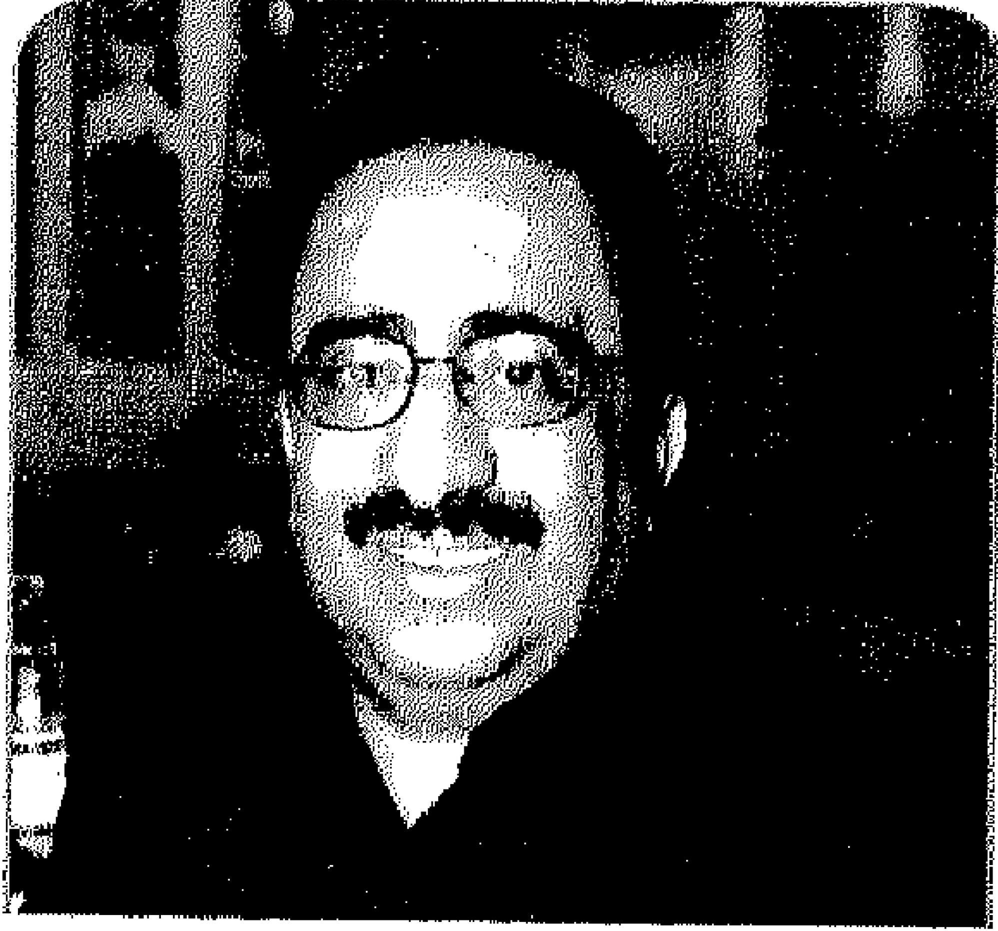
بالتعاون مع الدولة الألمانية الصديقة. وبذلك يتوفر العلاج المجاني لمنتسبي القوات المسلحة ومن يعولون وعلاج الحالات المستعصية في الخارج على حساب وزارة الدفاع والذي يكلفها سنوياً ملايين الدولارات. قيام الوحدة اليمنية المباركة: مع حلول يوم ٢٢مايو ١٩٩٠م كان جيش اليمن الواحد قد التقى روحاً وسلاحاً إلا أن السياسة واهواء السياسيين كان لها رأي آخر والذي يهمنا في هذا السياق هو التركيز على الفترة الانتقالية والأزمة السياسية التي أعقبت قيام الوحدة وانعكاساتها السلبية على القوات المسلحة ويمكننا إجمال تلك الانعكاسات وآثارها في النقاط الآتية: ١. استمرار ثنائية الولاء في القوات المسلحة والتي كان يجب أن تبقى موحدة كيانا وولاء وهدفا باعتبارها سياج الوطن وصمام أمان الوحدة. ٢. تدني وانخفاض الروح المعنوية والانضباطية في صفوف القوات وبروز ظاهرة التسيب والانفلات واللامبالاة بسبب تعدد الولاءات. ٣. أدت ازدواجية الولاء العسكري إلى بروز ظاهرة الترقيات العشوائية لغير المستحقين وفتح باب التجنيد غير المخطط إلى أبعد مدى. ٤. غياب روح المسؤولية في الحفاظ على الممتلكات العامة للجيش وحمايتها والحرص عليها مما أدى إلى انتشار ظاهرة السرقة والتصرف بهذه الممتلكات في العديد من المعسكرات. ٥. تعطيل مبدأ الثواب والعقاب والمحاسبة وإهمال جوانب التوعية لترسيخ التقاليد الانضباطية واحترام الأمر العسكري حتى سادت روح الشللية واحيانا العصبيات المناطقية والقروية. ٦. الصرف غير المبرر للأموال الكثيرة من الميزانية العسكرية المبوبة على شكل هبات ومنح وشراء سيارات.. الخ مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية ظل يتراكم على امتداد المرحلة الانتقالية والى ما بعد فترة الحرب عام ٩٤م. ٧. القيام بصرف أموال صندوق الضمان الاجتماعي في عدن قبل إعلان الوحدة والخاص بالشهداء والمتوفين والمعاقين والمحالين على المعاش يضاف إلى ذلك العجز الكبير في ميزانية صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي في صنعاء بسبب عدم التزام الحكومة بتسديد حصتها الشهرية إلى الصندوق معظم الفترة الانتقالية وماترتب على ذلك من مشاكل كثيرة ومحرجة ومعقدة. ٨. تراجع الاهتمام بتنفيذ خطط التدريب السنوية وإهمال أعمال الصيانة للأسلحة والمعدات ومترتباتها. ٩. بروز ظاهرة الانتداب والتفريغ والتنقل للكوادر العسكرية والتي ترسل مرتبات افرادها إلى البيوت. ١٠. تعطيل دور الدائرة

العامة للتوجيه السياسي والمعنوي من القيام بدورها المركزي في العمل المعنوي والتربوي وترسيخ أدبيات وقيم الوحدة في نفوس المقاتلين وذلك نتيجة عدم استكمال دمج الوحدات العسكرية واستمرار الازدواجية وثنائية الولاء. ١١. كان قد اقتصر دمج القوات المسلحة على وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان والدوائر الإدارية التابعة لهما وتأجيل دمج الوحدات الميدانية المقاتلة التي بيدها السلاح بسبب الاختلافات الحادة في الرؤى بين الشريكين حيث كان يرى الحزب الاشتراكي أن يتم دمج القوى البشرية فقط وتبقى الوحدات قائمة كما هي بقياداتها وإمكانياتها كأن تؤخذ نسبة ٥٠٪ من منتسبي أي وحدة ودمجها بوحدة أخرى مماثلة في الاختصاص والعكس.. وتتمحور رؤية المؤتمر في ضرورة تحقيق الاندماج والانصهار بصفة كلية لإنهاء الثنائية في المؤسسة العسكرية باعتبارها صمامْ أمان الوحدة. ١٢. لعل أسوأ الانعكاسات السلبية هو نشوء حالات من الاحتكاكات والحساسيات والتحرشات والممارسات الاستفزازية بين الوحدات المتجاورة التي تم نقلها بعد الوحدة من صنعاء إلى بعض المحافظات الجنوبية والعكس. وهذه الظاهرة عادة ما كانت تشتد مع اشتداد إيقاعات الأزمة السياسية وتخفت كلما خفت لهيبها غيران هذه الظاهرة أخذت بالتفاقم والتصعيد من أواخر ٩٣م وخلال النصف الأول من عام ٩٤م وانتهت باندلاع حريق الحرب في ٥ مايو ٩٤م وحتى انتصر الشعب لوحدته في ٧ يوليو ٩٤م. ورغم المبادرات العسكرية العديدة لاحتواء الأزمة إلاّ أنها أخفقت كل المحاولات بسبب تعنت البيض وجماعته الانفصالية. وكان على العسكريين أن يدفعوا الثمن غاليا في أتون هذه الفتنة العمياء لأنهم دائماً حطب الحرب التي يشعل حرائقها السياسيون.. وهذا قدر العسكريين على الدوام. مرحلة ما بعد ٧ يوليو ٩٤: إنها المرحلة الأصعب والأخطر ١. فالخسائر العسكرية فادحة. ٢. والخسائر الاقتصادية فاجعة (١١مليار دولار). ٣. الحصار الخانق المضروب على البلاد من الجهات الأربع. ٤. أزمة حدودية مع السعودية تنذر بحرب طاحنة. ٥. أزمة حنيش الكبرى وأبعادها الإقليمية والدولية الخطيرة. مسار إعادة البناء العسكري بعد ٧يوليو: كانت القوات المسلحة ولا شك هي من دفع الغرم الأكبر في هذه الحرب المأساوية وهي التي عودتنا أن تدفع بسخاء ضريبة الوفاء للوطن والشعب والثورة والوحدة وهذا قدرها الذي لا مفر منه.. ولكنها لقاء ذلك

قد حتمت على القيادة السياسية والعسكرية ممثلة بالقائد الوحدوي الرمز المشير/ علي عبدالله صالح أن يبادلها الوفاء بالوفاء والإخلاص بالإخلاص وذلك من خلال حشد القدرات والطاقات الوطنية المتيسرة لإعادة بنائها المادي، وترميم وتعمير قدراتها المعنوية والنفسية وصولاً إلى محور وتجاوز مخلفات الحرب وآثارها النفسية.. حيث تركزت الجهود المتزامنة في عدد من الاتجاهات الأساسية وفقاً لأولوياتها كما يأتي: ١. إعادة هيكلة وتنظيم وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة والدوائر التابعة لهما. ٢. القيام بعملية حصر وإحصاء شامل لمخلفات الحرب في مرافق ومؤسسات القوات المسلحة. ٣. إعادة تجميع وتنظيم الوحدات المتناثرة على امتداد مسرح العمليات وإعادة نشرها في مواقعها قبل الحرب. ٤. استكمال دمج الوحدات الميدانية حسب اختصاصاتها... وهي العملية التي أجلت ورحلت منذ الفترة الانتقالية، وكانت إحدى المعضلات الرئيسية التي سببت الأزمة السياسية وأدت إلى الحرب. ٥. إعادة إصلاح وتأهيل الورش والمعامل العسكرية لتقوم بدورها في إعادة ترميم وتعمير وإصلاح ما يمكن إصلاحه من الأسلحة والمعدات والوسائل والأجهزة التي أعطبتها الحرب. ٦. تكثيف برامج التعبئة المعنوية والنفسية والتربية الثقافية والسياسية والدينية لتكريس القيم الوطنية والوحدوية لمحو الآثار السلبية للحرب وإعادة الألفة والمحبة بين زملاء السلاح في إطار الوطن المشتركة والمؤسسة العسكرية الواحدة. ٧. تقسيم البلاد إلى خمس مناطق عسكرية ووضع الهياكل والملاكات التنظيمية لها وإعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات التعليمية العسكرية. ٨. اعادة دمج الدائرة العامة للتوجيه المعنوي والسياسي ودائرة الصحافة والطباعة والنشر في دائرة واحدة تسمى دائرة التوجيه المعنوي وذلك لتوحيد جهودها وتطوير قدراتها للنهوض برسالتها التربوية التوعوية في القوات المسلحة. ٩. إعطاء أولوية دائمة لجانب تطوير المؤسسة العسكرية بالأسلحة والمعدات الحديثة تعويضاً لها عما خسرته في الحرب ومواكبة لمهامها وأدوارها الريادية في حماية الوطن وحراسة مسيرة الثورة والوحدة وبذلك دخلت على القوات المسلحة أجيال حديثة من الطائرات والمنظومات الصاروخية والمدرعات والمدفعية والقطع البحرية المختلفة ويأتي هذا التطوير المتصاعد شاملاً لكل صنوف القوات وعلى اختلاف تخصصاتها البرية والبحرية والجوية. ١٠. لا تقتصر عملية التطوير

والتحديث للقوى والتشـكيلات والوحدات القائمـة وانما تجاوز ذلك الى انشاء العديد من الوحدات والتشكيلات الجديدة- مع إعطاء اهمية خاصة ومركزه باتجاه بناء وتنظيم الوحدات الخاصة، والتي تشكل بتدريبها العنيف وتسليحها المتطور نموذجاً متقدماً للبناء العسكري المتميز وبالتعاون الوثيق مـع العديد من الـدول الشـقيقة والصديقة. ١١. افتتـاح المباني الجدية للأكاديمية العسـكرية العليا والقيادة بصـدد الإعداد لافتتاح كلية الحرب وكليـة الدفاع الوطني وبذلك تكتمل صروح الأكاديمية العسـكرية اليمنية وهـي أعلى صرح أكاديمي عسـكري في كل الجيـوش الحديثة. ١٢. لعل مسـك الختام هو أن نشير بإكبار إلى اهتمام القيادة السياسية والعسكرية وعلى رأسـها الأخ الرئيس القائد المشـير/ علي عبداللـه صالح بالجانب الاجتماعي والإنسـاني لمنتسـبي القوات المسـلحة والأمن من خلال رفع مرتباتهم خلال العشـر السـنوات الماضية لعدة مرات وبنسبة ٢٥٪ في كل مرة اما في ظل الاسـتراتيجية الوطنية الجديـدة والتي بدأ تطبيقها منذ منتصـف العام الماضـي ٢٠٠٥ والتي وضعت القوات المسـلحة في طليعة اهتماماتها حيث اختصتها بالوجبة الأولى من رفع المرتبات وعلى حد علمنا فإن القوات المسـلحة سـتحظى بنصيب وافر من هذه الاسـتراتيجية حيث سـتتصاعد على مدى السـنوات القادمة لتبلغ مرتبات كبار الرتب ١٠٠٪ والمتوسـطة ٥٠٪ والدنيا ٢٠٪ وهكذا تبادل القيادة السياسـية والعسكرية حمـاة الوطن ودرعه الحصين وفـاء بوفاء وحباً بحب ذلك ان القيادة تقدر عالياً ان من ضحوا في سبيل الوطن بالمهج والأرواح من حقهم عليها وعلى شـعبهم ان يعيشوا بالمستوى اللائق بهم وبكل عزة وكرامة معيشياً وإنسانياً في وطن ٢٢مايو المجيد .. ١٣. واذا كان لنا من كلمة عن القوات المسـلحة اليوم فإنه يمكن القول وبكل اطمئنان انها وصلت الى ذروة من القوة والمنعة لم يسـبق لها مثيل في تاريخ اليمن الوسيط والمعاصر وفي ظل زعامة ابن اليمـن الملهم المشـير علي عبداللـه صالح الذي يجيد حقيقـة فن واتقان صناعة التاريخ.

ملحوظه: اسـتخلصت هذه المادة من كتاب (التاريخ العسـكري المعاصر لليمـن) ١٩٠٠-٢٠٠٠م للعميد عبدالرحمن حسـان وهـو قيد الطبع في مطابع دائرة التوجيه المعنوي.



• احمد الحبيشي

الحكمــــة والتبصــر

أعـاد الاعتبـار لتاريخ الثـورة ..
وحرصـ علـى الإنفتاح والتســامح
والقبول بالأخر

●● عندما طلبت مني دائرة التوجيه المعنوي وصحيفة «٢٦ سبتمبر» المشاركة في ندوة تبحث في اتقان الرئيس علي عبدالله صالح صناعة التاريخ، وجدت نفسي مهموما بتأمل خبرة الممارسة السياسية والقيادية للرئيس علي عبدالله صالح خلال محطات ومنعطفات تاريخية ارتبطت باسمه، و شهد خلالها الوطن والثورة والدولة والمجتمع تحولات عميقة يصعب على أي باحث موضوعي تجاهلها او انكارها، بصرف النظر عن مدى اتفاقه او اختلافه مع سياسات الرئيس علي عبدالله صالح.

بوسعنا القول,ان الرئيس علي عبدالله صالح نجح خلال الفترة ١٩٧٨ ١٩٨٩ في أن يعيد للثورة اليمنية زخمها في الداخل، وتحرير قرارها الوطني المستقل من الإرتهان للخارج، كما تمكن في الوقت نفسه من وضع حد حاسم للصراعات الدامية على السلطة، وإشاعة مناخ الحوار والقبول بالآخر كشرط لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية التي عصفت بالبلاد خلال عقد ونيف من السنوات قبل تسلمه مقاليد الحكم، الأمر الذي استلزم توحيد وإستنهاض كل الجهود الوطنية المخلصة لتجنيب الثورة اليمنية مخاطر الركود والجمود، وإخراجها من منعطفها الخطير الذي وصلت اليه.

منذ اليوم الأول لتسلمه مقاليد السلطة السياسية في السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م أدرك الرئيس علي عبدالله صالح حقيقة أن خلاص اليمن من الأزمات السياسية والصراعات الداخلية على السلطة لايتحقق بدون إعادة الإعتبار للثورة اليمنية وأهدافها، وتجسيد واحديتها في ميدان الممارسة العملية.. ولعل نجاحه غير المسبوق في قيادة شؤون البلاد طوال الفترة الماضية يعد دليلاً أكيداً على استيعابه العميق للدروس والخبرات المستخلصة من مسيرة الثورة اليمنية بكل إنجازاتها وإخفاقاتها.

صحيح ان الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر ١٤ اكتوبر) نجحت في الإطاحة بالنظام الإمامي الإستبدادي و إقامة النظام الجمهوري وتحرير الوطن من الإستعمار وتحقيق استقلاله الوطني خلال اربع سنوات ونيف بعد انطلاقتها، بيد أن هذه المكاسب الوطنية العظيمة كادت ان تفقد وهجها ومضامينها الحقيقية طالما بقي الوطن مشطراً وظلت الديمقراطية غائبة.

كان استقلال الشطر الجنوبي في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م آخر محطة توقفت

عندها مسـيرة إنجـاز الأهداف الإسـتراتيجية للثورة اليمنيـة، ولم يعد بالإمكان تجديد وتنشـيط آليات الإنجاز بدون اسـتكمال ماتبقى من تلك الأهداف وترسيخ وتطوير ما تحقق منها.

فـي الإتجاه نفسـه كانـت الثقافة السياسـية السـائدة في شـطري الوطـن تكـرس البعـد الإيديولوجـي والسياسـي الواحد على حسـاب التعدديـة والتنوع، مـا أدّى الـى هيمنة النزعـات الشـمولية التصفوية التـي اوجـدت بيئة انقسـامية مغذية للصراعـات السياسـية الداخلية، وعطلـت فـي نهايـة المطـاف تطـور المجتمـع فـي مختلـف الميادين.

من نافلة القول ان الثورّة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ اكتوبر) حددت منذ لحظة انطلاقتها الأولى معالم الطريق نحو المستقبل، إذْ بلورت منظومة متماسكة ومترابطة من الأهداف الإستراتيجية التي تمحورت حول ضرورة تحرير الوطن من الإستبداد والإستعمار، وتحقيق الوحدة اليمنية وبناء المجتمع الديمقراطي.

تفكيك بنية الاستبداد

جاء الرئيس الشـاب علي عبدالله صالح إلى الحكم في بلد مشـطر إلى جزئين متنافرين.. ولأنه واحد من جيل الشباب الثوري الذي نشأ وعيه في واقـع راكد حركته رياح الثورة اليمنية، فقـد كان أبرز ما تميزت به تجربة الرئيس علي عبدالله صالح في الحكم هو إنطلاقها من مدرسة واقعية جديدة في التفكير تنتسـب إلى الثورة في مشروعها الرامي إلى التغيير، بقدر ما تنتسب في الوقت نفسه إلى واقع متخلف فشلت في تغييره مشاريع سابقة لتيارات سياسـية وفكرية شـمولية، يفترض كل واحد منها تمثيل الحقيقة دون سـواه، الأمر الذي قادٍ إلى هيمنة أنمـاط متصادمة للتفكير النظري والممارسـة العملية لا يوحـد ها سوى قاسم مشترك هو إيديولوجيا الإلغاء التي أفرزت صراعات وإنقسامات حادة داخل المجتمع، لم تنج منها النخب الثورية - نفسها- ما أدّى الى إصابتها بالتمزق والضعف والتناحر والتحلل.

عند وصوله إلى سـدة الحكم تعامل الرئيس علـي عبدالله صالح مع بيئة سياسية معاقة بالكوابح ومثقلة بالأمراض التي خلقتها مشاريع بالية فشلت في صياغة مشـروع وطني ديمقراطي قابل للتنفيذ والاسـتمرار، وعجزت في الوقت نفسـه عن تقديم بديل حقيقي لثقافة الاسـتبداد التي كرستها الدولة الثيوقراطية قبل قيام الثورة والجمهورية.

وتبعاً لذلك كان الاسـتبداد المتدثر برداء الخطاب الثوري الجديد أكثر

قسوة ومضاضة على المجتمع، من الاستبداد المختبئ خلف الخطاب الديني للنظام الإمامي البائد، فيما كان حجم الجراح الموروثة عن أخطاء قوى الثورة أشد خطراً على الحرية والحقيقة من ثقافة الاستبداد نفسها.. بمعنى أن الرئيس علي عبدالله صالح وجد نفسه أمام مهمة تفكيك بنية الاستبداد وبنية التجزئة بعناصرها المتنوعة سواء تلك الموروثة عن أمراض ما قبل الثورة، أو عن أخطاء قوى الثورة اليمنية.

من نافل القول أن تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي يعتبر واحدا من اكبر الاحزاب السياسية في اليمن أرتبط بالدور المتميز للرئيس علي عبدالله صالح في قيادة السلطة السياسية للدولة منذ وصوله إلى السلطة في ظروف متميزة أيضاً.. فالرئيس علي عبدالله صالح - كما هو معروف- وصل إلى السلطة باختيار مباشر من النخب السياسية التي تمثلت في مجلس الشعب التأسيسي عام ١٩٧٩م، يوم كان الشطر الشمالي من اليمن يواجه خطر فراغ السلطة نتيجة عزوف الساسة عن التفكير في تحمل مسؤوليات الحكم الذي أودى بحياة رئيسين قبله خلال فترة زمنية قصيرة.. بمعنى أن السلطة هي التي سعت إليه ولم يسع إليها، ناهيك عن إنسداد الحياة السياسية طوال السنوات السابقة لتوليه مهام الحكم بفعل هيمنة القبضة الحديدية لأجهزة الدولة الأمنية، وغياب المجتمع المدني، وتحريم التعددية الحزبية ولجوء الأحزاب إلى العمل السري.

كان قبول الرئيس علي عبدالله صالح هذا التكليف ينطوي على استعداد لمواجهة مخاطر متوقعة على المدى القريب ما فتئ أن وجد نفسه أمامها بعد شهرين من تحمله مسؤوليات الحكم، حيث وقع إنقلاب عسكري فاشل في اكتوبر عام ١٩٧٨م، ثم وجد نفسه بعد خمسة أشهر من ذلك الانقلاب أمام مخاطر جديدة تمثلت في حرب فبراير ١٩٧٩م بين الشطرين، والتي نجح في إيقافها بواسطة الحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي من الوطن.

وفيما كان الرئيس علي عبدالله صالح يراهن على فسحة من الوقت تمكنه من تضميد الجراح التي نجمت عن إنقلاب اكتوبر ١٩٧٨م وحرب فبراير ١٩٧٩م، ومعالجة المشاكل الموروثة عن سنوات الحرب الأهلية والصراع الداخلي منذ عام ١٩٦٢م، وجد نفسه مرة أخرى في مواجهة اللعبة العمياء للصراع على السلطة باندلاع المعارك المسلحة في المناطق الوسطى، حيث

شن الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني حرباً منظمة بهدف تغيير الأوضاع وإسقاط السلطة بالقوة، أستمرت خلال الفترة بين عامي ٨٠ -١٩٨٢م.

ومرة أخرى إرتبط نجاح الرئيس علي عبدالله صالح في إطفاء نار تلك المعارك بالحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى جانب الحوار الذي كان قد دشنه مع مختلف القوى السياسية والشخصيات الوطنية في اليمن منذ عام ١٩٨٠م، حيث تم تشكيل لجنة للحوار الوطني ضمت نخبة كبيرة ومتميزة من الساسة والمفكرين والمثقفين الطليعيين من مختلف تيارات الفكر السياسي الوطني والقومي والاشتراكي والاسلامي، أنبثق عنها الميثاق الوطني كوثيقة نظرية منهاجية ثم استخلاصها من القواسم المشتركة بين جميع التيارات الناشطة في المجال السياسي، وصولاً إلى تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي مثل عند نشوئه إطاراً سياسياً لمفاعيل العمل الوطني السياسية والفكرية، على خلفية معقدة من موروث الصراعات الدامية والانقسامات الداخلية والحروب الشطرية والأهلية.

اللافت للنظر أن كلاً من دستوري الشطرين الشمالي والجنوبي من الوطن كانا يحرمان التعددية الحزبية، بيد أنهما - كحال دستور الوحدة- لم يصادرا حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ونقابياً.. وهنا يجب ألا نبخس الناس أشياءهم حين نقول أن الرئيس علي عبدالله صالح سلم هذا الحق لأصحابه بعد أن ظل مهملاً منذ إقرار الدستور عام ١٩٧٠م، وكان لافتاً للنظر أن عملية التسليم تمت على مستويين من المشاركة، مستوى الحوار بين النخب السياسية، ومستوى الجماهير التي شاركت في إقرار مخرجات هذا الحوار من خلال الاستفتاء على وثيقة الميثاق الوطني، وانتخاب المندوبين إلى المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام، وكانت العملية بمجملها تشكل خطوة مهمة على طريق الخروج من انفاق الشمولية والانتقال إلى تخوم الديمقراطية.

وقد أوجد قيام المؤتمر الشعبي العام حافزاً لحراك سياسي جديد داخل النخب الممثلة لمختلف التيارات السياسية والفكرية التي أنضوت فيه، ووصل هذا الحراك ذروته بعد قيام الوحدة اليمنية عبر عملية فرز وإعادة بناء أسفرت عن ولادة نخب جديدة أنفصلت عن النخب السياسية القديمة، وأنخرطت في إطار مشروع حزبي وسياسي جديد ومختلف عن المشاريع

السـابقة، حيث تم الاعلان هذه المرة عن تحول المؤتمر الشـعبي العام إلى تنظيم سياسـي برنامجي في إطار التعددية الحزبية، وهو ما سنأتي على مقاربته لاحقاً.

في هذا السـياق يمكـن فهم أبعاد الخطوة التاريخيـة التي أقدم عليها الرئيـس علـي عبدالله صالـح حين قرر الانفتـاح على الفرع الشـمالي للحـزب الاشـتراكي اليمنـي (حزب الوحدة الشـعبية) الـذي خاض مع السـلطة مواجهة مسـلحة دامت سـنتين ونيف، بالإضافة إلـى انفتاحه أيضـاً على التيار الاسـلامي الذي شـارك في تلـك المواجهات حين كان مهووسـاً بالبحث عن أي فرص سـانحة للجهاد السـلفي المسلح ضد أي عدو مفترض فـي الداخل والخارج.. وتوج الرئيس ذلـك الانفتاح بتوقف المواجهات المسـلحة والسـماح لحزب الوحدة الشـعبية المعارض بإصدار صحيفـة ((الأمل)) الأسـبوعية التي حلـت محلها بعـد الوحدة صحيفة ((المسـتقبل)) كما سـمح للتيار الإسـلامي بإصدار صحيفة ((الصحوة)) الأسـبوعية التـي مازالت تصـدر بانتظام منذ تأسيسـها قبـل الوحدة.

ما من شك في أن السماح بإصدار هاتين الصحيفتين المعبرتين عن تيارين فكريين رئيسـيين ومتغايرين إلى جانب صحيفة ((الميثاق)) الناطقة بلسان المؤتمر الشعبي العام كان بمثابة الخطوة الأولى في مشروع تأسيس صحافة حزبية تعددية تسـاهم في تأهيل الحياة السياسـية لاستيعاب قيم الحوار والقبول بالآخـر والتخلص من ثقافة الإلغاء والاقصـاء والإدعاء باحتكار الحقيقة.

جـاءت انتخابات مجلس الشـورى عام ١٩٨٨م لتشـكل جرعة جديدة إضافية على طريق التحول نحو الديمقراطية، وشهد الشطر الشمالي من اليمن بعد تلك الانتخابات موجةً من المؤتمرات والفعاليات الانتخابية التي عقدتها الاتحادات والنقابات الجماهيرية والمهنية، سواء تلك التي تأسست أو تم احياؤها بعد قيام المؤتمر الشـعبي العام سنة ١٩٨٢م.. ولا أبالغ حين أقول بأن ذلك الحراك جسّـد بصورة ملموسة حيوية البيئة السياسية في الشطر الشمالي من اليمن وقدرتها على بلورة صيغة محلية للتفاعل الإيجابي مـع المتغيرات الدولية وفي أساسـها تحديات التحول نحـو الديمقراطية التي أكتسـبت فـي أواخـر الثمانينات من القـرن الماضي طابعـاً كونياً.

كانـت الثقافـة الوطنية تمارس سـلطتها المعرفية على المجال السياسـي

للعمل الوطني وتؤسس نظاما أخلاقياً للقيم، فيما كان العمل الوطني يسعى من خلال المجال السياسي الى بلورة مشروع وطني للتغيير على تربة الثقافة الوطنية التي أغنت الوعي الوطني بأفكار الحرية، وتصدت بجسارة للثقافة الإمامية المتدثرة بإيديولوجيا دينية مذهبية، ولثقافة الإستلاب الإستعمارية التي استهدفت تكريس التجزئة، ومصادرة الهوية اليمنية وتسويق هوية بديلة يضيع فيها وبها الوجه الشرعي للوطن الواحد.

نحو تأسيس ثقافة سياسية جديدة

صحيح أن ذاكرتنا الجماعية لا تخلو من بقاع سوداء لفصول دامية ومأساوية شوّهت العمل الوطني الثوري وأثقلت سيرته بالآلام والأخطاء والجراح الغائرة.. لكن ذلك كان يحدث فقط عندما كان المجال السياسي للعمل الوطني ينفصل عن مجاله الثقافي وينقاد لسطوة الإيديولوجيا وأوهامها، فتكون النتيجة مزيداً من الفصل بين السياسة والأخلاق، ومزيداً من الإغتراب عن الواقع والثقافة الوطنية، ومزيداً من الإبتعاد عن نظام القيم الأخلاقي والبساطة المعرفية لثقافة الحرية !!

في زمن غير منسي من التاريخ الحديث للتشطير، وحينما كانت الدولتان الشطريتان تقيمان في اللاوعي، تولت الإيديولوجيا مهمة مصادرة السياسة وتأميم الثقافة في آن واحد..فأصبح الدور الوظيفي للثقافة تابعاً للإيديولوجيا السائدة في كل من الدولتين اللتين تموضعتا خارج السياق الموضوعي لجغرافيا الوطن الواحد وضمير الإنسان الحي.. بمعنى أن الثقافة السياسية فقدت مضمونها الوطني الذي يجعل منها ضميراً حياً للوطن المجزأ، و مرآة صافية لوجهه الشرعي !!

وفي زمن غير منسي من هذا التاريخ نهض الوعي الوطني على رافعة الدور الوظيفي للثقافة الوطنية.. حيث جاء تأسيس إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين مبشراً بتجدد الخصوبة في خريف عقيم.

كان الإتحاد أول ممارسة وحدوية في المجال السياسي للتشطير، وأول مقاومة معرفية لأنساقه السياسية والأيديولوجية والثقافية أعادت للفكر والإبداع إستقلاله عن الإيديولوجيا السائدة، وجعلت من وحدة الأدباء والكتاب والمفكرين مرآة لضمير الوطن الثقافي.

لعل ذلك يفسر الدور البارز الذي لعبه الإتحاد ومن خلاله المثقفون في رفع رايات الوحدة التي حاولت ايديولوجيا التشطير تنكيسها، وما

ترتب على ذلك من تلاحم عضوي بين الحراك السياسي والحراك الثقافي، أسفر عن تحول الثقافة الوطنية الى رافعة قوية للمشروع الوطني الوحدوي في مواجهة تغوّل الإيديولوجيا، بعد ان صادرت كل ما عداها من روافع وجسور للتواصل بين أبناء الشعب الواحد !
كان تأسيس الإتحاد اول صرخة استهدفت تجديد إستيقاظ الوعي الوطني.. وكان مؤسسوه وفي طليعتهم المناضل الوحدوي الخالد عمر عبدالله الجاوي يستحضرون خبرة إستيقاظ الوعي الوطني في الثلاثينات على أيدي الرواد الأوائل من المفكرين والأدباء الذين بذروا في تربة المجال الثقافي للوطن نواة المشروع الوطني للتغيير.. وعلى خطى أولئك الرواد تم إحياء مجلة «الحكمة» التي خاطبت الضمير الثقافي للوطن المجزأ.. ومهدت لعودة الوعي، وسعت الى اثبات عجز ثنائية التجزئة و الأيديولوجيا عن الخروج من مأزقها الذي تمثل - أيضاً - في العجز عن إيجاد حل سحري يمنع وقوع الحروب الشطرية والأزمات الدورية بصورة حاسمة، ويحافظ على التجزئة الكيانية في آن واحد.

عودة الوعي مما له دلالة عميقة أن تكون حرب فبراير ١٩٧٩م آخر المحطات الخطرة لتلك الثنائية، حيث انتهت تلك الحرب بتحولات نوعية في مجرى العلاقات بين الدولتين الشطريتين من جهة، وكذلك في مجرى العلاقة بين الممارسة السياسية والثقافة السياسية من جهة أخرى.

أسهمت سياسة الرئيس علي عبد الله صالح - منذ وصوله إلى الحكم - في إعادة تشغيل مفاعيل العمل الوطني بهدي أهداف الثورة اليمنية التي أعاد الإعتبار لتاريخها وجدد زخمها من خلال إطفاء بؤرالحروب الأهلية وطي صفحات الصراعات الداخلية، والحرص على الانفتاح والتسامح والقبول بالآخر، والبحث عن القواسم المشتركة، والسعي لتغليب قيم الحوار على ما عداها من القيم السياسية السائدة، الأمر الذي أفسح الطريق لتأسيس ثقافة سياسية مستقلة عن هيمنة الأيديولوجيا.
وبقدر ما أسهمت توجهات حقبة الرئيس علي عبد الله صالح في تأسيس ثقافة سياسية جديدة، بقدر ما أصبحت هذه الثقافة عنصراً فاعلاً في بنية الثقافة الوطنية التي نهضت لتخليص سؤال الوحدة من سطوة الأيديولوجيا..فقد تميزت هذه الحقبة بإصرار الرئيس علي عبد الله صالح المتواصل على ممارسة تعب البحث عن أجوبة جديدة على الأسئلة

التي تطرحها الحياة المعاصرة بكل متغيراتها وتناقضاتها بعيداً عن الأجوبة الجاهــزة والحلول المعلبة، مع الأخذ بعين الإعتبار ان هذه المهمة تبرز على الدوام في الظروف التي تشهد متغيرات عاصفة ومتسارعة وجراحاً غائرة وعوامــل كبــح لا يمكن تجاوز آثارها بــدون التخلص مــن قوالب التفكير الجاهزة، وطرائق العمل القديمة والمألوفة..

فكما أن الظروف تتغير باســتمرار، فإن الحقيقة تظل نســبية وليست نهائية.. والوصول إلى الحقيقة ليس ســهلاً ولا بسيطاً، ولذلك فإن النخب التي تعتقد أن الحقيقة النهائية في أيديها، ولا ينبغي التعب من أجل البحث عنها يومياً بل يكفي تناولها من الملفات الجاهزة أو تقارير الأجهزة اوالكتب القديمة أو الوثائق الحزبية أو الشــعارات الشعبوية، ان النخب التي تعتقد بذلك، لا شــك في أنها تخاطر بفقدان مقدرتها على التجدد والإستمرارية والعطاء، وتغامر بضياع مســتقبلها السياســي وبعدم قدرتها على أن تكون طليعة سياســية في المجتمــع.. ولأنه ليس كذلك فــإن الرئيس على عبد اللــه صالح تصرف طوال هذه الحقبة التي أشــرنا إليها على نحو بدا فيه مســكوناً بهموم البحث المستمر عن الحقيقة، ومحاولة إعادة اكتشاف واقع بحاجة مستمرة إلى المزيد من الكشف.

من نافل القول إن الرئيس دأب على تفعيل لجان الوحدة المشــتركة بين الشطرين والتي كانت مجمدة ومتوقفة منذ تشكيلها بموجب بيان طرابلس عــام ١٩٧٢، كمــا حرص على التواصل الحي مع العديد من قادة الشــطر الجنوبي والقوى السياســية ورموز المجتمع وممثلي الفعاليات السياســية والاقتصاديــة والاجتماعيــة والثقافيــة في البلاد، وذلك بهدف التشــاور والتنسيق والتعرف على وجهات النظر المختلفة، والتفاعل مع ما يراه ممكناً وضرورياً من الرؤى والتصورات.. وقد جســد بهذا الســلوك الحي إلتزاماً غير مسبوق بقواعد الممارسة الديمقراطية تجاه المجتمع، حيث لا فرق بين مؤيديه ومعارضيه وخصومه، بمن فيهم اولئك الذين قاوموه بالســلاح منذ وصوله الى الحكم عام ١٩٧٨م.!!

بهذا الســلوك أســهم الرئيس علي عبد الله صالح بقسطه في تأسيس ثقافة سياسية جديدة، يستحيل بدونها معافاة جراح الصراعات السياسية السابقة، وصياغة مشروع وطني للتغيير يجسد روح وأهداف الثورة اليمنية، ويتجاوز رواسب المشاريع القديمة التي تميزت بالإفراط في افتراض تمثيل

الحقيقة، والاستغراق في اجترار ثقافة الإلغاء والإقصاء التي كانت على الدوام نقيضاً للحرية وصنواً للاستبداد وعدواً للمعرفة، بعد ان أفرطت في فرض وصايتها على العقل والحقيقة من خلال إضفاء القداسة على الإيديولوجيا السياسية بمختلف طبعاتها الدينية والطبقية والقومية على حد سواء.

ما من شك في أن التيارات السياسية والفكرية في اليمن تكاد أن تكون امتداداً لتيارات مماثلة لها في الساحة العربية التي شهدت تجارب مأزومة ومشوهة أفرزتها المشاريع القديمة بعد ان طبقت على الصعيدين النظري والعملي أفكاراً وشعارات قومية واشتراكية و إسلامية.. والحال ان المشاريع القديمة التي نقصدها كانت قد وصلت الى سدة الحكم في بعض البلدان العربية بوسائل إنقلابية أساسها الاعتماد على عنصر القوة ثم خسرت في نهاية المطاف وهجها وبريقها.

لم تتوقف الآثار السلبية لهذه التجارب الخاسرة على اضعاف حيوية المجتمع العربي وتهميش قواه الحية، بل إمتدت لتصيب بدائها العضال مختلف النخب الحاكمة في تلك البلدان التي نكبت بتجارب شمولية فاشلة، وعجزت عن تقديم نموذج قابل للإستمرار والتجدد وإنتهت الى إفلاس سياسي وفكري وثقافي تكونت على تربته الهشة أزمات وإنهيارات مدوية، مقابل بروز مخاطر وتحديات قوية، لا يمكن مواجهتها بدون إمتلاك مشروع جديد للتغيير يقوم بالدرجة الاولى على قاعدة تحرير السياسة من ثقافة الاستبداد والإلغاء والادعاء باحتكار الحقيقة.

في هذا السياق تفاعل البعد الثقافي الجديد لحقبة الرئيس علي عبد الله صالح مع الابعاد التي جسدها قيام إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في السبعينات كرد فعل لمشروع توطين التجزئة وتبريرها بواسطة تلفيق ايديولوجيا ثورية أو دينية تلفيقية..ومن نافل القول إن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين وجد في مناخ المرحلة الجديدة حوافز قوية لتعظيم مساهمة الثقافة الوطنية والمثقفين الوطنيين في الفصل بين سؤال الوحدة ومأزق الأيديولوجيا.

وقد شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين المنصرم تعاظماً ملحوظاً لنشاط حملة الفكر والثقافة والأدب المنضويين في إطار اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين الذي كان أول نواة موحدة للمجتمع المدني المستقل عن

حكومتي الشطرين، وأول منظمة اجتماعية غير حكومية تمثل ضمير اليمن الثقافي الوطني في ظل دولتين شطريتين.. حيث حرص الاتحاد على تفعيل الدور الوظيفي للثقافة الوطنية في مواجهة واقع التشطير، وجسد ذلك عملياً في بنيته التنظيمية وأهدافه ووسائله، باتجاه الاستجابة لتحديات الوحدة.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن يجد اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في نهج الرئيس علي عبدالله صالح بعد وصوله الى الحكم بيئة مثالية لتجسيد أهدافه، فقد عجز الإتحاد منذ تأسيسه عام ١٩٧٣م عن عقد اجتماعات هيئاته القيادية المنتخبة في صنعاء بحسب نظامه الداخلي الذي نص على أن الوطن كله لا ا لتجزئة هو ساحة نشاطه، وأن تنعقد اجتماعاته ومؤتمراته في عدن وصنعاء بالتناوب.. ولم يتمكن الإتحاد من فتح مقر له في صنعاء وعقد اجتماعات هيئاته القيادية فيها بصورة منتظمة إلاّ في فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح الذي لم يكتف بتمكينه من ذلك فقط، بل وبتخصيص موازنة سنوية لمناشطه وفعالياته الإبداعية الوحدوية. ولذلك فقد كان طبيعيا أن يلعب هذا الاتحاد، وأن تلعب الثقافة الوطنية من خلاله، دوراً حيوياً في دعم ومؤازرة مبادرة الرئيس على عبد الله صالح الوحدوية التاريخية التي عرضها على قيادة الشطر الجنوبي من الوطن في أواخر الثمانينات، وتوجت بالتوقيع على اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، واتفاق ٢٢ ابريل ١٩٩٠ الملحق بمشروع دستور دولة الوحدة، وصولاً الى إعلان قيام الجمهورية اليمنية والتحول نحو الديمقراطية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م العظيم.

إرهاصات على طريق التغيير

يقيناً أن خبرة تأسيس المؤتمر الشعبي العام تمت في إطار عملية وطنية استهدفت إعادة بناء المجال السياسي وإعادة صياغة الفكر السياسي في بلد عانى كثيراً من ويلات الاستبداد والشمولية، الأمر الذي ترك آثاره على خبرة المؤتمر الشعبي العام في انجاز الوحدة وبناء أول نظام سياسي تعددي، والانتقال من صيغة الانفراد في الحكم قبل الوحدة إلى صيغ المشاركة الائتلافية بعد الوحدة.

على هذا الطريق كانت مبادرة الرئيس على عبدالله صالح بطرح مشروع الوحدة أثناء زيارته لعدن يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩، أحد أبرز الخيارات التي

تتيح فرصاً أفضل لتشغيل ميكاينزمات إصلاح النظام السياسي في الشطر الشمالي من اليمن، باتجاه الاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية التي أضحت اتجاهاً كونياً لتطور عالمٍ تتجه متغيراته نحو إطلاق مفاعيل التنافس السياسي والاقتصادي والثقافي، في إطار نظامٍ كوني جديد يتسم بالترابط والتكامل والاعتماد المتبادل بين جميع مكوناته.

كان واضحاً أن القيادة السياسية للمؤتمر الشعبي العام أدركت جيداً ضرورة بناء إطار وطني شامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة في هذه الحقبة من تطور عصرنا، باتجاه إعادة تأهيل الوطن اليمني كله للإندماج بالنظام العالمي الجديد، والاستجابة لرياح التغيير الديمقراطي بعد تسارع ايقاعات العد التنازلي للحرب الباردة أواخر الثمانينات.

أقول ذلك من واقع خبرتي الشخصية أثناء مشاركتي في أعمال اللجنة السياسية المشتركة التي عقدت أول دورة لها في تعز أواخر أكتوبر ١٩٨٩م برئاسة الأخوين الدكتور عبدالكريم الإرياني وزير خارجية الشطر الشمالي آنذاك وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي آنذاك أيضاً.

الجدير بالإشارة أن تلك اللجنة التي تشكلت بموجب بيان طرابلس عام ١٩٧٢م، هي اللجنة الوحيدة التي لم تعقد أي اجتماع لها، بعكسٍ لجان الوحدة الأخرى التي كانت تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، وكان لافتاً للنظر أن الرئيس علي عبدالله صالح هو الذي طلب من على سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني آنذاك، تفعيل هذه اللجنة، وقد حضر جانب الشطر الجنوبي هذا الاجتماع بدون أية أوراق جاهزة.

وكان مفاجئاً لجانب الشطر الجنوبي ما طرحه الدكتور الإرياني في الجلسة الافتتاحية حيث جاء بورقة جاهزة ومتماسكة، اقترح فيها أربعة بدائل لتفسير المادة الدستورية التي تنص على حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً في مشروع دولة الوحدة التي لم يكن هناك أي تفكير جدي بها وبموعد قيامها في إطار اللجان الوحدوية المشتركة، سوى صياغة مشاريع القوانين على ضوء الاتجاهات الرئيسية التي حددها اتفاق القاهرة وبيان طرابلس في أوائل السبعينات.
لم يستغرق اجتماع اللجنة السياسية المشتركة أكثر من جلستين تم خلالها الاتفاق على عقد دورة أخرى في ديسمبر ١٩٨٩م لإقرار أحد هذه الخيارات،

وأشهد بحكم أنني كنت مقرراً لهذه اللجنة إلى جانب الزميل الدكتور أحمد الأصبحي بأن جانب الشطر الجنوبي لم يُعط هذه القضية اهتماماً جاداً لأن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي كانت قد حسمت في دورتها المنعقدة أواخر سبتمبر ١٩٨٩م، المناقشات التي دارت في صحافة الشطر الجنوبي حول ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي في ضوء المتغيرات التي شهدها الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في النصف الثاني من الثمانينات.. وبوسع أي باحث موضوعي أن يقرأ وثيقة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في تلك الدورة ليكتشف غلبة النزعة المحافظة التي وضعت الحزب والنظام السياسي في الشطر الجنوبي قبل الوحدة ضمن منظومة الدول والنظم العربية التي كانت عصية على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية باتجاه التحول إلى الديمقراطية والإقتصاد المفتوح.. فقد شددت الوثيقة على ما أسمته.. ((ضرورة إلا يؤدي تصحيح الاختلالات في عمل هيئات الدولة والاشكال الاقتصادية إلى توسيع دائرة العوامل المولدة للعلاقات الرأسمالية))، كما أكدت تلك الوثيقة أيضاً على ((ضرورة مواصلة استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية))، مشيرة إلى أن ذلك ((لا يتعارض مع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاعات معينة ضمن سقوف محددة لا تضر بالدور القيادي للقطاع العام والقطاع التعاوني)).. ولذلك جاءت الوثيقة خالية من أية ميول للانتقال إلى اقتصاد السوق وتوسيع دائرة المشاركة في الحياة السياسية، حيث رفضت اللجنة المركزية بحزم الأفكار التي دعت إلى التعددية الحزبية وحرية إصدار الصحف واعتبرتها خروجاً صريحاً عن الخط الطبقي والأيديولوجي لبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني الذي أقر عام ١٩٧٨.

على أن أطرف ما جاء في هذه الوثيقة من إصلاحات، أنها سمحت للاستثمارات الخاصة في قطاعين فقط وهما الاسكان بشرط أن يرخص للمستثمر ببناء عمارة واحدة فقط لسكن عائلته مع السماح له بتأجير شقتين فيها لا غير، أو الاستثمار في قطاع انتاج الدواجن بشرط إلا يزيد إنتاج المزرعة عن عشرة آلاف بيضة في اليوم الواحد، وفي حالة الزيادة تتم مصادرة الإنتاج الفائض لصالح مزارع الدولة عقابا للمستثمر على زيادة الإنتاج !!

أما في الجانب السياسي فقد اكتفت الوثيقة بالتأكيد على ضرورة

إشــاعة أجــواء النقد والعلنية في عمل ونشــاط هيئــات الحزب ومجلس الشــعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية والمنظمات الجماهيرية، وتشجيع المناقشــات والانتقادات الموضوعية في صحافة الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية.

كشــف إقرار هــذه الوثيقة عن صعوبة اســتجابة الحزب الاشــتراكي والنظام السياســي في الشــطر الجنوبي من الوطن لتحديات التحول نحو الديمقراطيــة، وعجزه عن القــراءة العميقة للمتغيــرات الدولية.. ويمكن القول ان مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح بطرح مشــروع الوحدة خلال زيارته لعدن يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩م والقبول المفاجئ لهذا المشروع من قبل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني أثناء تشاورهما المنفرد في اللحظات الأخيــرة تحت نفق جولدمور بالتواهي، بعــد أن كان الرئيس علي عبدالله صالح قد أصدر توجيهاته لأعضاء وفده المرافق له بالاستعداد للتوجه إلى المطار قبل منتصف الليل بســبب عدم التوصل إلى نتائج مشــجعة، أن كل ذلك أسهم في إحداث نقلة مفاجئة للحزب إلى بيئة سياسية وفكرية جديدة لم يكن قد تهيأ واســتعد لها جيداً، كما هو الحال في الشطر الشمالي من الوطن، في حين كانت بيئة الحزب السياســية والفكرية تعاني من انسداد خطير أضافت إليها النتائج المأساوية لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ ظلالاً ثقيلة. مما له دلالة عميقة ان يجعل الرئيس علي عبدالله صالح من قرار مشاركته فــي الإحتفال بالعيد الثاني والعشــرين للإســتقلال الوطني عام ١٩٨٩م، موعداً لإنطلاقة وطنية جديدة وحاســمة تســتهدف إغلاق ملف التشطير وتحقيق وحدة الوطن وتدشين التحول نحو الديمقراطية التعددية والحرية القصوى.

حدث ذلك قبل ثلاثة عشــر عاماً يــوم أعلن الرئيس علي عبدالله صالح من وادي (عنــّة) بمديريــة العدين في محافظة إب عزمه على زيارة عدن للمشاركة في احتفالات العيد الثاني والعشرين، وأطلق من بطن ذلك الوادي الجميل مبادرته الوحدوية الخالدة التي تتوجت بالتوقيع على اتفاق وحدوي تاريخــي أعاد للوطن وحدته المنشــودة على أســس ســلمية وديمقراطية. كان الوطنيــون اليمنيون يتطلعون الى تتويج كفاحهم الوطني المســلح ضد الإســتعمار البريطاني بتحرير الشــطر الجنوبي من الوطن الغالي، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية تجسيداً لمبادئ الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ اكتوبر

) ووفاء لدماء وتضحيات الشهداء الذين ناضلوا تحت رايات التحرر الوطني والوحدة، بيد ان ظروفاً إستثنائية حالت دون تحقيق ذلك الهدف الذي لم يتوقف النضال الوطني في سبيل إنجازه بعد الإستقلال و طوال سنوات التشطير.
بوسعنا القول انه كان بإمكان الرئيس علي عبدالله صالح اختيار أي توقيت مناسب لإطلاق مبادرته الوحدوية الجسورة، غير ان اختياره يوم الإحتفال بعيد الإستقلال في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م ليكون نهاية لعهود التشطير، جسّد وفاءه للثورة اليمنية وتاريخها وأهدافها، وحرصه على اهمية تجسيد العلاقة العضوية بين الإستقلال والوحدة، وإصراره على مواصلة إعادة الإعتبار لتضحيات الشهداء الذين سطروا بدمائهم الزكية ملاحم الكفاح الوطني ضد المستعمرين الذين كان احتلالهم للجزء الجنوبي من الوطن يشكل عائقاً امام تحقيق حلم شعبنا في بناء يمن حر ديمقراطي موحد.
هكذا كان يوم الثلاثين من نوفمبر المجيد عيداً للإستقلال وإنطلاقة جديدة وحاسمة نحو الوحدة والديمقراطية، والدفع بمسيرة الثورة اليمنية الواحدة (٢٦ سبتمبر – ١٤اكتوبر) الى ذرى التاريخ.

وادي (عنّة)

تدل القراءة المتبصّرة لمسار الأحداث التي سبقت زيارة الرئيس علي عبدالله صالح لمدينة عدن، وتوقيعه اتفاق ٣٠ نوفمبر الوحدوي في ذروة الإحتفالات بالعيد الثاني والعشرين للإستقلال الوطني على ان الرجل كان يدرك جيداً الترابط البنيوي الوثيق بين الوحدة والديمقراطية كهدفين متماسكين يصعب بدونهما تجديد وهج الثورة اليمنية، وإعادة الإعتبار لتاريخها وأهدافها الوطنية العظيمة.
بعض القراءات المستعجلة تخلص الى ان الرئيس علي عبدالله صالح فاجأ قادة الحزب الإشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي آنذاك بقراره زيارة مدينة عدن، وإعلان عزمه على توقيع اتفاق وحدوي غير مسبوق اثناء تلك الزيارة.
ربما لا تصلح قراءة كهذه لمعرفة الأبعاد العميقة لذلك الحدث النوعي الذي يندرج في سياق عمليات التغيير الثوري بكل ما تحمله من معنى.. فالرئيس لم يفاجئ قيادة الحزب الإشتراكي بمشروعه الوحدوي يوم اعلن في وادي (عنة) عزمه على زيارة عدن لتوقيع اتفاق وحدوي ينهي التشطير ويلغي الشخصيتين الدوليتين للجمهوريتين القائمتين فوق الأرض اليمنية، بل انه فاجأهم قبل ذلك بدعوته لجنة التنظيم

السياسي المشتركة للإنعقاد في تعز مطلع نوفمبر ١٩٨٩م، وهي اللجنة الوحيدة من لجان الوحدة التي لم تجتمع منذ إعلانها في طرابلس عام ١٩٧٢م بسبب حساسية القضايا الشائكة التي أنيطت بهذه اللجنة، وفي مقدمتها صيغة العمل السياسي والحزبي في دولة الوحدة المنشودة !!.

واتذكر انني سألت الرئيس الإسبق علي ناصر محمد في بداية الثمانينات عن اسباب عدم ادراج هذه اللجنة ضمن برنامج تمت المصادقة عليه آنذاك من قبل قيادتي الشطرين لتنشيط عمل لجان الوحدة، فأجابني: " لأنها لو انعقدت ستسير فوق حقل ألغام»!!

مناقشات مفتوحة خلال الفترة من ٣١ اكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٩م عقدت لجنة التنظيم السياسي المشتركة اجتماعات دورتها الأولى في مدينة تعز برئاسة الأخوين الدكتور عبدالكريم الأرياني والأستاذ سالم صالح محمد.. وبعد انتهاء الجلسة الأولى توجهت اللجنة الى محافظة إب حيث اقام محافظها - آنذاك - الأستاذ صالح عباد الخولاني حفل غداء بوادي " عنّة» بمديرية العدين على شرف المشاركين في اللجنة المشتركة، تبعه منتدى " قات " كبير في منزل الشيخ صادق باشا حضرته نخبة من ألمع الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية ورجال الأعمال في المحافظة.

سعد كاتب هذه السطور كثيراً بأنه كان واحداً من المشاركين في اعمال تلك اللجنة ومناقشات وادي " عنة ".. ولسوف يسجل التاريخ بأحرف من نور لمديرية العدين انها احتضنت - ولأول مرة في تاريخ اليمن الحديث - اول نقاش حر ومفتوح اجمع المشاركون فيه على ضرورة الوحدة والديمقراطية التعددية وحرية الصحافة والتداول السلمي للسلطة، الأمر الذي اعطى اللجنة المشتركة زخماً قوياً عند عودتها الى تعز واستئناف عملها في اليوم التالي، وأزال عن طريقها حاجز الخوف من حقل الألغام المتمثل في خيار التعددية الحزبية الذي كان عقدة كل الدساتير والأزمات والصراعات السياسية التي عصفت ببلادنا منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وتحقيق الإستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

لا أبالغ حين أقول بأن نتائج عمل اللجنة المشتركة للتنظيم السياسي - التي انعقدت بمبادرة شجاعة من الرئيس علي عبدالله صالح وتحت رعايته - ازاحت عقبة كأداء عن طريق مشروع الوحدة الذي بادر به ايضاً الرجل نفسه.. ومما له مغزى عميق ان الرئيس اختار وادي

" عنّـة " الـذي يمكـن وصفه بـوادي الحريـة مكاناً لإعلان مشـروعه الوحـدوي الديمقراطي، بعد اسـبوع واحد من مناقشـات وادي " عنـة " الحرة والعلنية حول سـبل معالجة إشـكاليات الوحـدة والديمقراطية..
فـي خاتمـة هذه الورقـة المتواضعة يحضرنـي لقاء جمعني قبل سـنتين بالصديق صالح عباد الخولاني محافظ إب الأسـبق لقاء ودي تذكرنا فيه ما جـرى في وادي " عنـة» اثنـاء زيارة اعضاء لجنة التنظيم السياسـي المشـتركة بين شطري الوطن سـابقا في اواخر اكتوبر ومطلع نوفمبر عام ١٩٨٩ م.. ولفـت انتباهـي قول الخولاني في ذلـك اللقاء أن الرئيس علي عبداللـه صالـح فاجأه - هو الأخـر بزيارة محافظة إب بعد اسـبوع من انتهـاء عمل اللجنة المشـتركة للتنظيم السياسـي، وطلب منـه ان يتناول طعـام الغداء في وادي " عنـة» الذي احتضن اول مناقشـة حرة ومفتوحة حول قضيـة الوحـدة وقضيـة الديمقراطيـة برعاية فخامـة الرئيس.
والأهـم من ذلك قولـه - أي الخولاني - بأنه فوجئ مرة أخرى بعد الغداء بـأن الرئيس أعلـن في لقاء جماهيري لأول مرة وبصـورة لم تكن متوقعة مشـروعه الوحدوي الذي فاجأ به الجميـع، مؤكداً في ذلك الخطاب أمام الجماهير الحاشدة في وادي «عنّه» عزمه على زيارة عدن في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩ للمشـاركة في احتفالات العيد الثاني و العشرين للإستقلال الوطني، وتصميمه على أن يجعل من هذه المناسبة إنطلاقة جديدة لمشروع وحدوي ديمقراطـي جديد، ينهي عهود التشـطير، وينقل البلاد الى ذرى الوحدة و الديمقراطية والتقدم والتنمية الشاملة.



• د/ بلقيس الحضراني

المـــرأة
حضور ومشـاركة

فتــح المجـال امـام المـرأة اليمنيــة للمشاركة الواسعة في البناء والتنمية

● لقـد أكدت تجارب العالم الثالث أهمية الدور الانمائي الريادي للقيادة السياسـية، فالقيادة هي التي تتحمل المسـؤولية الاولـى في وعي وتنفيذ التغييـرات الايجابية اللازمة لتحقيق التقدم.. ومن هنا تبرز اهمية دورها في عمليـة التحديث والبناء وخصوصاً عندما تتخـذ القيادة منهما هدفا اسـتراتيجياً لتجسـيد رسـالة تاريخية، ان تحقيق هـذا التغيير الانمائي والقيمي يتطلب ارادة سياسـية قـادرة على اسـتيعاب اللحظة التاريخية والعمـل بمقتضاهـا للتعبيـر عـن ارادة المجتمـع واهدافـه وطموحاته. ضمن هذه الرؤية نسـتطيع ان نقيِّم مواقـف فخامة الرئيس المناضل علي عبدالله صالح وسـوف اقتصـر هنا على قضية باعتبارهـا رافعة التغيير النهضـوي لأي مجتمع مـن المجتمعات وهي موقفه تجـاه المرأة من خلال عـدد من المحطـات ..المحطة الاولى وهـي مرحلة ماقبل قيـام وتحقيق الوحدة المباركة حيث احتلت قضية النهوض بالمرأة والدفع بها للمسـاهمة في عملية بنـاء المجتمع والتنمية على طريق اطلاق قدرات المرأة وتمكينها معرفياً وعلمياً وثقافياً وتفجير طاقات المجتمع برجاله ونسـائه في سبيل تحقيق الاهداف الوطنية والقوميـة.. فتحرير المجتمع لايتم الا عن طريق تحريـر المرأة من الجهل والخوف والمرض واطلاق قدراتها لابداع الحاضر والمستقبل الى جانب شقيقها الرجل.

ذلك الموقف الحضاري المسـتنير والتقدمي للمسـاهمة فـي عملية بناء الوطن «شـريكته في القضية» هذا الهاجس وهذا التوجه تجسد من خلال المواقف الشـجاعة والثورية للاخ الرئيس تجاه المرأة منذ بداية الثمانينات والتي عايشـت مرحلتها كاحدى المساهمات في الحركة النسائية حينها اي قبـل اكثر من عقدين من الزمان. صحيح لقد كانت في سـياق التغييرات الرمزيـة حينهـا وخصوصاً اذا مـا أخذ بعين الاعتبـار مخرجات التعليم النسـائي المتدنية وتجربتها السياسـية العملية والميدانيـة القاصرة نظراً لعدم ممارستها نتيجة الموروث المتخلف في العهد الامامي وانعدام النشاط العلنـي للاحزاب . اما بالنسـبة لدول الجوار فنسـتطيع ان نقدر انعكاس قرارات تعيين وانتخاب النساء في المجالس البلدية وفي اللجان الاشرافية الانتخابية وقبلها . حضور الرئيس الى المركز ومطالبته لنا بترشيح انفسنا في اشراك عددمن النساء في عضوية المؤتمر الشعبي بالتعيين وعضويتها فـي اللجنـة الدائمة . وقد كنا حينها نلمس مـدى الضغوط التي تواجهها

القيادة السياسية من بعض القوى المحافظة.. لاأريد ان اقول الرجعية فقد اصبحت الكلمة نسبية في الداخل والخارج ومأزال اتذكر مدى التفاعل والتعقيدات التي رافقت قضية اقدام بعض الاخوات لمحاولة ترشيح انفسهن لعضوية مجلس النواب عام ١٩٨٨م وفق ماضمنه الدستور من مساواة بين الرجال والنساء وموقف القاضي عبدالكريم العرشي- رحمه الله- برحابة صدره ودماثة اخلاقه واللقاءات مع الاخ الدكتور عبدالكريم الارياني.

هذه التوجيهات وهذه المواقف الثورية من خلال التغيير في المفاهيم الاجتماعية والثقافية الموروثة والسلبية التي تبناها الاخ الرئيس من خلال اتاحة المجال امام المرأة لخوض الحياة السياسية ومساواتها في كافة الحقوق دستورياً وقانونياً بشقيقها الرجل لم تأت نتيجة للاملاءات الخارجية واجندة مايسمى بالاصلاحات السياسية الشرق اوسطية «الامر يكية» وانما جاءت وفق ارادة سياسية يمنية وبوعي يمني مستمد من الذاكرة التاريخية للعقل الجمعي اليمني الذي لايزال مسكوناً بروح العبقرية الحضارية للشعب اليمني الذي صاغت بلقيس ملكة سبأ واروى السيدة الحرة ابرز عناوين الابداع في التاريخ العربي والاسلامي وكما استمده من التاريخ اليمني فقد شكل الريف اليمني في وجدان وعقل علي عبدالله صالح ابن الريف اليمني بعلاقاته التي تقوم على العفوية والبسيطة على التكاملية بين المرأه والرجل في البيت والحقل شكل خزاناً من ذاكرتة، اضافة الى مبادئ ديننا الاسلامي العظيم المشرق الذي كرم المرأة وكان له السبق في منحها حقوقاً في جميع المجالات قبل «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض» ...

المحطة الثانية: فهي المرحلة التي اعقبت قيام الوحدة المباركة في ٢٢ مايو١٩٩٠م حيث جسدت الديمقراطية رديفاً للوحدة ومرتكزاً لتحقيق مبدأ المشاركة الشعبية وما تضمنته من تمكين للمرأة لأداء دورها حيث ان بناء الوطن هو مسؤولية ابنائه وبناته دون استثناء فالديمقراطية خيارنا الوحيد الذي لن نحيد عنه ولن نفرط فيه ابداً وهي الخيار لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان المشاركة المتكافئة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في ظل الالتزام الدقيق من قبل الجميع في السلطة وخارجها بمبادئ الشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة وبكل القوانين والانظمة من ضمنها قانون التنظيمات السياسية كما جاء في البيان السياسي للاخ الرئيس بمناسبة العيد الوطني

الاول للجمهورية اليمنية في ٢١/٥/١٩٩١م وهو الامر الذي مكن المرأة من التواجد العملي والفعلي من خلال كل المواقع سـواء في المؤسسة الرسمية او من خلال الاحزاب وفي الهيئات القيادية العليا والتنظيمات السياسية او من خلال منظمات المجتمع المدني الحديث وفي البيان السياسـي بمناسبة اعـلان الجمهورية اليمنية خاطب الاخ الرئيس جميـع ابناء الوطن قاطعاً العهد بتعزيز وترسـيخ الوحدة الوطنية وانهاء آثار التشطير ورواسبه لبناء الوطن والانسـان والمسـتقبل الواعد والمزدهر من خلال مضاعفة الجهد لرفع مسـتوى حياة شعبنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وازالة كل الفوارق وتطبيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات.

مما لاشـك فيه ان تطور وضع المرأة هـو مقياس لتطور المجتمع اقتصادياً واجتماعيـاً وسياسـياً وثقافياً، كمـا ان التطور الذي حـدث في القوانين والتشـريعات اليمنية فيما يتعلق بالمرأه انمـا هو نتيجة لتطور المجتمع في مختلف السياقات والى تنامي الوعي ومدى ماحققته وما قطعته على طريق العلم واكتساب المعرفة والقدرات اضافة الى مصادقة بلادنا على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتعلق بالمرأة وكما اشار الاخ الرئيس في خطابه الهام بمناسـبة يوم المرأة العالمي في ٨مارس، كما وضعت الحكومة عدداً من الاستراتيجيات الوطنية بهدف تضييق النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية الوطنية، وعملت على انشـاء عدد من الآليات المؤسسـية الداعمة للمرأة ومنها المجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية، وترجمت جدية كل التوجيهات عملياً باسنادها حقيبتين وزاريتين .. وتبوأت مواقع قيادية .

مشـيراً الى جملة من الفعاليات والانشـطة الهادفة الـى تهيئة الظروف المناسبة لتطوير قدرات المرأة اليمنية ومن ضمنها تحديد احتياجات تنمية المرأة في اهداف الالفية والاسـتراتيجية الوطنية للمرأة والخطة الخمسية الثالثة لقطاع تنمية المرأة وتفعيل محاور العمل في جوانب التعليم والسياسة والاقتصاد والصحة والبيئة والمجتمع المدني .

مؤكـداً أننا في الجمهورية اليمنية نؤمن ايمانـاً عميقاً بدور المرأة الذي لايقل اهمية عن دور اخيها الرجل في احداث التنمية الشاملة، حيث صارت المـرأة تحتل مكانة رائدة فـي صدر الاهتمامات الوطنيـة والدولية بحكم مالديها من امكانيات وقدرات تؤهلها لان تتبوأ أعلى مراتب المسـؤولية في كافة الحقول والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لقد

استوعب القائد اهمية التعليم والتدريب للمرأة واكتساب المهارات والوعي بذاتها وتطوير واقعها المجتمعي الصحي المعيشي في اطار تعزيز الممارسة السياسية للمرأة ولذا فقد ركز الاخ الرئيس في جميع خطاباته على اهمية التعليم ففي كلمته على سبيل المثال عام ٢٠٠١م ركز على ماتحقق من انجازات وتطور واشار الى أهمية رسم استراتيجية شاملة للتعليم تستوعب كافة المتغيرات واحتياجات التنمية.

مشيراً باعتزاز الى ان الملايين من الطلاب بنين وبنات الذين ينخرطون في كافة مراحل التعليم والذين يوفَدون للدراسة الجامعية العليا في خارج الوطن في مختلف الجامعات في الدول الشقيقة والصديقة هم ايضاً عنوان لقوة عطاء الثورة واستمراريتها وهي صورة تكشف الحالة الحضارية التي وثبت الى رحابها الواسعة الثورة المعطاءة خلال مراحلها الماضية. وفي كلمته عام ٢٠٠٢م ركز على اهمية بناء الانسان وتنمية قدراته وتأهيله للمشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصاد.

الى ان يصل: وسنظل نولي المرأه اليمنية كل الاهتمام والرعاية وبما يتيح لهما المزيد من المشاركة في بناء الوطن وصنع تقدمه.

وللاسف الشديد لاتزال نسبة الامية بين الاناث في اليمن تمثل ٧٤٪ منها نسبة كبيرة في الحضر ونسبة اكبر في الريف وهو الامر الذي لابد ان يترك آثاره السلبية على دور ومشاركة المرأة في عملية البناء والتنمية. وانطلاقاً من هذا فقد كان التركيز على مشاريع الدراسات البحثية حول التعليم والصحة والوضع المعيشي في اتجاه السير لتحقيق الاهداف التي تعزز من النهوض باوضاع المرأه اليمنية وتمكينها. هو الامر الذي اشار اليه الاخ الرئيس في كلمته حيث قال: لقد شهدت المرأة خلال السنوات الماضية تحسناً كبيراً في مجالات الصحة والتعليم وفي ممارستها المرأة لَحقوقها السياسية .ومشاركتها في الحياة ودعم قضاياها حيث راعي التشريع اليمني مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية التي نصت على الحقوق وشروط التوظيف واتاحة الفرص المتكافئة في التعليم والتدريب المهني.

وهاهي احصائيات اللجنة الوطنية للمرأة تشير الى ان معدل التحاق البنات بالتعليم الاساسي عام ٢٠٠٣م ارتفع الى ٥١٪ في الحضر و٥٩٪ في الريف فيما وصلت نسبة التلميذات في المرحلة الاساسية عام ٢٠٠٢م الى

٣٦,٨٪ مقابل ٦٣,٢٪ للتلاميذ، اما الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي عام ٢٠٠٣م بلغت ٤٠٪ في الحضر و٢٠٪ الريف فيما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم الجامعي ٢٥٪ من اجمالي الملتحقين ان الاهداف الواردة في الاستراتيجيات التعليمية الهادفة الى معالجة الامية بحلول عام ٢٠٢٠م بلوغ نسبة البنات الملتحقات بالتعليم الاساسي الى ٩٠٪ عام ٢٠١٥م الى جانب الحد من ظاهرة التسرب وهي اكثر التحديات وضوحاً في مجال التعليم.

اما المحطة الثالثة فمن خلال القراءة المتأنية لكل الخطابات والبيانات السياسية للاخ لرئيس والاحاديث العامة التي ادلى بها اومن خلال لقاءاته بالقوى الحية او بالحركة النسائية وهي احاديث حافلة بتلمس المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة اليمنية عاملاً وواعداً على تذليلها مشجعاً ومحفزاً المرأة للدفع بها الى توسيع المشاركة الشعبية الواسعة والاسهام الفعلي في بناء التنمية في كافة المفاصل وحقول التنمية المستدامة للعمل على بناء اليمن الحديث الديمقراطي بسواعد وجهود وعقول ابنائه وبناته.

ففي عام ٢٠٠٢م تحدث قائلاً: كما اننا سنظل نولي المرأة اليمنية كل الاهتمام والرعاية وبما يتيح لها المزيد من المشاركة الفعالة في بناء الوطن وصنع تقدمه.

وفي زيارته لحضرموت لتفقد عدد من المشاريع التنموية وعدداً من الوحدات العسكرية. دعا الاحزاب والتنظيمات السياسية لاتاحة الفرصة للمرأة لتكون شريكًا حقيقياً في العمل السياسي وليس مجرد ناخبة تدلي بصوت لهذا الحزب او ذاك عند الانتخابات وشدد في لقائه بمدينة المكلا بالقطاع النسائي على دور المرأة الحيوي لما لها من مكانة راقية في المجتمع ودورها في الحياة السياسية والعامة والاقتصادية كناخبة ومرشحة وعلى مختلف المستويات سواء في مجلس النواب او منظمات المجتمع المدني ونحن نشجع المرأة وندعمها في كافة المجالات فهي شريك للرجل.. مضيفاً .. نحن قادمون ان شاء الله بعد عام وستة اشهر على اجراء انتخابات محلية رئاسية وسيكون للمرأه دور هام كمرشحة وناخبة.. ونحن نعتز بأن المرأة موجودة اليوم في مؤسسات الدولة واعطيت حقها وسنعطيها اكثر لما تلعبه من دور في عملية التنمية واثناء لقائه في ١١مايو ٢٠٠٦م باعضاء المجالس والمكاتب التنفيذية والشخصيات الاجتماعيه في مديريات تعز تم ايضاً مناقشة دور المرأة في مسيرة البناء والتنمية قال:

مازلنــا نؤكد بان المرأه هي نصف المجتمع وندعم مشــاركتها لتكون فاعلة في كافة مناشــط الحياة السياســية . فهي الام والاخــت والزوجة والبنت ..مؤكــداً ان الدســتور والقانون يكفــلان للمرأة اليمنية حقوقاً متســاوية مثــل اخيها الرجل وان عليها واجبات مثــل الرجل كل منها مكمل للآخر . فمــن خلال الســنوات الماضيــة تعززت فيها مشــاركة المرأة فــي الحياة العامــة والسياســية كناخبة ومرشــحة وذلــك ماأكد بأنه شــعب عظيم.
المحطة الرابعة : وهي ضــرورة التركيز على ان يكون تحرير المرأة ومنحها حقوقهــا منطلقين مــن ان تحرير المرأة جزء لايتجــزأ من تحرير المجتمع واطلاق كافة قدراتــه وامكاناته وهو الامر الذي اكدت عليه ادبيات حزبنا حــزب البعث العربي الذي اكد ان قضية تحرير المرأة يجب ان تكون مبنية على الوعي وعلى العلم والمعرفــة وعلى فهم الخصائص الوطنية والقومية للبــلاد وعلى الالتزام بمصالح الجماهير وتحمل مســؤوليات النضال ضد الامبريالية والصهيونية وفي سبيل تحقيق الاهداف الوطنية والقومية.. هذه الحرية هي القادرة على تفجير طاقات المرأة في الاتجاه الصحيح الذي يبني وطنــاً حراً وقوياً وموحداً ومتقدماً .. مؤمنين بدور المرأه المتوازن والمتكافئ فــي علاقتها مع الرجل ضمــن المجتمع الجديد .. من خــلال بناء تجربة خاصة بنا لا من خلال استنســاخ تجارب الآخرين دون اســقاط الاستفادة منها عندما يكون ذلك في اطار المصلحة الوطنية بعمقها القومي وبابعادها الانسانية. وهو مايلتقي معه التوجه والفكر الاستراتيجي الوطني الذي طرحه الاخ الرئيــس في كلمته في العيد الاربعــين للثورة عام ٢٠٠٢م عندما قال: إن الروح الوطنية العالية الممتزجة بالروح القومية الوثابة والوفاء بالتزامات الوطن اليمني قومياً وانسانياً هي التي جعلت من الثورة اليوم مشكلة مضيئة في الحياة العربية، لذلك كله فان انجازات التحولات العظيمة والانتصارات الكبيــرة والعملاقة التــي تؤدي الى الرقــي الحضــاري والتغيير الحاكم والجذري مما ينبع من عمق وجدانها الاصيل وفيض ارادتها الوطنية الحرة والواعية ومن صراع العقول المستنيرة والايادي المقتدرة والقرارات الحكيمة. واخيــراً ان ماتحقــق مــن انجــازات للمــرأة علــى مختلــف الاصعــدة والتوقيــع علــى العديــد مــن الاتفاقيات والمعاهــدات الدوليــة في اطار الانفتــاح والتفاعــل واســتيعاب المتغيــرات الدوليــة في اطــار مصلحة الوطــن.. وليكــن شــعارنا ليخــدم كل ماهــو عالمــي كل ماهــو يمني».

ان مانخشاه هو تشكيل نخب نسائية ترتبط بالغرب اي نخب مستغربة كما نجح الغرب قبل ذلك في الحاق بعض النخب من المثقفين الرجال في كل ساحات الامة بالارتباط بمحيطه والدوران في فلكه في عملية استلاب للارادة الوطنية والهم الوطني القومي والتشويه الانساني كي يحولهم الى مثقفين دون هوية وانتماء تحت ذريعة العولمة وعالمية الانتماء وغيرها من العناوين البراقة التي تخفي تحتها في كثير من الاحيان تشوهات وكيانات هلامية مسخ.

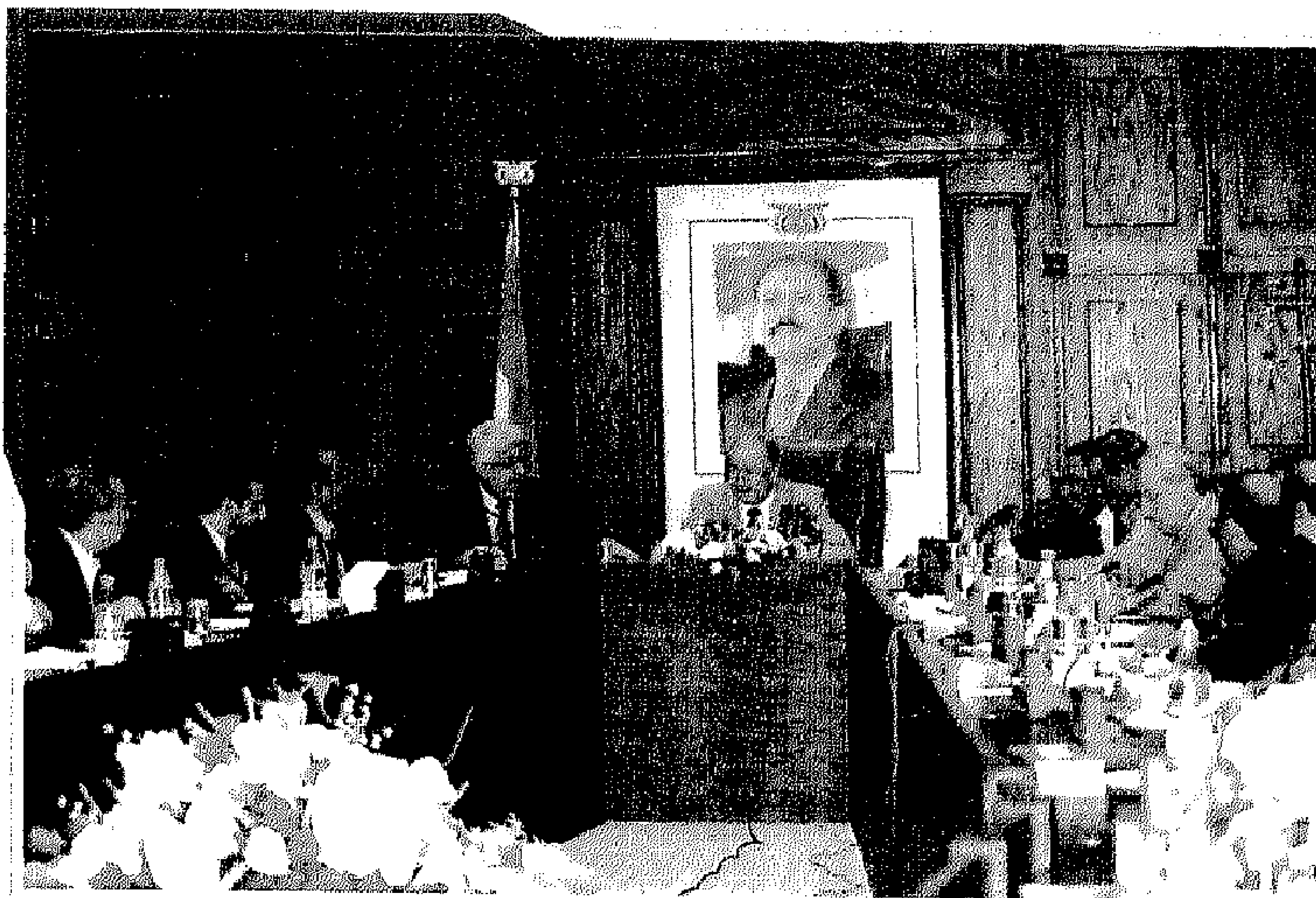
اما المحطة الاخيرة التي اهتم بها فهي مناشدة للاخ الرئيس وللقوى الحية في المجتمع باسم نساء اليمن بالمزيد من الدعم والتمكين للمرأة للمساهمة في عملية اتخذ القرار على جميع الاصعدة وتوسيع مشاركتها في المجالس النيابية والمحلية ولعل اقصرها واضمنها هو الكوتا اي تخصيص نسبة من المقاعد للمرأة من خلال تعديل قانون الانتخابات وهذه الاسهل والاسرع من الانواع الاخرى من الكوتا مثل الكوتا الدستورية وقد قام الزعيم العربي جمال عبدالناصر بتعديل الدستور عام ١٩٤٦م ووضع نسبة معينة للنساء لشغل مقاعد في البرلمان المصري وتمكينها من المشاركة في العملية السياسية والتنموية ..ولايزال وضع المرأه في وطننا العربي وبلادنا جزءاً لايتجزأ من هذا الواقع الذي لايزال وضعاً محكوماً بالكثير من السياقات والتراكمات الموروثة والسلبية تجاه المرأة مع ان الدين الاسلامي المشرق قد كرمها واعطاها جميع الحقوق التي تساوى بينها وبين شقيقها الرجل محافظاً على كرامتها وانسانيتها ولكن المسألة او الفجوة الحادثة اليوم هي في كيفية التأويل والتفسير وفي غياب المرأة او ندرة تأهيلها وتمكنها في مجال الفقه والشريعة، مما جعل عملية التأويل والتفسير تنحصر في الرجل.

اعود فاناشد الاخ الرئيس باسم نساء اليمن اللواتي يمثلن نصف المجتمع الدفع بقضية الكوتا عن طريق التعيين ولفترة مؤقتة وقصيرة حتى تتمكن المرأة من تجاوز الصعوبات والعراقيل ويتم تطبيق مفهوم المساواة الذي تغير في العقود الاخيرة من مفهوم المساواة في تكافؤ الفرص الى مفهوم التكافؤ في النتائج.

وفي اعتقادي ان تأتي الكوتا في اطار التعيين لافي اطار تخصيص الدوائر المغلقة خصوصاً وان معيار النجاح لن ينحصر فقط في الثقل الجماهيري للاحزاب، اضافة الى الاشكالية التي ستبرز عند اغلاق الدوائر امام من يريد ترشيح نفسه من المستقلين.

تحية وفاء وعرفان للاخ المناضل علي عبدالله صالح حفيد بلقيس واروى

والتحية موصولة لشــعبنا اليمني بقواه الحية تحية للمرأة اليمنية المكافحة والمثابرة في الريف او في المدينة.







د، يحي المتوكل

اليمن في موكب العصر

رائد التنمية وباني النهضة اليمنية الحديثة.

●● الاعتذار عن عدم اعداد ورقة كاملة تغطي كامل مسيرة التنمية خلال الحقبة نتيجة ضيق الوقت واستلام الدعوة قبل يومين بعد عودتي من مهمة خارجية والتأكيد على أن مدخل التقييم يجب أن يكون موضوعياً وليس نابعاً من العواطف ،لأهمية التطورات والأحداث التي ظهرت وللأمانة التاريخية التي يتحملها من عاصر تلك التطورات . وتأتي هذه المداخلة لتعيد تسليط الضوء على العديد من الوقائع التي سبقت الإشارة إليها من قبل الأوراق والمتحدثين الذين سبقوني ، ولكن من منظور تنموي والذي قد يبدو للبعض أقل أهمية - كما أن هناك محطات سياسية هامة لا يمكن إغفالها ، فإن هناك أيضاً منعطفات تنموية كان لها الدور الأساسي في توجيه مسيرة التنمية للجمهورية اليمنية ، وهنا أطرح أمثلة تبين القرار الحاسم في الوقت الصعب والرؤية البعيدة في الأوقات المناسبة - اولاها : شهدت الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤تدهوراً واضحاً في مؤشرات الاقتصاد الوطني تمثل في توسع الاختلالات المتمثلة في عجز الموازنة الى حوالي ١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وتجاوز التضخم حدود الـ ١٠٠٪ في بعض السنين، والتراجع المستمر لسعر الصرف وتناسي التزامات اليمن الخارجية بحيث بلغت تلك المؤشرات مستويات غير مسبوقة. وقد تطلب التعامل مع هذا الوضع اتخاذ قرار استراتيجي وتبني برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري يعيد النظر في الفلسفة الاقتصادية للدولة وانتهاج آلية السوق وتحمل التبعات التي تنتج عن ذلك بهدف تجاوز المنعطف الخطير والذي كان يمكن ان يودي بالاقتصاد الوطني ويأخذ به الى الانهيار التام. ورغم التشكيك بنجاعة البرنامج منذ مراحله الأولى، إلا ان الالتزام به قد ساهم في تجاوز الاقتصاد مرحلة الخطر او الانعاش والانتقال الى مرحلة استقرار نسبي يمكن من الاعداد لمرحلة اعادة هيكلة الاقتصاد وفق مزاياه النسبية وبما يحقق استدامة النمو. وتظهر المؤشرات الاقتصادية للخطة الخمسية الثانية تحقيق متوسط نمو ٤,١ ٪ في الناتج المحلي الاجمالي والذي يتجاوز معدل نمو السكان ويساهم في تحسين معيشة السكان، كما يظهر تحسناً في القطاع المالي والنقدي وفي مؤشرات القطاع الخارجي. ورغم الطموح لتحقيق نتائج أفضل، إلا ان تلك النتائج تشكل قاعدة يمكن البناء عليها واستثمارها في الخطط القادمة.

- ثانياً: ترتب على التحديات العديدة الماثلة أمام التنمية في اليمن، والإحباط الذي ساد الأجواء جراء احداث النصف الأول من التسعينات، ان تعمل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ رئيس الجمهورية على خلق اجواء تدعم التنفيذ وتبث الطموح وتوفر التحفيز. وقد كان تبنى الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ وقعاً قوياً على صناع القرار ومنفذيه، وعلى المجتمع بمستوياته المركزية والمحلية، حيث خطت الرؤية معالم التنمية للمرحلة القادمة بما يعطيها زخماً قوياً ومدخلاً للتكامل مع التطور السياسي والاجتماعي.. كما اعطت الرؤية الاستراتيجية فرصة للتفكير الإبداعي واستجلاء فرص الاقتصاد في النمو من خلال التعامل مع معوقات التنمية بصورة متجددة تعتمد الآتي:

● النظر في التوازن بين السكان وموارد البلاد الاقتصادية، وبالتالي إيلاء المناطق الساحلية اولوية في إقامة البنية التحتية القادرة على جذب الاستثمارات اليها وانعاش اقتصادياتها.

● تحفيز القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل الأسماك والصناعة التحويلية والسياحة وانتاج الغاز.. الخ.

● تحديد مشاريع استراتيجية كبرى تواجه الركود الاقتصادي وتتعامل مع كافة معوقات التنمية، وعلى رأسها الطريق الدائري لليمن والذي يساهم في كسر عزلة العديد من المناطق، وكذلك مضاعفة القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية باعتبارها أساسية للتنمية، وتعزيز فرص العمل ومكافحة البطالة من خلال مجموعة مبادرات مثل توزيع اراضي على الشباب والتركيز على المشاريع كثيفة العمل .. الخ، اذ لايمكن تحقيق تنمية مستدامة دون معالجة اوضاع الفقر والبطالة.

- ثالثاً: السعي للانضمام الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ينبغي هنا التقييم الذي يبرز حكمة معالجة قضية الحدود مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بعد سنوات طويلة من الخلاف الذي اثر على العلاقات معهما. ودون سرد للمبررات التي ساندت توقيع تلك الاتفاقيات التاريخية، الا ان اتفاقية جدة فتحت دون ادنى شك صفحة جديدة في العلاقات، ومكنت كلا الطرفين من النظر بشكل سليم لخصوصية العلاقات وتحديد مكانها السليم. كما وجدت تجاوباً بناء لطلب اليمن الالتحاق بأشقائه في منظومة مجلس

التعــاون لــدول الخليــج العربية وبما يحقــق المصالح المشــتركة للجميع. وقد اثمرت مبادرة الاخ الرئيس وتواصله المستمر مع قادة المجلس وخاصة قبيل مؤتمر قمة الملك فهد في ديسمبر ٢٠٠٥، الى بدء مسارات لعملية الاندماج تتمثل في تبني دول المجلس قضية تأهيل اليمن وكذلك مسار تشجيع الاستثمارات فضلاً عن مواصلة مواءمة التشريعات وكذلك الانضمام الى هيئات اضافية والذي يشــكل دعماً اضافياً للحوار مع الجيران لتحقيق الأهداف المرجوة.





محفوظ شماخ

الداعم الاول للإستثمار

● قلمـــا اهتم احد ممن حكم اليمن في التاريخ الحديث بالقطاع الخاص التجاري والصناعي بالقدر الذي أولاه الرئيس القائد علي عبدالله صالح.. وأبرز صور ذلك الاهتمام هو التشـجيع الـذي طالما اتحف به كل من اقام مشروعاً تنموياً من القطاع الخاص إلى حد أنه كان دائم الحرص على انتاج تلك المشـاريع بنفسـه..ايضاً فان اهتمامه بالبنى التحتية مثل: الطرقات والموانئ شاهد عيان على ادراكه في وقت مبكر بأن القطاع الخاص لا يمكنه ان يندفع نحو التنمية الا اذا وجد ان البنى التحتية اصبحت في وضع يسهل له التحرك.ولنا تجربة شخصية معه هو عندما اقمنا اول مصنع دباغة للجلود في الحديدة حرصنا على ان يقوم بافتتاحه هو ومكث في تفقد الآت الانتاج وقتـاً طويلاً رغم ان الكثير ممن رافقوه في هذه الزيارة آثروا الانسـحاب إلى خارج المصنع حيث ان الروائح المنبعثة من الجلود ليست عطرية.. ليس هذا فحسـب بل قال في إحدى اللقاءات معه: «لقد ازحتم عن كاهلي هما كبيراً حيث كنت أشاهد الجلود ترمى في السوائل والقمامة فأتحسر لانها ثروة قومية».. بهذا الشـعور والإدراك كان يعامل القطاع الخاص ويشجعه وكنـا في القطاع الخاص كلما واجهنا عراقيل ناتجة عن مصدرٍ في الإدارة التنفيذيـة نلجأ إلى فخامته وبتوفيق من الله يقترح حلولاً مرضية للجميع. هذا على المسـتوى الداخلي وهي شـذرات بسـيطة، ودعونا نتناول بعضا مـن جهـوده الخارجية.. فكان هـو اول مـن أصر علـى ان تصحبه في رحلاته الخارجية الرسـمية وفـود من القطاع الخاص.. وكان يشـجعهم على اسـتثمار تلك الزيارات لمصلحة مشـاريعهم وللاسـتفادة من تجارب الآخريـن فـي الـدول التـي يزورهـا.. وكان غالبـا ما يطلـب من تلك الـدول معونات تصب كلهـا في قنـوات التنمية وتطوير اليمـن.. وكانت له شـخصيته الفريدة التي يكسـب بهـا كل من يزوره من زعمـاء العالم. كذا فإننا كلنا ندرك موقفه الحازم الحاسـم فيمـا يتعلق بالعملة الوطنية وكيـف وضع إصـراره على تثبيـت العملة مـن التدهور كمبـدأ لا يحيد عنه رغـم أن الضغـوط وآراء الكثير من الخبـراء الاقتصاديين أن يترك العملـة لتأخذ حجمها الحقيقي فـي التبادل.. غير انـه فضل أن تتريث عجلـة التنمية قليلاً ولا تنهـار العملة.. فكان موقفـه ورأيه هو الصائب. أمـا فيما يتعلق بالمسـتثمرين مـن الخارج حيث تملأ اسـماعهم أصوات الانهزاميين عند قدومهم إلى اليمن.. فكان يحرص على لقائهم شـخصياً

ويشجعهم ويبدي استعداده بان يكون هو شخصياً الداعم والحامي لهم.. نأتي بعد ذلك للنهج الاقتصادي لليمن حيث رجح بعد الوحدة المباركة انه لا مناص من انتهاج اليمن مبدأ الاقتصاد الحر وليس غير ذلك من الخيارات الأخرى.. فعمد بعد ان ترسخت الوحدة إلى محو آثار النظام الاشتراكي في الجنوب وانتهاج سياسة واضحة هي ان الدولة لا يمكن ان تكون تاجراً أو صانعاً جيداً بل لا بد من ترك ذلك للقطاع الخاص.. وذلك رويدا رويدا بعيدا عن التهور والاندفاع.. وعندما بدأت المشاكل الخارجية تنفرج، عمد إلى جذب استثمارات المشاريع العملاقة مثل الحديد والصلب والاسمنت والمصافي وصوامع الغلال ومطاحن الحبوب، بل ان الامر تعدى ذلك إلى دراسة امكانية قيام القطاع الخاص ببناء موانئ متطورة يقوم بتشغيلها لصالح الحركة التجارية في البلاد.. نأتي بعد ذلك إلى توجهات فخامته الحالية بأن يستقطب استثمارات خارجية لمشاريع تنموية وليس لقروض مستهلكة وإصراره على ان تتكون شراكة فعالة بين القطاع الخاص اليمني والمستثمرين من الخارج كما هو الحال مع الصين وباكستان. اما في قطاع الخدمات فقد سمح وشجع قيام المستشفيات الخاصة والمدارس وكليات المجتمع والجامعات الخاصة والبنوك الخاصة والاتصالات والمواصلات، اما عن اهتمامه المتواصل وإدراكه بخطورة المرحلة التي تتطلب ايادي عاملة ماهرة فهو يحث ليل نهار على اقامة المعاهد المهنية، بل ان جل طلباته من الاشقاء في الدول المجاورة ان يكون تركيزهم على ذلك. ولعل من يتابع خطاباته وخطواته سيدرك بانه قد صار على علم ودراية تامة بمعطيات التنمية ومتطلباتها ادراكاً قد يعجز عنه الكثير من المنظرين الاقتصاديين. واختتم ما اوردته بحقيقة ماثلة هو اننا في القطاع الخاص لم نسمع يوما منه أي كلام خارج عن القطاع الخاص في الوقت الذي سمعنا الكثير من غيره.



• هاجع الحجافي

الترويج لليمن وجذب الاستثمارات في مقدمة اهتماماته.

استهلال: بالعودة إلى الوراء قليلاً وتحديداً فترة السبعينيات وبعدها نتذكر أن عالمنا الثالث عانى كثيراً من سياسات اقتصادية سلبية للغاية انعكست بوضوح في تأخره وتخلفه بل ما تزال آثارها تسحب نفسها على اقتصاديات الكثير من الدول حتى اليوم. ومن أسوأ هذه السياسات تلك المتمثلة بموجة التأميمات التي اجتاحت بلدان العالم الثالث ذات التوجهات الاشتراكية أو القومية والتي انطلقت من نظرة عدائية للاستثمار الأجنبي لارتباطه بالاستعمار أساساً، ومن ثم لجأت معظم هذه الدول إلى القروض وخاصة من الدول الاشتراكية ثم تحول بعضها للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والدول الغربية إلى أن بدأت مواقف تلك الدول تتغير لتعود للاستثمار الأجنبي وأصدرت قوانين خاصة بالاستثمار كمصر عام ١٩٧٤م والصين عام ١٩٧٨م وفي الثمانينات وبفعل تطبيق برامج التصحيح والتكييف الهيكلي، تسابقت الدول في إعطاء الامتيازات للمستثمرين إضافة إلى التسارع للحصول على القروض وتنفيذ مشاريعها الكبرى. وبحسب إحدى الدراسات للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فإن الأرقام تشير إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي في العالم ارتفع سريعاً من ٢٨ مليار دولار سنويا في عقد السبعينيات إلى ٥٠ مليار دولار سنويا في النصف الأول من الثمانينات ثم إلى ١٤٢ مليار دولار سنويا في نصفها الثاني ليصل خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦م إلى ٢٤٣ مليار دولار سنوياً، ويلاحظ ان هذه الفترة قد تراكمت فيها الأموال السائلة وتوظيفات المضاربة بالعملات والأسهم وشراء ودمج الشركات، أي ان هناك كتلاً من الأموال الباحثة عن الربح في كل مكان، مع إدراكنا أن الاستثمار الأجنبي لايخضع لمبدأ الربح فقط كما هو الحال بالتبادل التجاري وإنما يتأثر بعوامل أخرى إستراتيجية وسياسية وغيرها مثل اختراق الأسواق والسيطرة عليها أو ضرب منافس قديم أو التأثير السياسي وغيرها.. أما حصة العالم الثالث من مجموع الاستثمار الأجنبي فقد بلغت حوالي ٣١٪ عام ١٩٦٧م ثم انخفضت تباعاً- بفعل سياسات التأميم والانغلاق- إلى ٢٦٪ والى ١٩٪ في الأعوام ١٩٧٣م و ١٩٨٩م ثم ارتفعت إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٥م..ومما سبق يتضح ان بلادنا لم تكن غائبة عما يحدث في العالم وفي محيطها، يضاف إلى ذلك عوامل التشطير والصراعات والأزمات الداخلية والحروب والاقتتالات التي أوجدت حالة من عدم الاستقرار ووجهت الكثير من

الإمكانات والقدرات الاقتصادية في مسارات ومجالات لا تخدم التنمية، ومع ذلك كان هاجس الوحدة الوطنية هو الشغل الشاغل لكل اليمنيين لاعتقادهم وإدراكهم الأكيد انه المقدمة الطبيعية للاستقرار والتنمية ومواجهة التحديات ومواكبة المتغيرات العالمية.ومن المفارقات العجيبة في تاريخ اليمن الحديث ان التشطير رغم كل عيوبه ومساوئه، إلا انه كان بالنسبة للكثير من رجال الأعمال والمستثمرين الملاذ الآمن لحفظ أموالهم واستثماراتهم ومن ذلك أن الذين كانوا أمام سياسات تأميم طاردة في جزء من الوطن، وجدوا أنفسهم أمام أياد مفتوحة في الجزء الآخر، فشكلت بذلك انطلاقة ناجحة لاستثمارات صناعية وتجارية وعقارية للرأسمال الخاص الوطني..ورغم المحاذير والتوجسات التي سادت أوساط القطاع الخاص آنذاك، المنطلقة من مخاوف تكرار سياسات التأميم او ما شابهها فيما كان يسمى الشطر الشمالي، إلا انه منذ العام ١٩٧٨م وما تلاه وجد أصحاب الرأسمال الوطني أنفسهم يتنفسون الصعداء من جديد ويتطلعون إلى سياسات واستثمارات اكثر جدية.

ربع قرن من التحولات الاقتصادية والاستثمارية:

رغم ان المجال لا يتسع كثيراً للحديث عن هذه التحولات إلا أن ما أنا بصدد الحديث عنه يجعلني اتطرق إليها قليلا.. فلا يختلف اثنان على أنه مع مجيء فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الى سدة الحكم عام ١٩٧٨م، شهد الوطن الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي حتى يومنا هذا تظهر في اتساع حركة البناء والأعمار والتي وصلت إلى ظهور مدن جديدة، وشبكة من الطرق الاسفلتية التي تغطي معظم أرجاء البلد، وعشرات الآلاف من المرافق التعليمية والصحية وخدمات الكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي والنقل والتعليم العالي والجامعي..ولايختلف اثنان أيضاً على أن الطموحات والآمال ماتزال أكثر اتساعاً كما أن الأجواء الديمقراطية التي تعد من أهم المنجزات المحققة، قد مكنت هذا الطرف أو ذاك من التقليل مما أنجز وتصوير الأوضاع بشكل سوداوي، ومع ذلك اعتقد أن علينا أن نتعامل مع كل مايجري بايجابية باعتبار مايحدث يعكس حراكاً سياسياً واقتصاديا لوطن يخطو نحو الإمام. ولكنني هنا أتمنى ونحن نقيّم تجربة ربع قرن من التحولات الاقتصادية والاستثمارية أن نفرق بين جهود ورؤى وسياسات

رئيس الجمهورية كشخص وبين جهوده ورؤاه كنظام، لإدراكي ويقيني أن أي شخص -خصوصا عندما يكون في موقع المسؤولية والقرار- لا يمتلك عصاً سحرية يصنع بها مجتمعاً مثالياً خالياً من العيوب والفساد، ومن هنا تأتي مسؤوليتنا جميعا لإنجاح وتعزيز الإصلاحات ومحاربة الفساد، ويحسب لرئيس الجمهورية انه كان ومازال السباق في الدعوة إلى ذلك.

الداعم الأول للاستثمار

أن تقييم تجربة فخامة رئيس الجمهورية في دعم الاستثمار خلال ربع قرن من الزمن، يجعلنا أمام شخص يتميز بمواكبة الأحداث والاستشعار المبكر للتحولات والمتغيرات وامتلاك روح وزمام المبادرة.. بل أن العديد من المحللين والباحثين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية، يرجعون إلى شخصه الكثير من المبادرات الاقتصادية والاستثمارية. وقبل أن ادخل إلى لغة الأرقام، أوضح أن من أهم نتائج الاستبيان الذي أجريناه في مجلة (الاستثمار) أواخر عام ٢٠٠٥م في الأوساط الاقتصادية والمهتمة، أظهرت أن كل الترشيحات والآراء، أجمعت على أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كان ابرز شخصية اهتمت وشجعت الاستثمار وعملت على الترويج لليمن من خلال الزيارات الخارجية أو من خلال مجهودات شخصية لجذب رجال أعمال ومستثمرين عرب وأجانب، وكذلك في معظم أحاديثه ولقاءاته الإعلامية والصحفية والتوجيهية وبذلك فان مهمة جذب الاستثمارات تكون قد تصدرت اهتماماته وبرامجه وخططه. وعلى الصعيد المحلي تصدرت قضايا الاستثمار كل لقاءات وزيارات وتوجيهات رئيس الجمهورية، بل انه عمل على متابعة المستثمرين شخصيا وتذليل الصعوبات أمامهم وكان من الأمور الجيدة بالنسبة للمستثمرين القرار الذي قضى بدمج أكثر من جهة مختصة في هيئة واحدة لاجل تبسيط إجراءات الاستثمار والعمل بنظام النافذة الواحدة.. وبالتالي فان رجال الأعمال والمستثمرين والاقتصاديين الذين استطلعنا آراءهم في (الاستبيان) اجمعوا ان جهود رئيس الجمهورية أثمرت انتعاشاً استثماريا كبيرا في البلد ويظهر ذلك في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية وفي المشروعات الصناعية والسياحية الكبرى التي يتم تنفيذها من قبل مستثمرين محليين أو عرب أو أجانب.. فهو بدون شك حقق الكثير، واحدث انتعاشاً استثمارياً غير مسبوق في البلد وحقق حلمه تحويل في اليمن إلى وجهة استثمارية وسياحية بارزة من خلال استغلال

كل القدرات والإمكانـــات والمميزات والثروات التي تزخر بها اليمن لصالح خير الجميع.

القيـادة والمتغيـرات

لاشــك أن ربع قرن من حكم الرئيس علي عبدالله صالح قد أثمر الكثير والكثير في المجال الاســتثماري والذي يشكل عصب الحياة في كل العالم، ومثــل قيام الوحــدة اليمنية المباركة في ٢٢ مايــو ١٩٩٠م، البداية الفعلية لتقنين وشرعنة العملية الاستثمارية، وهي بداية منطلقة أساساً من إدراك القيادة السياسية للظاهرة الاستثمارية التي اجتاحت الكثير من دول العالم إقليميــاً ودولياً، ولولا نباهة وفطنة الرئيــس وحنكته لظلت اليمن متأخرة عما حولهــا، خصوصا بعد أن أصبحت التكتــلات الاقتصادية والاقليمية سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي من أهمها: (الســوق الأوروبية الموحــدة- منتدى التعاون الاقتصادي لآســيا والمحيط الهــادي (APEC)-منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشــمالية NAFTA - الســوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى- رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آســيان)- مجموعة الكونتــادور- مجموعة الثمانــي- مجموعة الاندين- الســوق المشــتركة لافريقيا الشــرقية والاســتوائية (الكوميا)- المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (اكواس)- مجموعة الســاحل والصحراء الأفريقية- الشــراكة الأوروبية المتوســطية- والتجمعــات الاقتصادية في الــدول العربية). كما ان بلادنا رغم مشــاكلها الداخلية بداية تســعينيات القرن الماضي استطاعت تجاوز الكثير من الأزمات والاهم من ذلك الصمود أمام التحديات الخارجية وعلى رأســها العولمة والتي شكلت مصدراً للأمل والخوف معــاً، على اعتبار أن العولمة تمس التنمية من جهات عديدة منها: (نمو التجارة، وتدفقات رؤوس الأموال، والمناطق الصناعية والاســتثمارات الخارجية الأجنبية).

التحـولات الاستثماريـة في أرقام

المتغيــرات الاقتصادية العالمية جعلت الكثير من الدول تقدم تســهيلات استثمارية وتسعى لإنشاء مناطق حرة وصناعية وإقامة مشروعات استثمارية وعقارية عملاقة وأسواق للأوراق المالية وشركات لتوظيف الأموال، واليمن في ظل قيادتها الحكيمة سعت إلى مواكبة مايحدث وأوجدت لنفسها مكانا بين الأمم، بل أن كل المؤشرات تقول أن اليمن قادم بقوة. ومن هذا المنطلق

أنشـئت الهيئة العامة للاستثمار في مارس ١٩٩٢م وفقاً لقانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١م كجهة مسـؤولة عن تنظيم وترويج الاستثمار والتي تعمل كنافـذة واحدة من خـلال مكاتب للجهات الحكوميـة ذات العلاقة بالاسـتثمار في مركزهـا الرئيس وفروعها..كما تم إنشـاء المنطقة الحرة بعدن وميناء الحاويات والمدينة الصناعية وجميعها مثلت وتمثل مؤشـرات لمرحلة جديدة. واليوم وبعد ١٦ عاماً منذ قيام الجمهورية اليمنية وفي ظل القيادة الحكيمة للرئيس علي عبدالله صالح شـهدت الحركة الاستثمارية حراكا ملموسـاً، حيث بلغ إجمالي عدد المشـاريع المسـجلة والمرخصة من الهيئة العامة للاستثمار منذ عام ١٩٩٢م وحتـى نهايـة شهر مارس ٢٠٠٦م بحسب السجلات الرسمية أكثر من ٥٦٧٩ مشروعاً في مختلف محافظات الجمهورية وبتكلفة استثمارية بلغت أكثر من ١,٢٧٨,٥١٤,٧٤٧,٠٠٠ ريال ووفـرت فرص عمل لأكثر من ١٧٤ ألف عامل وعاملة، شـملت العديد من القطاعات الزراعية والسمكية والحيوانية والصناعية والسياحية والخدمية وغيرها، كما أن ٥١ جزيرة يمنية باتت تتهيأ للاسـتثمار وتوفر نحو ٤٦٠٠ فرصة اسـتثمارية تسـتوعب ربع مليون فرصة عمل ويتميز قانون الجزر اليمنيـة انه يقدم امتيازات للمسـتثمرين لا توجد في قوانين دول أخرى..

أمـا قانون الاسـتثمار اليمني المعـدل رقم ٢٢ لعـام ٢٠٠٢م فانه يعد من أفضل القوانين في العالم حيث يحق بموجبه للمسـتثمر الأجنبي أن يملك الأرض أو المشروع ١٠٠٪ بدون وكيل أو شريك يمني، وينص أيضا على عدم تأميم المشـروعات وعدم الاستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسـة عليها إلا من خلال حكم قضائي والاهم من ذلك أن الجمهورية اليمنية منذ قيامها وخلال سـتة عشر عاما لم تشـهد أية حالة مصادرة أو تأميم لمتلكات المستثمرين. بل ان الحكومة تعتبـر المصادرة مخالفة لتوجهاتهـا الاقتصادية كما أن الجمهورية اليمنية وقعت ٤٢ اتفاقية استثمارية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات بالإضافة إلى عـدد من الاتفاقيات الأخرى التي تمت الموافقـة عليها .ولكن رغم كل ذلك فقد لمسنا أن المستثمرين يشكون من بعض المعوقات والأمور الإجرائية وبالذات ما يتعلق بمشـاكل الأرض وتجهيزات البنيـة التحتية، وهي أمور لاشك تدركها القيادة السياسية وتسعى لايجاد الحلول لها.

ديبلوماسيـة جـذب الاستثمـارات:

رغـم أن الجمهورية اليمنية عملت على تحديث قوانينها وبالذات المتعلقة بجـذب الاسـتثمارات، إلا أن الحاجة كانت ملحة إلـى الترويج الخارجي، ولهذا يعد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح هو صاحب دبلوماسية جذب الاستثمارات وهي تعود إلى فترات مبكرة منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي ولعل اسـتخراج النفط وإعادة بناء سد مأرب احد ثمار ذلك، ونشطت هذه الدبلوماسية بشـكل أكثر منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي وحتى عامنـا الحالي ٢٠٠٦م، من خلال رحلات مكوكيـة قام بها فخامته إلى العديد من الدول الأوروبية الأسـيوية والأمريكية مثل بريطانيا والمانيا وفرنسـا والصين والولايات المتحـدة وكندا واليابان وايطاليـا والفاتيكان وتركيا وقد نجحت حتى الآن في جذب اسـتثمارات ومسـتثمرين أجانب، حيث كانت دعوة الاستثمارات،والمستثمرين تتصدر كل هذه الزيارات.ومن مؤشـرات مستقبل هذه الدبلوماسية إقامة مشـاريع إستراتيجية عملاقة في اليمن مثل: • الكثير من الفرص الاستثمارية المتاحة أمام الاستثمارات اليابانية ومنها إمكانية إقامة عدد من المصانع اليابانية وبخاصة السيارات والالكترونيـات في المنطقة الصناعية بالمنطقة الحرة عدن وبالشـراكة مع الجانب اليمني وبحيث يغطي إنتاجها منطقة الشـرق الأوسـط وأفريقيا. •مؤشرات لبدء استثمارات ضخمة لرجال اعمال اتراك لعل ابرزها المشروع السياحي والتجاري الضخم الذي تنفذه مجموعة شاليك في عدن. •اظهر رئيس الجمهورية اهتمامه الشـخصي بالاستثمارات الصينية وزار الصين عام ١٩٩٩م وعام ٢٠٠٦م لجذب الاسـتثمارات الصينية وأبرزها مشـروع السكة الحديد والميناء متعدد الأغراض وإقامة محطات الطاقة الكهربائية الغازية، واسـتخراج المعادن وجميعها ستنقل اليمن مسـتقبلاً نقلة نوعية وتاريخية. •أبدى الكثير من المسـتثمرين الألمان والبريطانيين والفرنسيين والأمريكان اهتماماً ملحوظا في السـنوات الأخيرة بالاسـتثمار في اليمن وجزرها ولاشـك ان هناك مشاريع كبيرة مرشحة لذلك مستقبلا وبالذات في السياحة والصناعة. الفـرص الاستثماريـة: فوق ماسبق تؤكد الجهات ذات العلاقة على وجود المزيد من الامكانات الاسـتثمارية الاستراتيجية.. فهناك الكثير من الفرص الاسـتثمارية في مجال انشاء المناطق الصناعية او اقامة المشـاريع الاستثمارية في ثلاث مناطق صناعية هي: •مثلث عدن – لحج – ابين. •منطقة الحديدة الصناعية. •منطقة حضرموت الصناعية.

•كما قامت الهيئة العامة للاستثمار باعداد كتيب اشتمل على (٥٢) فرصة استثمارية لمشاريع استراتيجية متاحة امام اصحاب رؤوس الاموال في مجالات صناعة الزجاج والاسمنت والاسمدة النيتروجينية والاجهزة الكهربائية وصهر الحديد والبلاط والنشأ والصناعات الجلدية وغيرها من المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية والزراعية والسمكية وهي فرص تضاف الى استثمارات هامة قائمة مثل الخدمات الفندقية التي ازدهرت في مختلف المحافظات واشتملت على العديد من فنادق الخمسة نجوم الى جانب اقتحام القطاع الخاص لصناعة الاسمنت وكذلك اقامة احدث واضخم المستشفيات الاستثمارية ومصانع الحديد والصلب وحديد التسليح وقطاع الاتصالات النقالة الذي ازدهر كثيراً، الى جانب اقتحام القطاع ا لخاص لمجال انشاء المدن السكنية وصوامع الغلال والصناعات الغذائية وصناعة الادوية والمواد البلاستيكية والاثاث والديكور.. وهاهو القطاع الخاص بصدد اقتحام صناعات تكرير النفط والبتروكيماويات مستقبلاً بدعم من الدولة وبتشجيع رئيس الجمهورية شخصيا.

التأهيل والاندماج خليجياً:

استطاعت اليمن تجاوز محنة حرب الخليج الثانية وعودة نحو مليون مغترب، وبفضل حنكة الدبلوماسية اليمنية المستمدة من توجهات وتوجيهات رئيس الجمهورية تم حل جميع مشاكل الحدود وتحسين العلاقات مع دول الجوار واجتذاب رؤوس الاموال المهاجرة والخليجية والتي اثمرت خلال السنوات الماضية اقامة العديد من المشاريع الاستثمارية الهامة. وهاهي دول الخليج قد استوعبت اليوم اهمية ومكانة اليمن وضرورة ادماج وتأهيل اليمن في اقتصاديات المنطقة، ولعل مؤتمر المانحين الذي سيعقد في نوفمبر القادم ومؤتمر ترويج فرص الاستثمار في اليمن فبراير ٢٠٠٧م اللذان سيعقدان في لندن بمشاركة اوروبية خليجية فيهما الكثير مما يمكن ان يقال حيال الاستثمارات الخارجية في اليمن بل ومستقبل الاقتصاد اليمني بشكل عام في اطار دول الجزيرة العربية. خلاصة: مما سبق يمكن القول إن سياسة دعم الاستثمارات إنما تنطلق اساساً من رؤية القيادة السياسية المرتكزة على ضرورة توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد وتنويع مصادر الدخل القومي وتنمية موارد النقد الاجنبي وخاصة بعد ان ادركت اليمن منذ قيام دولة الوحدة خطورة الاعتماد على مورد النفط في توليد الناتج

المحلي وتوفير مصادر النقد الاجنبي وبالتالي فان الخيار الوحيد للنهوض الاقتصادي واحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومستدامة، كنهج حضاري، يضع اليمن على طريق الدول الصاعدة اقتصادياً وصناعياً، وذلك بالطبع يقوم على اساس توسيع الطاقة الانتاجية ورفع القدرات التصديرية وتنمية الموارد الاقتصادية المتاحة والكامنة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتي تمثل الاستثمارات ركيزتها الاساسية خصوصاً ان اليمن تمتلك مخزوناً فريداً ورصيداً متنوعاً من الامكانات والمقومات الاستثمارية والصناعية والزراعية والسمكية والمناخية والبيئية والسياحية وعناصر الجذب السياحي، والتاريخية والجغرافية والحضارية والبشرية..كما ان اليمن مازالت بحاجة الى المزيد من التسويق والترويج الخارجي وهذا ما أكده لي رجال اعمال ودبلوماسيون اجانب والذين اشادوا بما يقوم به رئيس الجمهورية من جهود واكدوا على ضرورة التقاط هذه الخطوات من قبل الحكومة والجهات ذات العلاقة وتحويلها الى برنامج عمل لتسويق اليمن وترويجها خارجياً، وعلى مايبدو ان الفترة القادمة ستشهد جهوداً حكومية في هذا الاتجاه. وفي الأخير لا بد من أن نعترف جميعا بأن القدرات الكارزمية لرئيس الجمهورية كانت حاضرة وفاعلة فيما شهده الوطن من خطوات استثمارية والتي ستسجلها الأجيال اليمنية المتعاقبة، خصوصا أن قيادة الأوطان ليس بالأمر الهين، ويزداد الأمر تعقيدا في بلدان العالم النامي.

● المراجع:

•قانون الاستثمار، ووثائق صادرة عن هيئة الاستثمار. •أعداد مجلة الاستثمار. •حوارات وتصريحات لقيادات ومسؤولين ذوي علاقة. •اصدارات صحفية متنوعة داخلية وخارجية. •قضايا التنمية السياحية ودور المجالس المحلية في تنفيذها «ورقة عمل». •استراتيجية تنمية قطاع السياحة في اليمن-دراسة- د. يحيى الحاوري. •التحديات التي تواجه تنمية الصناعات العربية في ظل العولمة وكيفية مواجهتها -ورقة عمل- المهندس/ علي العبادي. •المناخ الاستثماري- مؤشرات ايجابية -ورقة عمل- عادل الاشطل. •شبكة الانترنت.

نائب رئيس تحرير مجلة «الاستثمار»



● علي باقي

حضرموت والرئيس ..
وفـــاءً بوفـــاء

تســلم فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مقاليد الوطن فــي الـ١٧ مــن يوليو ١٩٧٨ في ظــل اوضاع يمنية معقدة وغير مســتقرة وعصيبــة ورغم ذلك كان فخامته يحمل مشــروعا نهضويــاً عصرياً رائداً لتنميــة ونهضة اليمن. ● وقد قال شــاعرنا الكبيــر عبدالله البردوني في كتابه "اليمن الجمهوري": (فقد جــاء فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الى الرئاســة من انقى الشرائح الشعبية، ومن اكثرها انتاجا لانه من طبقة الفلاحين الذين عجنت تربتهم انامل الاشــعة وقبــلات المطر، ودرج (علي عبدالله صالح) على الارض التي يرويها العرق الانســاني وعبير السنابل، وتتكــئ عليها اهداب المجرات). ● وخلال الاعوام ١٩٧٨-٢٠٠٦م شــهدت اليمن عموماً من اقصاها الى اقصاها نهوضاً تنموياً شاملاً، ولهذا لم يكن غريباً ان ينال الرئيس علي عبدالله صالح جائزة رجل التنمية الدولية قبل عدة اعوام نظير الانجازات العملاقة في مضمار التنمية وتطوير القدرات الاقتصادية،وســعيه الدؤوب لتحقيق الرخاء والرفاهيــة والحياة الكريمة لشــعبه. ● وعند الغوص والحديث عن دور فخامة رئيس الجمهورية على مــدى ٢٨ عاماً في ارســاء دعائــم التنمية الدولية قبل عــدة اعوام نظير الانجازات والتنمية المستدامة في بضع وريقات، فالانجازات بحجم الوطن، والعطاء راسخ وكبير، وان ماسنستعرضه في هذا المقام ليس سوى قطرات فــي بحر زاخر من العطاء والانجــازات لهذا الرجل الذي حمل هم أمة. ● وســنخصص هذه الورقة للحديث عن محــور الرئيس علي عبدالله صالح رائد التنمية وباني النهضة اليمنية الحديثة(محافظة حضرموت انموذجاً) لعدة أسباب لعل من أبرزها ماعاشته هذه المحافظة من حرمان وظلم وتجن خلال أعوام ماقبل الوحدة المباركة وماشهدته وتشهده هذه المحافظة اليوم من نهضة تنموية شــاملة برعاية واهتمام خاصين من قبل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح (حفظه الله).

● لقد كانت محافظة حضرموت عشية تحقيق الوحدة المباركة تعاني من صعوبات شتى.. فمشاريع الكهرباء والطرقات محدودة والعجز شبه الكلي في توليد الكهرباء يشــمل ســاحلها وواديها، وبرامج وحصص صرف مياه الشرب للمواطنين في المحافظة محدودة ومقننة ومشاريع التربية والتعليم والصحة رغم انتشــارها الا انها تعاني بعــض الاخفاقات هذا كان بايجاز شديد وضع محافظة حضرموت عشية الوحدة المباركة.

● ففي اول زيارة له بعد تحقيق الوحدة المباركة لمحافظة حضرموت القى فخامــة الرئيس علــي عبدالله صالح خطاباً تاريخياً شــهيراً في مهرجان جماهيري كبير شــهده ملعب الفقيد بار ادم بالمكلا في شهر يونيو ١٩٩٠م خاطــب الاخ الرئيس ابناء حضرموت قائلاً: (انني اتحدث معكم من القلب الى القلب حول القضايا التي تهم المواطنين في محافظة حضرموت وبقية محافظــات الجمهورية، ونحــن نعدكم في القيادة والحكومة اننا ســنعمل مخلصين وبكل المسؤولية وبكامل الجدية علي معالجة كل القضايا التي تهم المواطنين والتي كانت تركة ثقيلة وورثناها من الاســتعمار البغيض والحكم الامامي واثار التشطير). ● واردف قائلاً: (اننا لانحمل عصا سحرية لكي نحقق كل شــئ في اربع وعشــرين ساعة ولكن ســنعمل على معالجة كافة القضايا والمطالب ســواء أكانت في مجــال الاصلاح الزراعي او في مجال الاســكان او في اي مجال آخر وسنواصل المشوار لمعالجة ماتبقى من تلك التركة الثقيلة).

● وبــدأ مشــوار الخير لبشــير الخير: ● مــن يومها بدأ قطــار العطاء والانجاز بمحافظة حضرموت يســير بقيــادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حامــلاً بين ثناياه انبعاثاً حقيقياً شــاملاً ليس لمحافظة حضرموت فحسب بل على امتداد المحافظات الجنوبية والشرقية التي شهدت عقوداً مــن المعاناة والحرمان من ابســط مقومات الحيــاة. ● ولان المعاناة كانت شــديدة على ابناء محافظة حضرموت، فقد اتخذ الرئيس قرارات عاجلة بعودة الحقوق لاصحابها الشــرعيين على قاعدة احتــرام الملكية الخاصة وتوفير مناخات ملائمة ومهيأة لتنشــيط حركة الاســتثمار وجذب رؤوس الاموال الوطنية الى ارض الوطن لتشــارك في بناء الوطن، اضافة الى كل ذلك فقد اولى الاخ الرئيس اهتماماً ورعاية مشــهودة لحضرموت وابنائها، لتعويضها عن سنوات الحرمان والظلم، والشواهد عل تلك الرعاية الكريمة جلية كان اخرها تشــريف محافظة حضرموت بانعقاد الدورة الـ١٧ لمجلس التنســيق اليمني الســعودي بحاضرتها المكلا وهو تشــريف يعكس مكانة ومقــدار حضرموت في وجدان الرئيس ولــه العديد من الدلالات والمعاني فاختيار رئيس الجمهورية محافظة حضرموت مكاناً لانعقاد مجلس التنسيق اليمني الســعودي جاء ليؤكد ذلك العمق التاريخي والاستراتيجي لمحافظة حضرموت فــي اليمن ودورها الريادي في جــذب رؤوس الاموال الوطنية

والعربية والاجنبية الى الوطـــن، فضلاً عن ابراز تلك المكانة التي يجب ان تتبوأهـــا حضرموت بصفتها جزءاً لايتجـــزأ من الوطن اليمني الموحد وهي المكانـــة الطبيعية التي كان يجب ان تحتلهـــا محافظة حضرموت منذ امد بعيد وهذا مادركه فخامة الرئيـــس وأكده غير مره في خطاباته المتوالية، فضلاً عن أن حضرموت شـــهدت خلال ســـنوات الوحـــدة المباركة نقلات نوعيـــة في بنيتها التحتيـــة ونمواً تجارياً وصناعياً مطـــرداً في القطاعات الصناعية والتجارية والاستثمارية والسياحية حيث غدت مؤهلة لاستضافة انعقاد الدورة (١٧) لمجلس التنســـيق اليمني الســـعودي، والتي انعقدت في عاصمتها المكلا الشهر الجاري. انجازات بحجم الوطن: ● وتعد الانجازات التي تحققت لبلادنا تحت قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كبيرة وشـــاملة في كافة المجالات وعلى اســـس وخطط تنموية منظمـــة.. ففي عام الوحدة المباركة اعطى الاخ الرئيس توجيهاته للحكومة بتنفيذ خطط خمســـية جديدة تشـــمل كل ارجاء الجمهورية اليمنية، حيث وضعت الخطة الخمســـية الاولـــى ١٩٩٦-٢٠٠٠م، والثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م واشـــتملت على زيادة الكلفة الاســـتثمارية التي تجاوزت في الخطة الأولى ٨٠٠مليار وتجاوزت في الثانية ١,٥ترليون ريال واعتبرت الخطة الخمسية الأولى فـــي عهد الوحدة تأشـــيرية وركزت على اعطـــاء دور كبير للقطاع الخـــاص في تمويلها وســـعت الخطـــة الأولى الى تحقيق نمو ســـنوي في المتوسط قدره ٧,٢٪ واتسمت هذه الخطة بكونها تعالج مشكلات اقتصادية متفاقمة تقتضي إعادة النظر في الاستراتيجيات السابقة، وتبنت الحكومة بتوجيهـــات ورعايـــة من فخامـــة الاخ رئيس الجمهوريـــة برنامج الاصلاح الاقتصـــادي والمالي والإداري الشـــامل منذ مـــارس ١٩٩٥م وكان من نتائج هذا البرنامج خلال السنوات الخمس مابين ٩٧-٢٠٠٢م، تحقيق معدل نمو ســـنوي بحدود ٥,٢٪ وانخفاظ المديونية الخارجيـــة من (١٠) مليار دولار الـــى اقل من ٤,٩٪ مليـــار دولار بعد مفاوضات ناجحـــة مع نادي باريس، وتحققت زيادة في الاســـتثمارات المحلية الموجهة الـــى التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة من ٢٢١ ملياراً عام ٩٧م الـــى ٢٢٧ مليار ريال عام ٢٠٠٢م، وتحقق الاســـتقرار في الوضع الاقتصادي وســـعر صرف الريال، ونجحت الحكومة بتوجيهات فخامة الاخ الرئيس في احتواء الآثار السلبية الخطيرة لاحداث ١١ ســـبتمبر والاعمال الارهابية التي اســـتهدفت تقويض التنمية

والسياحة والاستثمارات واعتماد بدائل اخرى. حضرموت لوحة بديعة من الانجازات: ● لقد تحققت في محافظة حضرموت خلال ١٦ عاماً من عمر الوحدة المباركة انجازات استراتيجية هامة في البنى التحتية، وشهدت المحافظة حراكاً «تنموياً» متسارعاً في النشاط التجاري والاستثماري برعاية واهتمام فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله-
● وباستعراض سريع لما تحقق من انجازات في المحافظة خلال (١٦) عاماً من عمر الوحدة فان عدد المشاريع التي تم تنفيذها قد بلغ ٢١١٥ مشروعاً، بكلفة اجماعلية بلغ ٢٣٩, ٢٨٧, ٢٩١, ٤٠٠ ريالاً، و٢١٢, ٣٤٠, ١٠١ دولاراً امريكياً ساهم في تمويلها الى جانب الحكومة مصادر التمويل الاخرى الخارجي والخاص والذاتي والأهلي، كما تم تنفيذ ٧ مشاريع مشتركة مع محافظات اخرى بلغت كلفتها الاجماعلية٠٠٠, ٩١٠, ٨٦٠, ٢١ريال و ٠٠٠, ٠٠٠, ١٧٠ دولار امريكي. ● حالياً يتم تنفيذ عدد من المشروعات في المجالات كافة وفي عموم مديريات المحافظة ويبلغ عددها اكثر من ٤١٣ مشروعاً وكلفة اجمالية تقدر باكثر من ٠٠٠, ٧٨٥, ٤٥٥, ٧٨ريال و٠٧٨, ٨٥٢, ٤٢ دولاراً امريكياً، فضلاً على ماشهدته عاصمة محافظة حضرموت المكلا من مشاريع في مجال البنية التحتية لجعلها في مصاف المدن التي تجتذب السياح، كما يجري العمل على تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي لمدينة المكلا الكبرى وغيل باوزير بكلفة تزيد عن سبعة مليارات ريال، ومشروع المياه والصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم بكلفة ٥١ مليون دولار، ومشروع المياه والصرف الصحي لمدينة الشحر بتمويل الماني بكلفة تزيد عن ١٣ مليون يورو، وكذا العمل على زيادة الطاقة الكهربائية في وادي وساحل حضرموت واستكمال دراسة الربط بينهما.
● كما يجري العمل في المشروع السكني السياحي «درة المكلا» ويتبع المجموعة اليمنية للتنمية بكلفة اجمالية تصل الى ٦٠ مليار ريال، وينفذ على ثلاث مراحل والعمل جار في المرحلة الأولى منه المقدر كلفتها بـ١٢ مليار ريال، وشركة اسماك اليمن للمهندس الشيخ عبدالله بقشان بكلفة لمرحلتها الاولى ٣٠ مليون دولار، وقد استكملت هذه المرحلة العام الماضي، ومشروع مصفاة النفط بمنطقة (ضبه) بكلفة لمرحلتها الأولى ٢٠٠ مليون دولار، وتأسيس الشركة اليمنية للاسمنت بالمكلا في ١٦ اكتوبر ٢٠٠٤م بكلفة تزيد عن ٢٦٠ مليون دولار، كما تم انجاز كورنيش المكلا والمحضار

الاول بكلفة تقدر بمليار ونصف المليار والثاني بكلفة مليار و٤٧٠ مليون دولار، فضلاً عن مشروع خور المكلا الذي غدا اليوم معلماً سياحياً هاماً بحاضرة حضرموت المكلا بكلفة اجمالية بلغت ١٣ مليون دولار، فضلاً عن مشاريع الاسماك التي بلغت كلفتها ٣٥٠ مليون دولار. ● وشهدت محافظة حضرموت تطوراً «ملحوظاً» في بناء الطرق الاسفلتية الحديثة، وتنفيذ عدد من مشاريع الربط بين مديريات المحافظة وقد بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها خلال الفترة من عام ١٩٩٠-٢٠٠٤(٧٨) مشروعاً بكلفة إجمالية تقدر ١٢,٩٨٥,٠١٢,٤٧٠,٢٥ريالاً ومن أبرزها تجديد طريق المكلا سيئون بطول ٣٦٠ كيلو متر، كما تم تنفيذ طرق ربط استراتيجية كطريق (صافر-حضرموت) بطو ٣١٠ كيلو متر الذي يربط العاصمة صنعاء بالمحافظة وطريق تريم ثمود شحن الذي يبلغ طوله ٥١٠ كيلومترات وطريق المكلا، سيحوت، نشطون حيث يعتبر هذا الطريق بوابة شرقية ومنفذ تجاري يربط محافظة حضرموت خاصة واليمن عامة بسلطنة عمان ودول الخليج العربي ويعتبر اخر حلقة ربط اسفلتي في الطرق الدولية للمشرق العربي حيث يبلغ طوله ١٦٢ كيلومتر بتكلفة ٢,١١ مليار ريال ويشمل «٤» انفاق تشق جبال فرتك بمحافظة المهرة. ● وشهدت محافظة حضرموت خلال (١٦) عاماً من عمر الوحدة المجيدة تنفيذ مشاريع عديدة في قطاعات التربية والتعليم والصحة والسكان والصناعة والمواصلات والخدمات الاجتماعية والنفط والثروات المعدنية والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاسكان والزراعة والنقل والمواصلات والثقافة والسياحة والتعليم الفني والتدريب المهني والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والتعليم الجامعي، حيث شهدت محافظة حضرموت خلال الفترة الماضية من عمر الوحدة انشاء صرحين علميين كبيرين هما جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الاحقاف الاهلية اللتين ساهمتا في توفير الفرص امام ابناء المحافظة لنيل المعارف في مختلف التخصصات العلمية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث اولى فخامة الرئيس اهتماماً متزايداً بجامعتي حضرموت والاحقاف فجامعة حضرموت تم تنفيذها (٢٨) مشروعاً بكلفة اجمالية بلغت ٦٩٨,٤٣٠,١,٥٣١ ريالاً و١٢,٨٥٧,٥٥٣ دولارا ومن ابرز هذه المشاريع بجامعة حضرموت مشروع مبني كلية الهندسة والتكنولوجيا، ومشروع مبني كلية الطب والعلوم الصحية وقد شهدت مؤشرات التعليم

العالي خــلال الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠٤م تطوراً حيث زاد عدد الكليات من ٦ كليات الى ١٤ كلية والاقســام من ٢١ قســماً الى ٥٠ قسماً كما زاد عدد الطلاب من ٢٠٥٢ طالباً الى ٧٦٤٠ طالباً وطالبة.

الوادي والصحراء وجه جديد:

● مديريات الوادي والصحراء بمحافظة حضرموت بعد ١٦ عاماً صنعت لها الوحدة وجهاً جديداً من مشاريع شتى فقد بلغ حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية منذ عام ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٥م حوالي ٨٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ريال شملت مشــاريع في مجال الزراعة والتنمية الريفية والكهرباء والمياه ومياه الريف والصحة والســكان والتربية والعليم والسياحة التي بلغت مشاريعها المنجــزة كلفة ١,٠٣٨,٣٠٠,٠٠٠ريال، وجميع المشــاريع المنجزة خلال ١٦ عاماً وصل عددها ٤٨٩ مشــروعاً بكلفة ٨٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال و١٤٠ مشروعاً قيد التنفيذ هذا العام بتلكلفة ٢٨,٣٢٢,٥٤١,٠٠٠ ريال. بصمات المجالس المحلية بمديريات حضرموت: ● اســتطاعت محافظة حضرموت علــى الرغم من التجربة المحدودة المكتســبة للمجالــس المحلية أن تخطو خطوات طيبة في الطريق الصحيح نحو اللامركزية وإدارة السلطة المحلية وشــئون التنمية، فخلال هذا العام ٢٠٠٦م استكملت افتتاح مكاتب المالية، والوحدات الحســابية بمديريات المحافظة كافة لمارسة صلاحياتها وفقاً وقانون الســلطة المحلية والتي من خلالهــا برزت بصمات المجالس المحلية في المديريات والمحافظة في عملية البناء والتنمية من خلال الإعداد الجيد للبرامج والخطط والموازنات النابعة من احتياجات ســكان المحافظة، وقد تم إعداد خطة وموازنة المحافظة وحشد الموارد المحلية لها وطرحها موضع التنفيــذ وقد اثمــرت تلك الجهود مجتمعة مضيفــة الكثير من الإنجازات والمشــاريع الخدمية المنتشرة في كافة مدن وقرى المحافظة ويبرز ذلك من خلال المشــاريع التي جرى تنفيذها، منها سفلتت الشوارع ورصفها وإنشاء ٥ حدائق بالمكلا والعمل جار لإ نجاز الدراســات لمشــروع الحديقة الكبرى بالمكلا وإجاز حديقة الوحدة بسيئون وحديقة الأطفال بغيل باوزير وحديقة كبري بالغيل مكرمة من فخامــة الرئيس بكلفة تزيد عن نصف مليار ريال وقــد منحت قيــادة محافظة حضرموت كل الصلاحيــات الإدارية والمالية للمجالــس المحلية بالمديريــات، ومن خلال منح هــذه الصلاحيات قامت بدورها على صعيد إنجاز مشاريع التنمية الحضرية.

حضرموت سياحية:

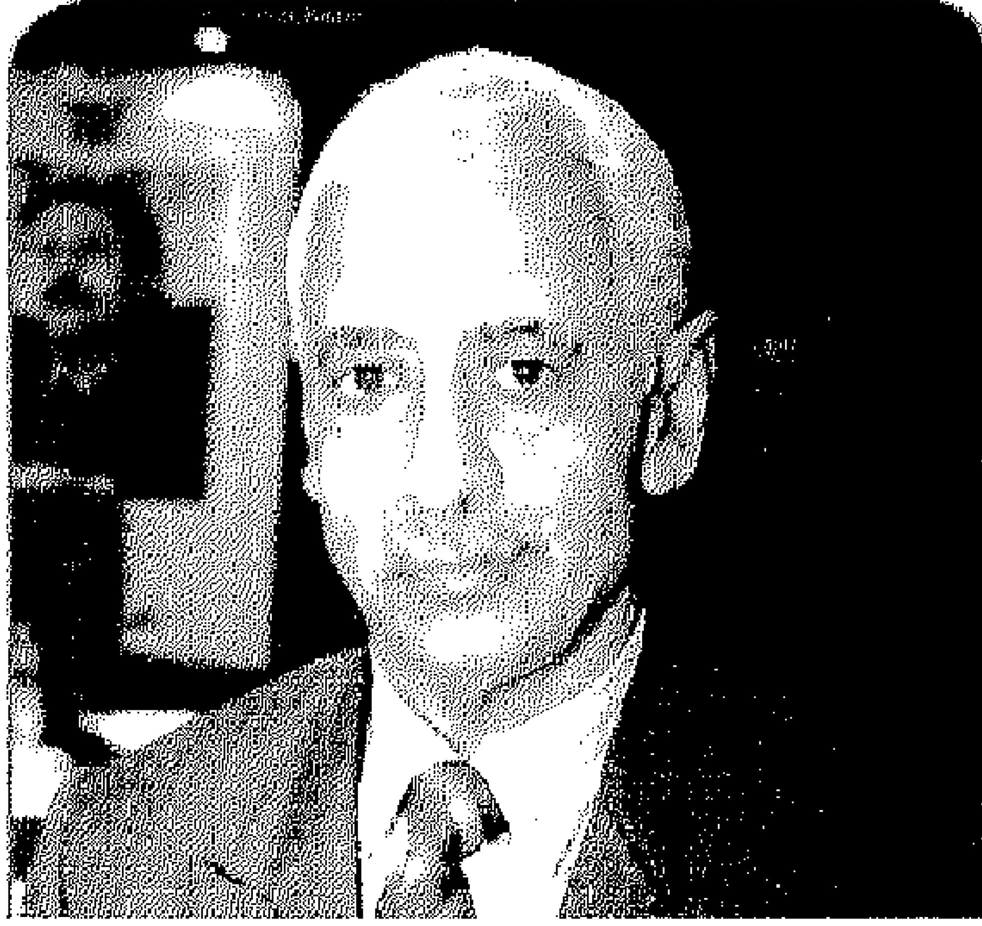
بعد ١٦ عاماً من الوحدة المباركة ازدهر قطاع السياحة بمحافظة حضرموت وانتعش بصورة غير مسبوقة، وتدفقت رؤوس الأموال الوطنية والعربية إلى محافظة حضرموت بهدف الاستثمار الاقتصادي والسياحي في هذه المحافظ التي تستند إلى إرث تاريخي ومقومات سياحية هائلة وعادات وتقاليد وتراث نابض بالحياة وما تنعم به المحافظة من أمن واستقرار وما يتمتع به مواطنوها من طيبة وترحاب بالزوار وميل شديد لسيادة النظام والقانون وليس أدل على نمو هذه القطاع من انتشار الخدمات السياحية في كل المدن الرئيسية، فعشية الوحدة المباركة كان عدد الفنادق في حضرموت لا يزيد عن ٥ فنادق ليرتفع اليوم إلى ٨٠ فندقاً منها (٢٠) فندقاً على مستوى ٣ - ٥ نجوم، وآخر الفنادق التي قام فخامة رئيس الجمهورية بافتتاحها فندق البستان بالمكلا احتفاءً بالعيد الوطني الـ١٦ للجمهورية اليمنية ومن أبرز المقومات السياحية في حضرموت السياحة البحرية والبيئة والعلاجية والصحراوية وتنظيم السلطة المحلية بالمحافظة سنوياً عدة مهرجاهات منها: - مهرجان البلدة بالمكلا. - مهرجان الهجن بثمود. - مهرجان النخيل والسدر. • حضرموت حاضنة فعاليات دولية: خلال السنوات الماضية ونظراً لاستكمال البنى الخدمية لمحافظة حضرموت والتطور والحداثة التي شهدتها المحافظة برعاية فخامة رئيس الجمهورية كانت حضرموت وحاضرتها المكلا وعروس الوادي الأخضر مدينة سيئون حاضنة للعديد من المؤترات الدولية، فقد احتضنت مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت خلال الفترة من ١٠ - ١٢ يناير ٢٠٠٤م فعاليات الندوة العالمية حول التتبع وجودة وحماية بيئة المنتجات السمكية بالمنطقة العربية (انفوسمك) بمشاركة خبراء وطنيين ودوليين ممثلين عن (٩٠) شركة أسماك عالمية من ٢٢ بلداً عربياً وأسيوياً وأوروبياً وهدفت الندوة إلى تحقيق الشراكة بين شركات الأسماك الخاصة في بلادنا ومختلف شركات دول العالم. كما احتضنت حضرموت (مؤتمر العلوم) عام ٢٠٠٣م (ومسابقة الشطرنج العربية) ومؤتمر (اتحاد المحامين العرب ٢٠٠٥م) انعقاد الدورة الـ١٧ (لمجلس التنسيق اليمني - السعودي) في شهر يونيو ٢٠٠٦م ولقد شهدت مدينة المكلا نقلة نوعية عظيمة جعلتها من أجمل المدن اليمنية، وقدمت نموذجاً رائعاً ثقافياً وفنياً عندما احتضنت الاحتفال

بالعيد الوطني الـ(١٥) للجمهورية اليمنية حيث شـهدت المحافظة مشاريع تطويرية هائلة استقطبت الكثير من الأيدي العاملة من مختلف محافظات الجمهورية جسدت لوحة رائعة للوحدة الوطنية ولا زلنا نتذكر كلمة فخامة الرئيـس حين قال:" لقد تقرر أن يقام الاحتفـال بالعيد الوطني الخامس عشر للجمهورية اليمنية في حضرموت تكريماً لأبنائها، حضرموت الثقافة – الحضارة والعلم، وما أشـاهده من لوحة جميلة في حضرموت من ترابط كل أبناء الوطن في إخاء وتعاضد لمسيرة والضمانة لسيرة التنمية والوحدة الوطنية. الرئيس وصناعة التاريخ: ● إن زيارات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيـس الجمهورية لمحافظة حضرموت التي أحبهـا وأحب أبناءها الأوفيـاء الذين بادلـوه الوفاء بالوفاء والحب بالحـب أثمرت إعادة تأهيل وبنـاء ليمن عموماً وحضرمـوت بموجه خاص لمقومـات العصر الحديث فـي مباردة تاريخية ملخصها البناء والتأهيل ولا شـيء غير ذلك فضافت المسـاحة بين الحلم والواقـع وخرج بالوطن اليمني من دولتين شـطريتين متعثرتين في التسـعينيات مـن القرن الماضي إلى طريـق النما والافتتاح والتحديث والتطور من ضباب العزلة الموحشة والاحتراب إلى دولة موحدة قوية تحظى بالاحترام العربي والدولي فإرساء حكم المؤسسات على أسس راسخة، ودفع بالديمقراطية والمشاركة إلى آفاق لم تكن قائمة وفتح المجال أمام الصحافة الحرة على مصرعية وأنقذ الوطن من مأزق خطرة، ومزالق كارثيـة ومتاهـات خبيثة ولهذا نحـن نحب ونقدر فخامـة الرئيس (علي عبدالـله صالح) رئيـس الجمهورية الذي أتقن صناعـة التاريخ في اليمن ووضعها على عتبة التاريخ. ● إننا لا نعبر هنا عن عواطف طارئة سـرعان مـا تزول بقـدر ما نعبر عن حب وتقدير وانحيـاز ناضج منا لفخامته وما يمثله من ثوابت تدافع عن المصلحة العامة مصلحة الملايين من اليمنيين من أبنـاء الوطن مصالح وطنية غالية حققها فخامته للوطن عامة وحضرموت خاصـة. ● إننا نحاول أن نعبر عن رؤى ثابتـة وعن مصالح وطنية حققها فخامته وعن تطوير ونماء شـامل لا يتوقف عن ثقة الشـعب في رئيسيه، وعن تنمية مسـتدامة وعن حاضر ترضى به، ومستقبل لا نخاف منه، وعن مـاض نتخلص مـن أعبائه ولا تتعلق بأطيافه وعـن تحديث عصري وعن عمليةً إعادة تأهيل شـاملة كان صانعها فخامـة الأخ علي عبدالله صالح رئيـس الجمهورية في عالم لا يرحم ولا ينتظر أحداً. المدير العام للإدارة

العامة للإعلام والعلاقات م/ حضرموت

● المراجع:

-كتاب المرحوم / عبدالله البردوني (اليمن الجمهوري). - علي عبدالله صالح قائد ومسيرة إصدار خاصة بمناسبة ربع قرن من العطاء (صحيفة ٢٦ سبتمبر). - حضرموت الوحدة.. بشائر الخير إصدارات صحيفة ٢٦ سبتمبر. - تحت صحيفة الثورة اليمن اليوم الصادر الجمعة ٢٠٠٦/٥/١٩م.



اليمن والامن الاقليمي

• أ.د غيلان الشرجبي

رؤية الرئيس علي عبدالله صالح لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر

انتصار الارادة الجماعية على العواطف المتوترة

●● بسم الله الرحمن الرحيم

القائل: «فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (٤)» سورة: قريش-

وأصلي وأسلم على رسول السلام.. فالإسلام دعوة للسلام.. أما بعد:

فإن الآية أعلاه تضع منهجاً استراتيجياً لحاجة إنسانية أساسية وهي (الأمن الغذائي: أطعمهم من جوع) و(الأمن أو السلم الاجتماعي: آمنهم من خوف).. وإذا كانت هذه العلاقة الجدلية قد من الله بها على قريش قوم الرسول عليه الصلاة والسلام.. وتستدعي طاعته وعبادته شكراً لنعمه واعترافاً بأفضاله وهي كثيرة- بل وتحمل أزلية دعوة سيدنا إبراهيم عليه السلام «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ» سورة: البقرة- الآية:١٢٦..

فإن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وبالتالي فإن هذه العلاقة الجدلية الأزلية تصلح لتحديد العقد الاجتماعي الذي تتعاهد عليه المجتمعات، لتعزيز علاقة الحاكم بالمحكوم ووظيفة الدولة تجاه المجتمع.

والموضوع الذي نحن بصدده يدور في رحاب هذه الوظيفة.. والتي تمثل (قطب الرحى) للمرحلة السياسية التي نعيشها.. وحجر الزاوية في الفكر السياسي الذي انبثق عنها منذ اللحظات الأولى لتولي الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح السلطة ليمثل الأمن والإستقرار (الوصفة السحرية) التي استخلصها مع بداية تجربته في إدارة البلاد للانتقال من دوامة العنف والدمار إلى (ساحة الحوار) فظلت حاضرة في ذهنه عبر متوالية المسار..

ولن استعرض حيوية تلك النقلة الحضارية، والتي شهدنا تحولاتها جميعاً فذاك محور خاص خارج سياق حديثي، ولكن يكفي ان اختصر المسافات والتفاصيل والحيثيات بالتأكيد عل وصف هذه المرحلة بأنها مثلت بداية الانتقال من (الشرعية الثورية) إلى (الشرعية الديمقراطية) على أنقاض نص دستوري يحرم الحزبية شمالا.. ويعتبر أن (لا صوت يعلو فوق صوت الحزب) جنوبا، ومن ثم إقامة أول نظام تعددي رسمي في اليمن.. فالتجربة المؤتمرية دشنت لـ(تعددية داخلية) و(عمل وطني جبهوي) توحدت فيه القوى الوطنية، وبتوافق الاجماع تم صياغة (الميثاق الوطني) وبنجاح التجربة ومصداقية العلاقة وما وفرته من شروط التكامل

الوحدوي والتنوع الفكري والتحاور بدلاً من التناحر، والعيش المشترك بدلاً من العداء المتبادل، للانطلاق إلى تحاور جاد بثقة لا لبس فيها أو محاذير للتعجيل بالحلم اليمني الكبير بإقامة (الجمهورية اليمنية)..

وتلك مقدمة كان لابد منها كمدخل لرؤية إستراتيجية تنطلق من الداخل لتتعامل مع الخارج فـ(فاقد الشيء لا يعطيه) ولا يمكن لزعامة أن تدعي النجاحات الخارجية وحصونها مهددة من الداخل- إن لم يكن العكس هو الصحيح- فالأمن الإقليمي يدعم الأمن المحلي ويعززه، لذلك قيل (ما أصبح بدار جارك أمسى بدارك) وهكذا انطلقت رؤية اليمن بقيادتها السياسية بقناعة راسخه (أن بناء علاقات تفاهم وتنسيق مع دول الجوار ضرورة تكاملية لأمن مشترك واستقرار متبادل)..

وهي نظرة إستراتيجية لهاجس أمني- يتجاوز حدود الأوطان والدول- فهذه الدولة العظمى (أمريكا) ما فتأت تثير الجدل بالحديث عن (أمنها الإقليمي) الذي تجاوز القارات والمحيطات- مع فارق أخلاقي بين من يبني سلامته على أساس الحرص على سلامة الجميع، ومن يتعامل مع الأمن الإقليمي برؤية أحادية تغلب الأطماع الاستعمارية والمصالح الأنانية على القيم الإنسانية والمصالح المتبادلة.وعلى ذكر الحدود فلابد من الإشارة إلى أن اليمن قبل عهد علي عبدالله صالح لم تكن تملك مواصفات دولة إلا مجازاً.. ولن نتحدث عن هشاشة النظام وتعدد الرؤوس داخل الدولة والوجاهات التي ألغت الوجود الاعتباري للدولة- بقدر مانكتفي بتحديد الشروط الاصطلاحية للدولة، وفي مقدمتها :(نظام سياسي ينبثق عن إرادة شعبية، ومجتمع وطني يرتبط بنظام سياسي ينظم علاقاته بإلتزام قوانين متعارف عليها، وحدود سياسية واضحة المعالم لفرض النظام والأمن فيها، وضبط وتنظيم العلاقات والحقوق والواجبات في أوساط رعاياها وبحدود اختصاصاتها والتزاماتها الدستورية، وتوفير موارد والبحث عن مصادر ثروة للاضطلاع بتلك المسؤوليات)، وهي أمور كانت شبه غائبة.. حيث كانت حتى المرتبات والخدمات تعتمد على المعونات والقروض الخارجية وتحويلات المغتربين..

فإذا اعتبرنا أن جهود بناء أسس الدولة محسوبة للأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح لمرحلة ماقبل الوحدة- دون التنكر لإسهامات الآخرين في ذلك- فلكل خصوصياته و(لكل زمان دولة ورجال)، فإن قيام الجمهورية

اليمنية والدفاع عن مشروعيتها خصوصية لا يمكن إلا أن تصب في رصيده الوطني التاريخي مع التأكيد على دور القوى الوحدوية، فلكل إسهاماته النسبية..

ولأن الأمن والإستقرار ضرورة مجتمعية وحاجة إنسانية فإن الاطمئنان إلى الأوضاع الداخلية قد فتح آفاقاً واسعة للإنفتاح على دول الجوار (بترسيم الحدود مع الجارتين عمان والسعودية) ليظل الحوار والحلول السلمية عنواناً للمرحلة بـ(التحكيم الدولي للخلاف مع الجارة ارتيريا في النزاع حول أرخبيل حنيش) ثم (التنسيق مع كل من السودان وأثيوبيا) من خلال (تجمع صنعاء) لتحقيق الأمن في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى (مجالس التنسيق الثنائية) وتعميم هذه السياسة البناءة في التعامل مع المتغيرات الدولية ولكل من هذه المحطات جدواها، لعل أهمها:

١. إن ترسيم الحدود مع الجيران الأشقاء قد أزاح كابوس عقود من التربصات المتبادلة، وشيد على أنقاضها هذا التفاعل الايجابي المطرد القائم على الثقة والتعاون والتنسيق والتكامل- كما أن الترسيم للحدود إنجازاً له مابعده- ولا ندري كيف كان يمكن لدول متماهية الحدود أن تضطلع بدورها في (محاربة الإرهاب) وإغلاق ومراقبة أراضيها لإيقاف التهريب والتخريب، بالسيطرة على الظاهرة أو محاصرتها بجهود مشتركة، يضطلع كل طرف فيها بضبط حدوده، بالتنسيق مع الآخر.

٢. أن أزمة أرخبيل حنيش فتحت الأبواب على كافة الاحتمالات- ومازلنا نتذكر الخطاب التحريضي لبعض القوى والذي لولا حكمة وحنكة القيادة السياسية بعدم الانجرار خلف تلك التحريضات لدخلنا في نفق مظلم،وعواقب لاتحمد ومصير مجهول- أكدت الأيام أن الانسياق لمثل هكذا(مطب) كان أشبه بتورط العراق في الكويت بكل ما أسفر من تداعيات وتدخلات دولية.

٣. لقد ظل القرن الإفريقي ومضيق باب المندب محل أطماع دولية تاريخية فبافتعال الأزمات تتحرك الأساطيل وتحتل الأرض ويفرض الانتداب.. الخ- واستيعابا لهذه الحقيقة فقد ركزت بتقريب وجهات النظر بين(اريتريا والسودان)(اريتريا وأثيوبيا) وكذا الجهود المتواترة لحل الأزمة المزمنة بين الفصائل الصومالية المتصارعة وتحمل الكثير من تبعاتها إلى الحد الذي يصح معه أن نعتبر أن الأخ الرئيس علي عبدالله صالح يعتبرها(الشغل

الشــاغل) لدوره الإقليمي ومن منطلق الهم المشــترك الذي يفرضه واجب الجوار وانعكاس ذلك على الأمن الإقليمي وأخطاره المحتملة محليا.

وإذا كانت بعض الأصوات النشاز تحاول تصوير هذه الجهود وكان دوافعها نفعية بحتة- وليست بدافع تعزيز المصالح المشتركة- فيزعمون بان القيادة السياســية تلهــث خلف الانضمام لمجلــس التعاون الخليجـــي والاتفاقات الثنائيــة مع دوله بهدف الحصول على الدعم والمعونات والمســاعدات فان رصيد(التبــادل التجــاري البيني) ومقارنــة حجم الصـــادرات والواردات يدحــض تلك المزاعم فالمصالح إذا مشــتركة ولصالــح أي طرف كان فهي الأجدى من التبادل الخارجي لتظل علاقة الجوار الحسن والإخوة الأصيلة مكســباً للجميع توطيداً لهذه الروح الأخويــة التجاورية المتجذرة والعريقة يبقى أن أشير إلى أن:هذه الرؤية الإستراتيجية للأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد احتلت بؤرة العقلية السياســية للتعامل مع المحيط الإقليمي ليس فقط بمشاريعه المتتالية لإصلاح الجامعة العربية وحل الخلافات العربية- العربية ســلمياً وإنما تلك التي حسبت على اليمن ودفع ثمنها غالياً بتفرد اليمن في رفض التدخلات الأجنبية في الصراعات العربية- العربية سواء بين(الكويت والعراق) أو غيرهما وإدانة الاحتكام للقوة لحل الخلافات بين الأخوة الأشقاء- وهو موقف متوازن لو بلغ العقول الواعية لانتصرت الإرادة الجماعيــة على العواطف المتوتــرة ولما دفع الجميع ضريبــة تلك الورطة التاريخية.. وهكذا.

سيســجل التاريخ للحكمة اليمانية شــهادة التميز فــي المواقف القيادية الأصيلة المتجذرة في أعماق الأرض اليمانية كاســتحقاق فكري وســلوكي لرئيس بحجم علي عبدالله صالح لتظل شــخصيته مثلاً أعلى للشــخصية اليمانية الحضارية الأصيلة



• اسماعيل الوزير

الحدود
جسور الاخاء والتعاون

جعل من الحدود جسوراً للإخاء والتعاون والشراكة.

شكراً للاخ رئيس الجلسة وشكراً للاخوان في صحيفة «٢٦سبتمبر» على إعطاء هذه الفرصة للحديث عن احد محاور هذه الندوة التي تعقد بعنوان «الرئيس علي عبدالله صالح واتقـان صناعة التاريخ»، وهذا العنوان يتفق مع الحقيقة باعتبار ان الاخ الرئيس امضى حتى الآن ثمانية وعشرين عاماً وحتماً لابد ان يكمل الحد الادنى للرئاسة بالنسبة له وهو ثلث القرن نظراً لما انجزه واصبح فعلاً جزءاً من تاريخ اليمن وجزءاً من تاريخ المنطقة وكل ما مرت به من احداث ومتغيرات.

وبالنسبة للمحور الذي سأتحدث عنه والمتعلق بالحدود التي استطاع ان يحولها الاخ الرئيس الى جسور للإخاء والتعاون اقول: ان هذا فعلاً هو الذي يستهدفه كل الجيران في اي بلد من البلدان بأن تكون الجسور متواصلة عبر الحدود وان تكون هذه الحدود مصدراً للإخاء والتعاون.

ومن الطبيعي ان يكون الحوار بين الدولتين او بين البلدين اساس وجود علاقات متميزة اكثر مما هو بين هذا البلد مع بلدان اخرى غير مجاورة.. غير ان وجود خلاف بين دولة ما مع دولة اخرى على تحديد الحدود بينهما يصبح مصدراً للتوتر والصراع الذي قد يتطور احياناً الى حروب تترك وراءها الكثير من الآثار السلبية على علاقات الشعوب والدول.. ونعرف جميعاً ان اهمية الحدود ازدادت في القرنين الاخيرين بصورة كبيرة عما كان عليه الوضع في الماضي نظراً لتطور مفاهيم وتنوع مظاهر السيادة.. وممارسة كل دولة لسيادتها الامر الذي يتطلب تحديداً دقيقاً لخط الحدود الذي تمتد اليه ممارسة سيادتها على الافراد والعابرين وانتقال البضائع ونفاذ قوانينها وامتداد سلطات اجهزة الضبط القضائي فيها واستخدام اجوائها وكذا استغلال ثرواتها الطبيعية في باطن الارض وفي سطحها وغير ذلك من المهام المعروفة لممارسة هذه الدولة.. وهذا يتطلب ان يكون هناك حدود فاصلة ومحددة بإحداثيات دقيقة.

بينما كانت القضية في الماضي اذا كان هناك يحدث بين اي بلد وآخر كانت في الواقع مشاكل تخوم متقاربة او متقابلة واكثر منها قضية حدود دقيقة يحكمها خط حدودي فاصل باحداثيات دقيقة.. ولأن الانتقال في ذلك الوقت لم يكن يتطلب جوازات سفر لانتقال الافراد وتراخيص لانتقال البضائع وايضاً لم يكن يتطلب جمارك وكانت قضايا الرعي والكلأ والاحتطاب تحكمها العادات القبلية والعادات السائدة لدى سكان تلك

التخوم.

وقد تطور الامر تطوراً كبيراً في ظل مفهوم الدولة الحديثة الى ضرورة ان تكون هناك نقاط محددة وان يكون هناك خط حدودي فاصل بمجموعة احداثيات دقيقة تشكل في مجموعها خط الحدود الفاصل بين دولة واخرى ، وعندما نتحدث عن دبلوماسية الرئيس القائد علي عبدالله صالح في معالجة قضايا الحدود لابد ان ندرك انه ما كان يمكن ان يحقق النتائج الباهرة التي توصل اليها في معالجة مجمل قضايا الحدود مع الجيران في الشرق او في الشمال والغرب، الا لأنه انتهج معالجات حكيمة واتبع خطوات مدروسة واسلوباً دبلوماسياً تطلب الكثير من الجهد والمثابرة سواءً على المستوى الداخلي او الخارجي.. وكان الموضوع متصلاً بشكل مباشر بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية للفترة الماضية كاملة.. باعتبار ان السياسة الخارجية هي انعكاس للوضع الداخلي وكل ما كنت قوياً في الداخل كلما امكن ان تحقق بناء دولة واستقرارا ويختلف الوضع في تفاوضك مع الآخرين حول قضايا حساسة مثل قضايا الحدود.

ولابد ان نستحضر عندما نتحدث عن مشاكل الحدود انه وان كان يمتد اقدم هذه المشاكل حضوراً لدى الجيل الحالي والجيل الذي سبقه الى ٦٦ عاماً ، فإنها في الحقيقة تمتد الى اسباب ومعطيات ترجع الى زمن طويل وارتبطت في نشأتها بأوضاع دولية متغيرة وبأوضاع داخلية غير مستقرة.. الامر الذي يفرض علينا القول: ان مشاكل الحدود اليمنية ليست مسؤولية الجيل الحالي او جيل بعينه.

وبقدر ما كان نتاجاً لغياب الوحدة اليمنية ارضاً وانساناً ووجود عوامل التجزئة والتفكك لليمن الطبيعية اصلاً.. وكذلك نتيجة لاختلالات الاوضاع الداخلية وضعف الدولة المركزية وبروز عوامل وقوى محلية في الاطراف.. ولذلك كله فإن مجمل هذه العوامل كاملة الدولية والداخلية يعود الى ضعف الدولة المركزية وغيرها ونشوء قوى محلية واستمرائها لممارسة السلطة في مناطقها وكذلك وجود مصالح لها مع البلدان المجاورة.. هذا كله شكل مجمل الوضع الذي احاط بقضية الحدود اليمنية والذي برز حضوره في أثر الجيل الحالي والسابق في إطار محدود.

هذه اللمحة حول مشكلة الحدود في الحقيقة تعطينا فكرة لندرك ان ملف الحدود ومشاكلها لم يكن بالامر السهل وخاصة وقد تراكم حولها

قصور كبير في فهم وطبيعة حقيقة كل مشكلة.. وذلك ما يعطي لدبلوماسية الاخ الرئيس علي عبدالله صالح قدراً كبيراً من التوفيق وحكمة بالغة في التعاطي مع كل مشكلة بما يتناسب مع خلفيتها واختيار الاسلوب المناسب لمعالجتها.. ويكفي ان نعرف ان المعاهدات التي كانت تربطنا مثلاً فيما يتعلق بقضية الحدود مع الاخوة في المملكة العربية السعودية ولا اتصور ان هناك ١٪ من المثقفين قد اطلع على نصوص هذه الاتفاقية بالكامل وحللها.. يمكن يكون هناك عشرون الى خمسين فرداً او حتى مائة فرد من المثقفين الذين اجهدوا انفسهم في ان يطلعوا على نصوص هذه الاتفاقية وعلى معايشة خلفيتها وقد نجد البعض يقول: ان اتفاقية الطائف وقعت في الطائف في تهامة ، وهذا منتهى الجهل.. فكان هناك جهل كامل بقضايا الحدود.

ولابد ان نبرز هنا ونحن بصدد الحديث عن دبلوماسية الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الخطوات التي انتهجها لمعالجة قضايا الحدود.. وما يتم استعراضه من خطوات التزم بها وانتهجها الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ،و هذا ليس في إطار المدح ، وقد قال عدد من الاخوان : ان الرئيس في غنى عن المدح وعن تدبيج الوصف والكلام.. ولكن هناك خطوات عملية انتهجت فعلاً في معالجة قضايا الحدود.

وكان الاساس الذي حكم كل هذا هو انتهاج سبيل الحوار.. فكان تناول قضية الحدود لدينا كما نعرف على المستوى الرسمي او حتى على المستوى الشعبي والمقايل الخاصة اشبه بالكفر ان تفكر في قضية الحدود او في كيف ان نحلها والسبب في الاساس هو الجهل بقضية الحدود.. صحيح كان هناك غيرة وطنية لكن لا يحكمها في الاساس المعرفة او الاطلاع.. ولذلك كانت اول مشكلة برزت في الساحة هي المشكلة التي حدثت في المناطق الشمالية عندما بدأ خط شرورة يمضي هناك، وحصلت اشكالات بين قبائل وائلة ويام وحصل تجمع قبلي كبير من كل اليمن مع قبيلة وائلة والاخ الرئيس بادر بارسال وفد الى نجران للتفاهم مع الاخوة في السعودية.. ولكن قبل ذلك اللقاء مع القبائل في داخل البلاد ، حيث كان تجمعهم .. وفعلاً ذهب الوفد وكنت انا احد اعضائه والتقينا مع القبائل وتفهمنا المشكلة ومطالبهم وكانوا ينظرون الى هذه المشكلة كمشكلة قبلية ولكنها في الحقيقة مشكلة بين دولتين.

بعــد ذلــك كان اللقاء مع الجانب الســعودي ، وطلب منهــم ازالة بعض الاحداثيــات التــي كانوا قد انشــأوها ، وهذه اثارت حفيظــة قبائل وائلة ودعوتهــا للنكف القبلي كما هــو معروف في القبائل الاخــرى.. وان هذه مصادر اشكالات واننا نعاني من مشاكل تخريب هنا وهناك ونواجه نظاماً له نهج آخر في جنوب اليمن وقال الاخوة في الســعودية : اننا انشأنا هذه الإحداثيات لاغراض امنية وليس لأغراض سياســية ويمكن ان نســلمكم وثيقــة بهذا .. لكننا ضغطنا واعترضنا فقالوا : اذا كنتم تريدون ازالتها على اســاس ان هذه في ارض يمنية فنحن نقول بأنها ارض سعودية .. واذا كان الموضوع قائماً على اســاس تفاهم اخوي وهذا الكلام كان من الامير احمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية الذي قال:« انا يمكن اتجاوز صلاحياتي واعدكم بان انسفها ولاتخرجون من هذا المكتب الا وقد نسفت لكن بشرط واحد وهو ان تقبلوا مبدأ التفاوض والجلوس على طاولة المفاوضات وليس انتــم كوفد وانمــا من بعد العودة الــى قيادتكم .. نريــد القبول بمبدأ ان نتفاوض بحل قضايا الحدود » .

اذاً لم يكن لدينا وقتها قرار سياســي وليس هناك اســتيعاب للمشــكلة وقــد تحول وضعنا الى وضــع محرج لأنه عندما نقبــل التفاوض على اي اســاس يكون هذا القبول لاتريدون اتفاقية الطائف نقبل بالقانون الدولي .. المهــم اقبلوا مبدأ التفاوض والجلوس على طاولة المفاوضات وطبعاً كان هذا مســتحيلاً ان نقبل بهذا الشــيء .. ومن هذا الموقف تبين الاخوة وتبين الاخ رئيــس أننا امام شــيء لابد ان يكون محل دراســة .. ومن هنا انتهج الاخ الرئيــس خطة جمع الوثائق والدراســة والتمحيص للخلفية التاريخية للظروف ولــكل النصوص التي تحكــم الموضوع على المســتويين الداخلي والخارجي واستعرض مختلف البدائل للتعامل مع هذا الموضوع سواءً على الاســاس التاريخي او على اساس المعاهدة القائمة او على اساس معاهدة جديدة ودراسة كل البدائل والمعطيات والمتطلبات لكل بديل.

وظل هذا الموضوع محل دراســة ونتيجــة لأن معالجته لايتم الا بالحوار وعدم الانفراد بالقرار في قضايا حساســة وهامــة من هذا النوع، ولذلك فقد كان الاخ الرئيس يشــرك الكثير من اصحاب الرأي والاختصاص حتى وصــل الامر الى ان تم عرض الموضــوع برمته على مدى ثلاثة ايام متصلة في لقاء شــمل المجلس الاستشــاري ومجلس الوزراء والقيادات العسكرية

والأمنية في محاولة لاستيعاب المشكلة وكيف هي وما خلفيتها وأين نحن وماذا نريد؟ كان هذا في عام ١٩٨٧م.

جانب آخر وهو رفض اي تفاهم حول قضايا الحدود الى ان يتم الوصول الى اتفاق حول قضية الوحدة اليمنية وكان هذا من اهم الجوانب التي كانت تعطي مبررا منطقياً بأن قضية الحدود لا يمكن ان ينفرد بها اي جانب وكان هناك تفاهم على هذا الشيء مع الاخوة في الجنوب .. وان لم يكن مكتوباً .. ولكنه في الأخير ثبت في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٩م باتفاق موقع ومكتوب عليه التزام الطرفين بهذا، ويومها كان هناك فاصل بين هذا الاتفاق واعلان قيام الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وقد تم الاتفاق على هذا في وثيقة بان لايتم البت في اي قضية من قضايا الحدود الا بتفاهم قيادتي الشطرين او في ظل قيادة دولة الوحدة .. وكان اتفاق القاهرة حول اعادة الوحدة قد نص ايضاً على ان يحدد الدستور حدود الجمهورية اليمنية الجديدة .. فكان هناك التزام بربط قضية الحدود بالوحدة اليمنية وهذا قد اكسبنا كثيراً من الأمور بما في ذلك التأييد المطلق وغير المتوقع المتناهي الذي صدر في تصريح رسمي للملك فهد بن عبدالعزيز عندما التقى به الاخ علي عبدالله صالح في حفر الباطن قبل اعادة تحقيق الوحدة بفترة قصيرة على اعتبار ان الوحدة اقتربت وانه في هذه الحالة سنتعامل مع قضية الحدود.

ولهذا فقد ظلت هذه القضية محل طرح مستمر مع المؤسسات الدستورية واول حكومة للوحدة قدمت بيانها الى مجلس النواب التزمت فيه بمعالجة قضية الحدود مع الاخوة في المملكة وعمان ولم تكن مشكلة الحدود البحرية قد نشأت مع اريتريا رغم انها كانت قضية وملفاً قائماً وموجوداً في وزارة الخارجية ومع كل الرؤساء السابقين ولكنه لم يتم التمعن فيه في كيف يمكن ان يكون عليه الوضع والتفاهم مع اثيوبيا سابقاً ثم اريتريا فيما بعد وظل الموضوع مشكلة.. اذاً فقضية الحدود اثارت الحرب ونشوب الحرب اكثر من مرة وحدثت مناوشات كثيرة واشكالات كبيرة بالنسبة لقضية الحدود .. مع سلطنة عمان كان الاخوة في الشطر الجنوبي سابقاً قبل الوحدة قد بدأوا نوعاً من التفاهم ولكن لم يكن قد تم التوصل الى اتفاق وبنفس القدر كان قد تم استحضار كل الوثائق ومعرفة كل الخلفية والدراسة وطرح الموضوع على المؤسسات الرسمية ثم ايضاً على المؤسسات

الدستورية والقوى السياسية .. ثم طرحه مع القبائل المعنية بالموضوع في الحدود سواءً في المهرة او في وائلة الأمرين معاً على القبائل المتدة على خط الحدود وتم المقابلة واللقاء مع مقادمة المهرة واعيانها وتم طرح كل البدائل والحلول الممكنة التي ستتم لكي تكون هناك قناعة شعبية بالموضوع وهذا ماتم ..

اما قضية الحدود البحرية مع ارتيريا فأنتم تعرفون خلفيتها وكما قلت كان ملف الحدود البحرية قائماً منذ وقت مبكر ولكنه لم يكن محل تناول الى ان انفجرت المشكلة في جزيزة حنيش واتبع الاخ الرئيس تلك المعالجات الحكيمة في الاتصال بالمؤسسات الدولية والقبول بالتحكيم الدولي وتم في هذه الحالة حشد عشرات الآلاف من الوثائق الخاصة بقضية الجزر والحدود البحرية من الداخل والخارج والتي افادت كثيراً امام المحكمة الدولية التي حسمت الموضوع.

كذلك كان لابد من حشد الموقف الدولي وطرح القضية مع كل الوفود الزائرة لليمن او مع كل وفد يزور البلدان الأخرى حول مشكلة الحدود سواءً مع الشمال والرغبة الصادقة في الوصول الى حلول مبنية على اساس لاضرر ولاضرار وكان هذا هو المبدأ الأساسي والشعار الذي افحم الكثيرين في التعامل بان نحل المشكلة لكن لاضرر ولا ضرار .. لانريد ابداً ان نتضرر ولايمكن ابداً ان نتجاهل حقائق دائمة او التزامات سابقة .. وكان لابد لهذا الموضوع ان يرافقه بناء القوات المسلحة والأمن وان يرافقه بناء الدولة وكل ماتم انجازه وكان الحوار في الواقع هو الأساس الى جانب محاولة ترسيخ الوحدة الوطنية والحوار وهو الميثاق الوطني وكل التعاملات التي تمت وترسيخ الامن والاستقرار كأساس للداخل حتى يتم التعامل مع قضايا الخارج وفي القضايا الحساسة مثل الحدود .. وشكراً .



• د/محمد بن محمد الحميدي

اليمــن والأمــن القومــي

صمام أمان للأمن القومي اليمني.

● عانى المجتمع اليمني خلال العقود الأربعة الماضية اضطرابات سياسية وأمنية شديدة انعكست سلباً على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هددت الأمن القومي بصورة خطيرة.. فثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م (في الشمال) افضت الى حرب اهلية مفتوحة طيلة سبع سنوات انقسمت جرائها اللحمة الوطنية وخلقت مشاكل اقتصادية وأمنية واجتماعية لازالت آثارها قائمة حتى الآن. وخلال مرحلة السبعينات وبعد ان استقل الشطر الجنوبي من الوطن دخلت اليمن بشطريها مرحلة جديدة من مراحل الصراع العسكري والسياسي على السلطة وكيفية إدارة شؤون الدولة. وتعالت وتيرة الصراع المسلح بين نظامي صنعاء وعدن على اثر ثلاثة زعماء. الاول: الرئيس ابراهيم الحمدي في ظروف غامضة، والثاني الرئيس احمد الغشمي بحقيبة ملغومة انفجرت في مكتبه بعد ان ارسلت اليه بواسطة مندوب كان يُعتقد انه يمثل الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي الذي لقي حتفه هو الآخر على اثر انقلاب حزبي صغير داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ولغرض الاستحواذ على السلطة. وكانت المحصلة للأوضاع والظروف السابقة: سيادة العنف السياسي وضعف شرعية السلطة وتدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة. واستمرت الاحوال على ماهي عليه متدهورة حتى ظن المراقبون والمتابعون للشأن اليمني من داخل الوطن وخارجه ان الأمن القومي لليمن بشطريه معرض للانتكاس والاهتزاز والحرب الاهلية لاشك قادمة. وشاءت الاقدار ان تخيب هذه الظنون وان يبدأ المجتمع اليمني صفحة من اهم صفحاته التاريخية بعد ان تحقق له الانتقال من واقع الحروب والاغتيالات السياسية والصراع الدموي على السلطة الى واقع السلم والاستقرار النسبي وتحقيق الامن الاقتصادي وبالتحديد في شمال الوطن جاء ذلك التغيير بعد ان وافق الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- على تحمل اعباء الوطن الثقيلة واستلام زمام السلطة في ظل ظروف أمنية وسياسية واقتصادية غير مشجعة تزامن معها الخوف من فراغ دستوري في البلاد عندما اتضح ان أياً من القيادات العسكرية أو الشخصيات الوطنية لم تجرؤ على استلام السلطة. وقد شبه الرئيس علي عبدالله صالح ذلك الإجراء - أي عندما تسلم الحكم -بأن من يحكم اليمن في تلك الظروف الخطيرة يشبه من يقف على رؤوس الثعابين.

في المقابل اعتقد البعض ان الرئيس الجديد للجمهورية العربية اليمنية لن يصمد اشهراً بل اسابيع معدودة وان الرجل يحمل كفنه بيديه، والبعض الآخر راهن ان هذا الرئيس متحمس للسلطة ولا يدري ما يجري على الساحة اليمنية وقليل الخبرة بالاوضاع المتزامنة ولا يعلم مصيره، في حين رأى آخرون ان المقدم الشاب الذي كان حينها قائداً للواء تعز مندفع ومتلهف على الحكم وغير آبه بالواقع المؤلم الذي تعيشه البلاد ومن الصعب عليه مواجهة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية المتدهورة التي لم تستطع اي من الزعامات السابقة منذ قيام الثورة وحتى مجيئه السيطرة عليها او التقليص من حدتها.

غير أن الواقع جاء معاكساً للرهانات السابقة فقد استطاع القائد المنتخب (في تلك الظروف الخطيرة الذي وصفه الكثير من زعماء العرب والعالم بأنه أمل الأمة اليمنية ومنقذها) بذكاء وحكمة غير معهودة وشجاعة مطلوبة حينها التعامل مع المعطيات المؤلمة والتخلص من افرازاتها شيئاً فشيئاً حتى أمكن تثبيت الامن والاستقرار وتحقيق قدر لابأس به من التنمية الاقتصادية وإعادة اللحمة الوطنية التي تفككت على مدار عقدين من الزمن في اعقاب ثورة ٢٦سبتمبر وما نتج عنها من صراع عقائدي وعسكري بين الملكيين والجمهوريين وللأمانة والمصداقية الموضوعية فإن الرئيس علي عبدالله صالح هو اذكى واجرأ واشجع حاكم في تاريخ اليمن الحديث استطاع تحقيق منجزات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية للبلاد، وتمكن في الوقت نفسه من التغلب على عقبات وتحديات صعبة وإغلاق ملفات هامة كانت تهدد الأمن القومي وظلت على مدار من الزمن سبباً من اسباب الاضطرابات السياسية والعسكرية في البلاد.

لذلك وبناءً على ما سبق سوف نتطرق وبايجاز الى قيادة الرئيس علي عبدالله صالح في مواجهة الأزمات والتحديات التي واجهت الوطن منذ توليه مقاليد السلطة وحتى الحاضر على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي واثر هذه السياسة في تحقيق الأمن القومي.

أولاً: مرحلة ماقبل التوحيد (١٩٧٨-١٩٩٠م)

عندما تولى الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- مقاليد السلطة كان الوضع اليمني: الأمني والسياسي والاقتصادي مهزوزاً بصورة عالية جداً، وهو الأمر الذي جعل اهم الشخصيات العسكرية والسياسية والقبلية

حينها تتراجع وتتباعد عن كرسي الحكم الذي أدرك فخامته انه مفخخ ويتطلب بداية تثبيته -اي تأمين السلطة- وضبط الامن والأستقرار وبناء الدولة الذي يستلزم قبل ذلك استقرار النظام بحيث يتمكن من مواجهة المخاطر والتحديات المحيطة به وبالوطن عامة، لذلك كان التوجه قوياً وفورياً نحو اعادة اوضاع وترتيب اجهزة الامن والدفاع وبصورة يجعلها قادرة على تأدية المهام المنوطة به على اكمل وجه، وفي الصدد نفسه تم اختيار العناصر المخلصة والموثوق بولائها الوطني لقيادة وتنظيم اجهزة الأمن والدفاع والاستثمارات وبحكم متطلبات الامن ذاتها.

وفي المقابل تم تطهير مؤسسات الجيش والأمن من العناصر المخربة والمشكوك في ولائها الوطني. خاصة بعد ان تم اجهاض اكبر محاولة انقلابية جرت ضد الرئيس علي عبدالله صالح في اكتوبر ١٩٧٨م من قبل بعض العناصر العسكرية والامنية (من الناصريين) المدعومة من نظام الجنوب وقتها.. وتمكن النظام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح بعد هذه المحاولة من تثبيت نفسه والمحافظة على اركان الحكم في ظل ظروف شديدة الخطورة، مما اثار دهشة الكثير من الداخل والخارج الذين راهنو على فشل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح وتوقعوا انهيار نظامه بصورة مماثلة للانظمة والقيادات التي سبقته، وفي الحقيقية استطاع الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- احكام السيطرة على اجهزة الدولة الامنية والعسكرية والاستخبراتية بصورة كافية ومطلوبة حينها لاستقرار النظام والدولة.. ومن منطلق رؤيته ان استقرار النظام وتأمين دائرة السلطة هو الركيزة الاساسية والاولى لتحقيق الامن القومي للدولة. ولا يمكن صنع الاستقرار واحداث التنمية الاقتصادية وتنمية الاحوال الاجتماعية في ظل نظام مهزوم ومعرض للسقوط في أيّة لحظة على غرار ما حدث للأنظمة السابقة، في مقابل هذه الشدة وقوة الاحكام الامنية والعسكرية، فمنهج الرئيس -حفظه الله- سياسة مرنة يغلب عليها السماحة والعفو بحق من تحفظ على حكمه وعمل على مواجهته. أبدى القبول للتفاوض مع كل من يختلف مع سياسته ونظامه سواءً من الداخل اليمني او من خارجه.. وتمكن بهذه الحكمة والدبلوماسية العقلانية من اقناع الخصوم قبل المناصرين له بأنه امل الأمة اليمنية ومنقذ الوطن من محنته ومأزقه الدورية منذ قيام الثورة في ١٩٦٢م وحتى مجيئه.

بعـــد ذلك قرر الرئيس علي عبداللـــه صالح تأمين الجبهة الجنوبية التي كانت مستقلة على أثر مصادمات الحدود الشطرية مع الجنوب في فبراير ١٩٧٩م، فقد تم التوقيع مع نظام عدن على بيان الكويت الوحدودي (مارس ١٩٧٩م) وبالشـــروط الجنوبية مع علمه التام بأن هذه الخطوة كانت لاتثير فرح القـــوى التقليدية والمحافظة في الداخـــل اليمني والجوار الخليجيي. خصوصـــاً إذ كان الماركســـيون حجر الزاوية في الوحـــدة. غير ان الرئيس علي عبدالله صالح كان يدرك ان موافقته على البيان تتيح له كسب الوقت وتدعيم مواقفه الداخلية.

ثـــم تفرغ خلال هـــذه الفترة لمواجهة آخر عقبات الامن والاســـتقرار في البلاد والمقصود بها حرب العصابات الماركســـية في المناطق الوســـطى في شـــمال اليمن من خلال محاورة قادة هذه القـــوى ومجابهتهم في الآن معاً طيلة الفتـــرة ١٩٧٩-١٩٨٢م وكانـــت المحصلة إحتواء نشـــاط هذه القوى وإدمـــاج أهـــم قاداتها في بعض اجهـــزة الدولة ليتم اغـــلاق ملف من اهم ملفـــات تهديد الامن الوطني للدولة، حينها وبعد ان تحقق الأمن النســـبي للجمهوريـــة العربية اليمنيـــة، حرصت القيادة السياســـية ممثلة بزعيمها الرئيـــس علي عبدالله صالح اعطاء التنمية البشـــرية والاجتماعية أولوية هامة فقد شـــهدت البلاد في عهده للمرة الاولى تأســـيس مشـــاريع هامة اساسية في دعم متطلبات الامن الاقتصادي والاجتماعي مثل بناء السدود (كان من اهمها بناء سد مارب) وتوسيع شبكة الطرقات في مختلف ارجاء المـــدن اليمنية وبناء المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية وكذا التوســـع في خدمات الطبابة والمياه والكهرباء والتلفنة والمواصلات، البرية والجوية، تزامن مع هذه المنجزات افساح المجال للديمقراطية وتفعيلها على الساحة اليمنية وكانت البداية أوائل الثمانينات (١٩٨٢م) مع انشاء المؤتمر الشعبي العام الذي ضم مختلف القوى السياســـية في البلاد وكان له اثر بالغ ومهم فـــي اســـتيعاب الصراعات السياســـية بين تلك القوى في اطار مؤسســـي معتـــرف به وتحويلهـــا من صراعات مع الدولة ونظام الحكم مباشـــرة الى صراعٍ تنظيمي وحزبي، وهو الامر الذي استنفذ طاقة تلك القوى وتحويلها بعيداً عنِ المواجهة المباشرة مع الدولة.

واجمالاً وبناء على ماســـبق يمكن القـــول ان اليمن حققت في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالـــح قبل التوحيد انجازات مهمة في مجال الامن

والدفاع والاقتصاد والثقافة والتعليم وغيرها من المجالات والغايات التي جعلت لليمن وضعاً سياسياً مهماً داخل المنطقة العربية وعلى مستوى الدائرة العالمية، وخاصة بعد ان اصبح اليمن عضواً فاعلاً ومتفاعلاً في النظام العربي بعضويته في مجلس التعاون العربي الذي تأسس عام ١٩٨٩م وضم في عضويته كل من مصر والعراق والاردن.. وكذا بقدرته على لعب ادوار هامة في المصالحة العربية كما فعل في وساطته الناجحة لاحتواء الازمة المصرية - الليبية عام ١٩٨٧م، ومساعيه الناجحة الداعية الى عودة مصر الى النظام العربي، في الوقت نفسه كانت القيادة السياسية اليمنية تعمل بدقة بالغة على اقامة علاقات يمنية متوازنة وفاعلة مع العالم الخارجي في الشرق والغرب وهو الذي اكسب اليمن احترام ودعم المنظومتين الشرقة والغربية معاً، وهذا المكسب ماكان ليحدث مع ايّة دولة اخرى خلال الحرب الباردة بعد ان توزعت اطراف العالم ووحداته فيما بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي في حين كان لليمن اسلحة ومعدات عسكرية وخبراء من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية في الوقت نفسه، ولعلّ هذا الامر كان يعكس السياسية الحكيمة والخبرة القيادية للاخ الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- الذي استطاع احتواء الخصوم وتوحيد اللحمة الوطنية في الداخل وفي الخارج اقامة علاقات متوازنة وجيدة مع اقطاب العالم المتباينة ثقافياً وسياسياً.

وبموجب ماسبق تحقق الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي والامني الاجتماعي للجمهورية العربية اليمنية وهو الامر الذي كان له اثر بالغ في الدفع بعجلة اعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي تمت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بعد حوارات ومباحثات وخطوات ديمقراطية وعلى مدى عقد من الزمن (١٩٧٩-١٩٨٩م).

ثانياً: مرحلة مابعد التوحيد (١٩٩٠-١٩٩٤م)

١- على الصعيد المحلي:

كان من المفترض بعد تحقيق الوحدة اليمنية وزوال مجمل التحديات والمخاطر التي كانت تهدد قيامها ان يتحقق الامن القومي على نحو مثالي، وعلى اعتبارات اولها: ان عوامل التشطير والتجزئة وما رافقها من ازمات واضطرابات سياسية وعسكرية قد انتهت وثاني هذه الاعتبارات: ان الوحدة تحققت بوسائل سليمة وحوارات ديمقراطية بناءه استمرت عشر سنوات

اعتبرت اللبنة الاولى لقيام دولة ديمقراطية والخطوة الاولى في تاريخ اليمن للتداول السلمي للسلطة. وثالث هذه الاعتبارات كون اليمن يمتلك القاعدة البشرية الواسعة والثروات المعدنية الوفيرة والموقع الجغرافي المتميز والقوة العسكرية القادرة على حماية الوطن ومصالحه.

غير ان الواقع جاء مغايراً لما كان يفترض ان يكون بعد ان عصفت بالبلاد بعد العام الاول للتوحيد أزمة سياسية حادة بين اطراف القرار الوحدوي الشجاع (حزب المؤتمر الشعبي العام- الحزب الاشتراكي اليمني) كانت اسبابها في مجملها تتعلق بقضايا امنية تزامنت مع موجة من العنف والاغتيالات السياسية طالت رموزاً وشخصيات من الاحزاب الحاكمة. وقضايا اخرى تتعلق بدمج الجيش والاجهزة الامنية التي لم تدمج بسبب تقديم موعد اعلان الوحدة ستة اشهر عن الموعد الذي كان مقرر قيامها فيه (نوفمبر ١٩٩٠م).

(غير ان هذا العامل لم يكن السبب الرئيسي لعدم استكمال عملية الدمج فقد اتضح لاحقاً ان عملية الدمج لم تتم بسبب حسابات وتصورات امنية رسمية كل حزب لنفسه في مواجهة الآخر) فضلاً عما سبق لاحت بوادر خلاف بين الحزبين الحاكمين حول امور تتعلق بعوائد النفط.. وتمديد فترة الفترة الانتقالية، وموقع القوى المحافظة في السلطة.

ثم تعممت الازمة السياسية الى ازمة اقتصادية واجتماعية وامنية سرعان ما تحولت الى مواجهة عسكرية صيف ١٩٩٤م بين القوات الشرعية والقوى الاشتراكية مالبثت ان تطورت الى حركة انفصالية فاشلة تولى مسؤوليتها الطرف الثاني في صنع الوحدة (الحزب الاشتراكي اليمني).

غير ان الانفصال انهار لأن غالبية اليمنيين اجمعوا على التنكر له ولأن القيادة السياسية بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح رفضته بقوة وعملت بحزم على اجهاضه بعد ان تحقق النصر الكامل لقوات الوحد.. ليتم اغلاق ملف الانفصال وتحسم الازمة بصورة كاملة.. وبرغم ان الامن القومي حينها تعرض لهزة وشرخ عميق -اقتصادياً واجتماعياً -مازالت اثاره حاضرة حتى اليوم.

الجدير ذكره ان القيادة المؤتمرية بقرار من رئيسها الرئيس علي عبدالله صالح حرصت منذ بداية الأزمة على اتباع اسلوب التهدئة والمرونة المبنية على الحاذير والاستعداد لأية احتمالات طارئة بما فيها المواجهة

العسكرية.

فقد قدم الرئيس وحزبه تنازلات تلو التنازلات في سبيل إحتواء الازمة وتجنيب البلاد خطر الحرب والتشطير من جديد. والواقع ان التنازلات المؤتمرية للاشتراكي كانت قد بدأت منذ قبل الازمة منذ وافق الرئيس علي عبدالله صالح على مناصفة الاشتراكي في السلطة برغم الفارق الديمقراطي الكبير (١٦مليوناً -٢ مليون) وبرغم ان الاشتراكي قبل التوحيد بأسابيع معدودة كان على حافة الانهيار ولايشكل قوة تذكر في الحقل الدولي في اعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الانظمة الشيوعية، وكان يبحث عن مخارج وحلول لبقائه على الخارطة السياسية والوحدة افضل خيار والمنفذ الوحيد لنجاته.

واستمرت التنازلات المؤتمرية للاشتراكي طوال الفترة الانتقالية بدءًا بالموافقة على اقرار دستور الجمهورية بالشكل الذي يريده الحزب الاشتراكي وبرغم معارضة قاعدة شعبية عريضة على بعض بنوده، وانتهى بالموافقة على تمديد الفترة الانتقالية، وعلى التغاضي عن الكثير من التجاوزات الاشتراكية التي تتعلق بقضايا مالية وقانونية وادارية وأمنية كان اخطرها المظاهرات الشعبية الخطيرة والكبيرة واحدث الشغب الواسعة نهاية العام ١٩٩٢م التي تورطت فيها قوى اشتراكية هددت الامن العام وتضررت فيها مصالح ومؤسسات عامة وخاصة ولم تتوقف الا بتدخل الجيش والوحدات الخاصة، ثم ترسخت تنازلات الرئيس علي عبدالله صالح للحزب الاشتراكي وقيادته بعد الانتخابات البرلمانية الاولى ابريل ١٩٩٣م التي هزم فيها الحزب الاشتراكي وحرم بموجب نتائجها من المناصفة في السلطة ولكن بقرار من الرئيس الشرعي للبلاد ظلت القيادات الاشتراكية في مكانها وبنفس الاهلية السابقة لعلّ ذلك يرضيها ويطوي الازمة التي هددت الامن الوطني ويجنب البلاد والعباد خطر الحرب والفتنة ويحافظ على المنجز الوحدوي الذي اعتبره الرئيس علي عبدالله صالح اهم منجز في تاريخ الشعب اليمني وفي تاريخه الشخصي ويستحق التضحية وأية تنازلات مهما كانت مؤلمة.

لكن الواقع والحال كان يتجه باتجاه تصعيد الازمة وتقريب خطر الحرب ولحسابات رسمها الاشتراكي في نفسه لعل اهمها أن المواجهة العسكرية المحدودة قد تفضي الى تدخل اقليمي ودولي يعقب ذلك ضغط سياسي

عربـي وعالمي يؤيد قرار الانفصال مـا دام الازمة قد وصلت الى المواجهة العسـكرية التي تهدد الامن والاسـتقرار الاقليمي والعالمي، حينها يتمكن الاشـتراكي من حكم الجزء الذي كان يحكمه من قبل ويسيطر على ثرواته التي قد رأى أنه بها سيصبح في مصاف الدول الخليجية.

ولابد ان الرئيس - حفظه الله - كان يعرف نوايا الاشـتراكي خاصة بعد ان خسـر موقعه السياسـي الكبير الذي كان يمثله قبل اجراء الانتخابات، فعمل على تحريك الوسـاطات المحلية والاقليميـة والعالمية لتجاوز الازمة وخطر الحرب الوشـيكة التي كان يخشـى من وقوعهـا الاضرار بمصالح البلاد والعباد، لكن كل المحاولات فشـلت بما فيها المحاولة الشـهيرة التي تبنتها مجموعة القوى السياسـية المنبثقة من الاحزاب الحاكمة والمعارضة على حد سـواء، والتي تم احياؤها في ١٢/١١/١٩٩٣م، بموافقة السـلطة واصرار الحزب الاشتراكي، وتبلورت مبادرتها بوثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها في عمان برعاية الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية رحمه الله (فبراير ١٩٩٤م) وسط حضور شخصيات رفيعة المستوى محلياً وعربياً ودولياً.

بعـد ذلك بات خيار المواجهة العسـكرية هو الخيـار الاكثر حظاً وتأكد ذلك بعد لقاء صلالة الاخير بـين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سـالم البيض برعاية السـلطان قابوس (ابريل ١٩٩٤م) واشـترط النائب عودة القوات المسـلحة للطرفين الى حدودها السـابقة قبل التوحيد وهو ما اعتبرته السـلطة المركزية بداية التشـطير ولا يمكن قبوله واعقب ذلك مصادمات عسكرية محدودة وواسعة بين بعض الوحدات العسكرية للطرفين لتشمل الحرب الشاملة في الرابع من مايو ١٩٩٤م لتنتهي بذلك كل الامال السـلمية والتطلعات الديمقراطية لحل الازمـة والحرب التي تطورت الى حركة انفصالية فاشلة بقرار شمولي من القيادات العليا للحزب الاشتراكي فـي ذكرى العيدا لرابع للتوحيد اليمني، لكن الرئيس الشـرعي للبلاد ظل ينـادي بالحوار والتفاوض بشـرط ان يكون المرتكز لذلـك الوحدة اليمنية وأبدى الاستعداد للعفو اذا تم الرجوع عن قرار الانفصال والاحتكام للحوار والايمان بنتائج الانتخابات البرلمانية والعمل سوياً على تحقيق الامن للبلاد والعباد.

هذه المبـادرة كانت في ظل تحقيق انتصارات باهرة للجيوش الشـرعية

تؤكد هزيمة القوات الاشتراكية وسرعة الحسم تزامناً مع اصدار قرار العفو عن الجنود والضباط المغرر بهم وجميع القيادت الاشتراكية باستثناء القيادات العليا التي تولت ادارة الازمة وحولتها الى حركة انفصالية، ترافق ذلك ايضاً مع قرار الرئيس القائد علي عبدالله صالح بمعاملة الجنود الاشتراكيين معاملة حسنة من حيث المعالجة للمصابين منهم وطريقة استسلامهم وتسريحهم وتأمين رجوعهم الى عوائلهم وهذا القرار كان له اثر بالغ في استسلام الكثير واصطفاف بعضهم ضمن الوحدات الشرعية، الامر الذي ساعد على سرعة النصر وبسهولة لم تكن متصورة لتترسخ بعد ذلك الوحدة وتقف على ارضية صلبة.

٢- على الصعيد الخارجي:

في المحصلة العامة حققت اليمن خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٢م) انجازاً هاماً في المجال الجغرافي، فقد تم التوقيع على ترسيم الحدود اليمنية - العمانية وبموجب رؤية الرئيس علي عبدالله صالح (لا ضرر ولا ضرار) وتم اغلاق ملف الحدود الشرقية الجنوبية.

كما واجهت اليمن بعد اسابيع معدودة من قيام الوحدة اليمنية ازمة اقليمية خطيرة هي ازمة الخليج الثانية وتطور ذلك التحدي الخطير بعد اندلاع الحرب بين العراق والقوات الامريكية - البريطانية وحلفائها من العرب والعجم.

وبعد النصر الذي تحقق للفريق الاخير عوقب اليمن سياسياً واقتصادياً من قبل بعض الاطراف الخليجية والولايات المتحدة الامريكية التي رأت ان السياسة اليمنية كانت معادية لهما ومساندة للعراق برغم انها سياسة متزنة وحريصة كل الحرص على المصلحة العربية العليا مضمونها ان يحل الخلاف داخل الدائرة العربية وتستبعد الحلول الخارجية ويعاد النظر في القرار الذي تم اتخاذه في القاهرة في ١٠ اغسطس ١٩٩٠م و الذي يسمح بتدخل اجنبي لمعالجة الازمة.

لكن اليمن تعرض لضغط سياسي واقتصادي خطير كان من الصعوبة تحمله لولا سياسة التهدئة والاتزان التي مارستها القيادة السياسية لتستطيع اليمن الخروج من ذلك المنعطف الخطير ويستطيع الشعب تحمل وامتصاص التحدي الذي شكل حينها مصدراً خطيراً لتهديد الامن الوطني برمته.

واجمـالاً يمكن القول ان الفترة الممتدة من (١٩٩٠م - ١٩٩٤م) كانت اهم الفتـرات في تاريخ الشـعب اليمني، ففي بدايتها تحقـق حلم وطني كبير تمثـل بتحقيق الوحدة اليمنيـة وفي أواخرها تعرض هـذا المنجز لتهديد بليغ على اثـر الحرب ومحاولة الانفصالية صيف ١٩٩٤م والواقع يشـهد والتاريخ يسـجل اهمية دور الرئيس علي عبداللـه صالح في ادارة الازمة ومعالجتها خطوة بخطوة بحكمة بالغة وبصيرة نافذة ادت في نهاية المطاف الى المحافظة على منجز الوحدة اليمنية صمام الامان للامن القوي اليمني، كما نسـتطيع القول ايضاً ان قرار المواجهة العسكرية الذي اتخذه الرئيس علـي عبدالله صالح برغم سـلبياته الاجتماعيـة والاقتصادية كان القرار الامثل لانه أحبط مسيرة الانفصال واغلق اهم ملف هدد الامن الوطني في تاريخ اليمـن الحديث وكان الخيار الاخير الذي فرض فرضاً عليه وتحمل مسـؤوليته في سبيل المصالح العليا للبلاد والعباد. ويجدر بنا هنا ان نذكر حديـث الرئيس علي عبداللـه صالح بصدد ذلك «لم نكـن نريد الحرب، والوحدة تسـتحق بنظرنا كل التضحيات، كنا نريد ان تسـوى الامور بطرق سـلمية وبذلنا جهوداً حثيثة في هـذا الاتجاه واعطينا كل الفرص اللازمة للحلول السياسية تجنباً للحرب.

اجبرنـا على دخول الحرب لاننا نعتبر الوحدة قضية القضايا في اليمن، فهي مسـتقبلنا الوطني وعندما نبني وطناً نبنيه ليس فقط للجيل الحالي وانمـا لكافة الاجيـال القادمة.. والوحـدة تخدم مصالـح كل اليمنيين.. والانفصـال يضر بمصالح كل اليمنيـين، ولو نجح الانفصال لاصبح اليمن مريضاً من جديد بسرطان التشطير، ولتطلب الامر عشرات السنين للعودة الى الوحدة.

تخلصنا من مرض التشـطير عام ١٩٨٩م فـأراد البعض ان يعود له من جديد، نجحنا في تجنبه وسـنعمل على تحصين انفسنا ضد التشطير مع كل ابنائنا في كل المحافظات، شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً، لقد عاد التاريخ اليمني لينسجم مع الجغرافيا ولن يحدث انفصال بينهما بعد اليوم».

هـذا الحديث مقتبس من لقاء صحافي للرئيس علي عبدالله صالح بعد حرب الانفصال مع الصحافي العربي البارز فيصل جلول.

ثالثاً مرحلة ما بعد حرب ترسيخ الوحدة (١٩٩٥م - ٢٠٠٣م)

عرفت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤م - ٢٠٠٣م تحولات هامة فيما يتعلق

بأمن اليمن الوطني على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعلى ضوء تطــور الازمة الاقتصادية الخانقة التــي واجهت البلاد بعد الحرب والتحديــات الامنيــة الحادة التي مــرت بها البلاد بعد ان شــهدت اليمن ممارســات عنف وارهاب منظم لاسباب ودوافع سياسية وعقائدية متعلقة بالمحيط الداخلي والخارجي بدأت منتصف التســعينات وتطورت بشــكل خطير في اعقاب احداث الحادي عشــر من سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الامريكية، وتورطت فيها قوى معارضة للنظام في الداخل والخارج، وبعض الجماعات الاســلامية المناهضة للوجود الامريكية وسياســته تجاه الامة العربية والاسلامية.

ووسط هذه التحديات قادت سياسة الرئيس علي عبدالله صالح المتميزة الى نتائج هامة في الشــأن السياســي والاقتصادي والاجتماعي والامني نحاول ذكر اهمها فيما يلي:

١- كان للقــرار الاقتصادي الشــجاع الذي اتخذتــه الحكومة الإئتلافية (حكومة المؤتمر الشــعبي العام - وحزب التجمع اليمني للاصلاح) بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح بضرورة الارتباط والشــراكة مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتصحيح الاوضاع الاقتصادية المنهارة انعكاســات ايجابية بعد ان تم السيطرة على حدة الازمة الاقتصادية نسبياً على ضوء انخفاض العجــز في الميزانية العامة عمّا كان عليــه بعد الحرب وتمكنت الدولة من تثبيت ســعر الصرف وتســديد جزء كبيره من مديونيــة اليمن الخارجية واستكمال بعض المشــاريع التنموية المجمدة، كما توسعت في الوقت نفسه مشاريع في التنمية الاجتماعية وفي البنية التحتية وخاصة في المحافظات الجنوبية والشــرقية (التي كانت فيما مضى محرومة من التنمية) ومنتظر ان تتوسع مســيرة البناء الاقتصادي في المستقبل القريب في حال تقيدت الحكومة ببرامج الاصلاحات الاقتصادية بدقة متناهية والتزمت في الوقت نفســه بمحاربة الفساد والافســاد والاهدار للمال العام ومعالجة الاخطاء الاقتصادية الماضية ووضــع التصورات والحلول الكفيلة بمواجهة تحديات الاقتصادية العالمية المتمثلة بالعولمة والتكتلات الاقتصادية العالمية.

٢- التزمت القيادة السياسية بممارســة الديمقراطية نهجاً وسلوكاً بعد ان اعتقد البعض أنه من الســهل على الرئيس علي عبدالله صالح ونظامه العــودة الى الشــمولية في ظــل النصر الذي تحقق له بعد حرب ترســيخ

الوحدة صيف ١٩٩٤م.
٣- قادت سياسة الرئيس علي عبدالله صالح الهادئة والمرنة الى تحقيق انتصارات باهرة فيما يتعلق بتحديات حدود اليمن البرية والبحرية بعد ان استطاعت اليمن رسمياً وبموجب مواثيق دولية التأكيد على احقية وسيادة جزر حنيش للاقليم اليمني وتم انسحاب القوات (المعتدية) الارتيرية منها بدون استخدام وسيلة القوة والحرب التي كان يراد لها ان تكون لغرض زعزعة الامن والاستقرار في المنطقة، كما استطاعت اليمن في الوقت نفسه وبنفس النهج والاسلوب السياسي المتميز للرئيس علي عبدالله صالح التوصل مع الاشقاء في المملكة العربية السعودية التوصل الى اتفاق ينهي مشكلة الحدود المزمنة للبلدين وعلى ضوء اتفاق جدة الاخير الذي تم التوقيع عليه في ١٢ يونيو ٢٠٠٠م بحضور الرئيس علي عبدالله صالح واخيه خادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز و الذي مثل انتصاراً لسياسة السلم والحوار والدبلوماسية الذكية التي نهجها الرئيس علي عبدالله صالح بصدد هذه القضية التى استمرت اكثر من سبعة عقود من الزمان تهدد امن واستقرار البلدين.
٤- نهجت القيادة السياسية اسلوب مزدوج لمواجهة تحديات العنف والارهاب التي واجهت البلاد، فمقابل القوة والحزم ضد الجماعات والقوى التي تورطت في اعمال ارهابية استهدفت الأمن والاستقرار المحلي والمصالح والوجود الاجنبي في اليمن، التزمت القيادة السياسية بالعدالة والمرونة بحق من يشتبه بانتمائهم لهذه القوى ولم يتورطوا في اعمال مخلة بالامن والاستقرار في البلاد، فقد تم مؤخراً الافراج عن الكثير من المنتمين لهذه الجماعات بعد التأكد من التزامهم فك الارتباط بهذه القوى فكرياً وعملياً واستعدادهم العمل مع باقي افراد المجتمع وبما يؤدي الى تحقيق امن المجتمع وتطوره، في الوقت نفسه استطاعت الاجهزة الامنية السيطرة على التحديات الامنية التي تمثلت فيما سبق بظواهر الخطف وقطع الطرق والتفجيرات التي استهدفت المصالح اليمنية والاجنبية في آن معاً.
٥- ارتبطت اليمن مؤخراً مع الولايات المتحدة الامريكية بروابط امنية ضرورية لأمن واستقرار البلدين وقد كان لهذا القرار اهمية عالية فقد جنب البلاد مؤامرات وقرارات خطيرة كان يراد لها ان تكون استهدفت الامن اليمني على ضوء الاتهامات المغلوطة لبعض الدوائر الامريكية

والصهيونيــة المتشــددة (التي تتحفظ على سياســة اليمــن القومية تجاه القضايــا العربية) بأن اليمن متســاهلة في مكافحــة الارهاب وملاذ آمن لافراد تنظيم القاعدة، كما حققت اليمن من هذا التعاون اســتفادة هامة من حيث الخبرة والتكنولوجيا والمعلوماتية، في الوقت نفســه جنبت البلاد التدخل والمس بالسيادة اليمنية.

٦- على صعيد التضامن العربي في مواجهة التهديدات الاقليمية والدولية اكدت اليمن بلسان قائدها على ضرورة زيادة التضامن والتفاعل بين وحدات النظام العربي للبحث عن حلول ومخارج لحالة الانحسار والانكسار القائمة، والتشرذم الذي تعيشه الامة العربية في ظل التحولات الامنية والاقتصادية العالميــة الحاضرة، وقد تحققت اولى هذه الخطوات بموافقة جميع الدول العربية علــى الغاية اليمنية بضرورة دورية انعقاد القمة العربية لمناقشــة القضايا والتحديات التي تواجه الامن القومي العربي.

٧- فيما يتعلق بسياســة اليمن الدولية حرصت اليمن على اتباع سياسة التعاون العالمــي وتعميق الترابط بين اليمن ومختلــف دول العالم وخاصة التــي ترتبط مع اليمن بروابط اقتصادية هامة لتقويم وتصحيح مســارها الاقتصادي.

كما حرصت اليمن في الوقت نفسه على تأكيد التزامها بالمواثيق الدولية وكذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكل ما يسهم ويؤدي الى تحقيق الامن العالمي والتأكيد كذلك على دور الامم المتحدة في تســوية مشاكل الشعوب وتحقيق الامن والعدالة للمجتمع الدولي بأكمله.

واخيراً يكشف ما سبق ان سياســة الرئيس علي عبدالله صالح الماضية والحاضرة هي بمثابة صمام امان للامن القومي اليمني، فقد حققت لليمن الكثير من المنجزات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، وشــقت الطرق للانتقال نحو مزيــد من التقدم والتطور وبما يخدم الامن الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية والاجتماعية ويرسخ مكانة اليمــن الرائدة في المجتمع الدولي ويحفظ للبلاد ســيادتها واســتقلالها وأمنها.

وهو الامر الذي يعني ان قيادة الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - لليمن غاية وطنية ومصلحة قومية وضرورة حتمية.



• السفير/محي الدين عبدالله الضبي

اليمن على المسرح الدولي

مكانة متميزة وحضور اقليمي ودولي

- الإخـوة الحاضرون جميعاً.. السـلام عليكم ورحمه اللـه وبركاته،،، اسـمحوا لي فـي بداية الحديـث أن أتقدم بخالص شـكري للأخ العميد الركن/علي حسـن الشـاطر مدير دائـرة التوجيه المعنـوي رئيس تحرير صحيفـة ٢٦سـبتمبر على دعوتي لهـذه الندوة متمنيا له فـي البداية كل الصحـة ومزيد من التقدم لصحيفة ٢٦سـبتمبر تلـك الصحيفة المرموقة التـي يعود له ولكل زملائـه في الصحيفة كل الفضل في تحقيق ما وصلت اليه من مكانه. عنوان المحور الذي دعيت الى التحدث عنه هو» اليمن على المسـرح الدولي: اليمن في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح.. حضور دولـي ومكانة متميزة التحدث عن السياسـة الخارجيـة اليمنية وحضور اليمن على المسـرح الدولي موضوع كبير للغاية ومتشعب وليس من السهل الالمام بكل ابعاده في مثل هذه الندوة خاصة مع تداخل عدد من محاور هذه النـدوة وترابطها حيث تاتي تحت اطار السياسـة الخارجية اليمنية. تمثل السياسـة الخارجية اليمنية واحدة من ميادين النجاح الكبيرة التي قادها فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ تسلم الرئاسة..ورغم تياراتها وامواجهـا العاتيـة الا ان الحكمة والاصرار على النجـاح في وضع اليمن على الخارطـة الاقليمية والدولية كان منهاجا واضحـا وجليا في فكره.. حيث سعى الى ان تكون على الخارطة السياسية والاقليمية والدولية لعلمه الاكيد ان ذلك هو احد اهم العناصر المسـاعدة للاسـتقرار الداخلي.. بل يمكـن القول ان الهدف ليس فقط الحضور بل الحضور الفاعل المشـارك انطلاقا من مسـؤولية ورؤية تحلى بها منذ بداية تسـلمه الرئاسـة. ظلت اليمن حتى نهاية سـبعينات القرن الماضي في حالة انكفاء على الذات ولم تكن اكثر من مجرد رقم هامشـي على مسرح السياسة الاقليمية والدولية في منظور الاخرين ولعل السـبب يعزى الى انشـغالها باوضاعها الداخلية ورواسـب الصراعات التي شهدها مسارها السياسي فضلا عن اوضاعها الاقتصادية بما جعلها تتعامل بسياسـة رد الفعل الباهت لابسياسة الفعل المؤثر تجاه التطورات التي مرت بالمنطقة فبدت مهمة الحضور السياسـي الفاعل على مسرح الاحداث الاقليمية غايه شاقة وغدت كنقش في صخر متصلـب يحتاج الى جهود اسـتثنائية وصبر في ديمومـة وزاد من صعوبة الامر ان اللاعبين الاقليميين الفاعلين لايرحبون بلاعب جديد يشـاطرهم الـدور المؤثر على خارطة التطـورات في المنطقة خصوصـا اذا كان هذا

اللاعـب مجرد تابع لهذه القوى وهو الامر الذي يتطلب بالضرورة تصميما لايقبـل التراجع وعزمـا لايرجحة التـردد و حكمة امام تبايـن الارادات وتلاطم السياسات للقوى الفاعلة في المنطقة هذا الامر تجسد في مواطن متعددة صنع نجاحها وتدفق تراكمها المكانة المشـهودة لليمن على المستوى الاقليمي والدولي. تأسسـت البداية على التزام السبل التي تكفل استقلال نهج السياسـة الخارجية والخروج من عباءة التبعية السياسـية والأقطاب الإقليميـة، بحيث لا تبقى اليمن مجرد حديقـة خلفية لأي هذه الأقطاب. وهذا النهج اكتنفته صعوبات بالغة ومعروفة خال معها الكثير من المراقبين حينئذ أن اليمن يسلك رهانا تتضاءل فيه احتمالات النجاح إلى درجة العدم وفي ضوء ذلك صار النجاح في استعادة استقلال القرار السياسي، إنجازاً شـاقاً يدخل دائرة الاستثناء، خاصة أن موضوع الوحدة اليمنية، والصراع بين الشـطرين كان هو السـمة الرئيسـية للتحرك الخارجي الدولي وكان البعض يستهويه أن يرى اليمن في هذا الإطار الإقليمي فحسب. وأثمر هذا النهج باكورة قطوفه بمد جسـور التعامل المباشر مع الولايات المتحدة، دون وسيط ورأت واشنطن حينئذ أنها بحاجة كذلك إلى التعامل المباشر لترجمة سياسـتها تجاه اليمن من منظور الصراع الدولـي الكائن حينها، وقد أذن التعامل المباشـر بين الدولتين بإمكانية استثمار المعطيات والتطورات التي شـهدتها المنطقة عندئذ لاستقدام الشـركات الأمريكية العاملة في مجال النقط بغية العمل على استخراجه في اليمن عام ١٩٨٤م، الذي قال حينها أن مستقبلاً واعداً أمام اليمن بعيداً عن أمواج الخليج المتلاطمة حيث كانت الحرب العراقية الإيرانية في أوجها. ومع أن اسـتخراج النفط قد شـكل عاملا إضافياً في سياق تعزيز أهمية اليمن على خارطة السياسة الدولية، إلا أنـه لم يكفل وحده لليمن حضورها الدولي ومكانتها المشـهودة ذلك أن الحضور الدولـي لاي دولة هو الوجه الأخر لدورهـا المؤثر، والدور المؤثر لهذه الدولة هو نتاج معادلة ذات عناصر ثلاثة: أولا: توجه محسوب يتبعه بثبـات الخطى في الفعل ويوظف كل عناصر القوة الداخلية ليسـتفيد من الظروف الإقليمية والدولية. ثانيا: سياسـات تراكمية تبرز طبيعة وديمومة الحراك. ثالثا: قبول من الآخرين تسـبقه لديهم معرفة مستوى التأثير، أي ان الـدور الفاعل تصنعه الدولة بفعلها وديمومة حراكها لا بما لديها فقط مـن عناصر قوة أو تميز ولا شـك أن مكونات هـذه المعادلة تبين صعوبة

الطريق التي شـقها فخامة الرئيس بعزيمة الرجال الذين لا يتراجعون في منتصـف الطريق حتى حققـت اليمن مكانتها كدولة نالـت احترام العالم بتأسـيس تلك المكانة على محاور نوعية في سـياق عملية تراكمية، ولذلك فإن الاخ الرئيس لم يتوقف عند نمو العلاقات المباشرة في مطلع الثمانيات مـع الولايات المتحدة، ولم يجعل هذه العلاقة على حسـاب علاقات اليمن مع الاتحاد السـوفياتي كدولـة عظمى ولم يغفل أهميـة العمل على خلق علاقـات مثمرة مع الدول المؤثرة الأخرى.. بل إنه ظل يتلمس الدروب التي تكفل تحقيق تلك الغايات فـي اتجاهات متعددة، امتد رحابها من الاتحاد الأوروبي التركيز على الدول الفاعلة فيه كفرنسـا وألمانيا إلى شـرق آسيا بالتركيـز على عواصم صنع القرار في تلك القارة كاليابان والصين والهند وكوريا. فتعززت الجسـور مـع تلك الدول بتكثيف الزيـارات المتبادلة ولم ينتـه عقد الثمانينات حتى تحولت اليمن من بلد كان مجهولا إلى بلد صار رقما معلوما لا يغفله الآخرون في مسـار سياسـتهم فـي المنطقة. والحق أن الحـراك الدؤوب في سياسـة الأخ الرئيس الخارجية لم يسـهم فقط في خلق المكانة التي تحتلها بلادنا اليمن ولم يثمر توسـيع شـبكة المصالح اليمنية مع الخارج بل إنه شكل عاملا مهما في تشخصيه العقبات الدولية التي كانت تحول دون تحقيق الوحدة اليمنية وتحديد سـبل التغلب عليها. فالحـرب الباردة التي دارت رحاها بين القوتين العظميين آنذاك قد دفعت كلا القوتين إلى الحيلولة دون إعادة وحدة التراب اليمني من منطلق توجس كليهما من جنوح دولة الوحدة في خندق الآخر، وبمجرد أن لاحت في الأفق شـواهد أفول تلك الحرب حتى قبل أن تضع أوزارها بصورة كلية وبمجرد أن ظهرت ملامح العناء على الاتحاد السوفيتي بما ينبئ بتراجع عن عملية الصـراع كقوة عظمى أدرك الاخ الرئيس ان بواعث الاعتراض الدولي على إعادة تحقيق الوحـدة قد اعتراها ضعف بين وتعززت احتمالات تراجعها، فالتقـط الفرصة في لحظـة تاريخية هامة، فتمثلـت النتيجة في المباركة الدولية لإعادة تحقيـق الوحدة كإنجاز تاريخي عزز من مكانة اليمن. على إثـر ذلك تتابعت المحطات البارزة لسياسـة الأخ الرئيس التي كفلت المكانة المحترمـة لليمـن، فقد عكس الأخ الرئيس من خـلال إعطاء الوحدة بعدا مثمرا استشـعره المحيط الإقليمي والدولي بفتح الأبواب التي كانت مغلقة أمام ترسيم الحدود مع الجيران وفق حلول ودية ترك نجاحها - وما رافقها

- انطباعا مثمرا لدى الآخرين بأن اليمن بلد ينشد لنفسه ولغيره السلام وأن نهجه يسهم بفاعلية في استقرار المنطقة. وتجلت هذه الحقيقة بصورة أكثر وضوحاً عندما آثر اليمن الاحتكام إلى وسائل سلمية في شأن اعتداء أرتيريا على جزيرة حنيش اليمنية ولم يغره ضعف الخصم وتأجج مشاعر الداخل، أو الحق المشروع في دفع الاعتداء بالقوة أي باللجوء الى رد فعل مماثل للفعل نفسه وذلك من منطلق الحرص على أمن أهم ممر مائي تتدفق عبره المصالح الدولية والإقليمية من وإلى المنطقة. لقد استطاع الأخ الرئيس أن يبنى مكانة اليمن على الساحة الدولية والإقليمية لبنة إثر لبنة ليس فقط بما شملته تلك المحطات التي تعنى اليمن بصورة مباشرة ولكن أيضا بما عبرت عنه لبنات أخرى في قضايا تهم المجتمع الدولي ككل تعكس الدور الإيجابي لليمن كما هو الحال مع جهود اليمن لتحقيق المصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة حتى بات دورها هو الدور الأكثر قبولا لدى هذه الفصائل. وكما هو الحال مع سياسة تجفيف منابع الإرهاب حتى صار اليمن شريكا مهما في مواجهة الآفة الخطيرة، وكما هو الحال مع ما تسهم اليمن به من جهد ورؤية في مناطق أخرى.

أهم المعالم التي تجسد مكانة اليمن على الساحة الدولية

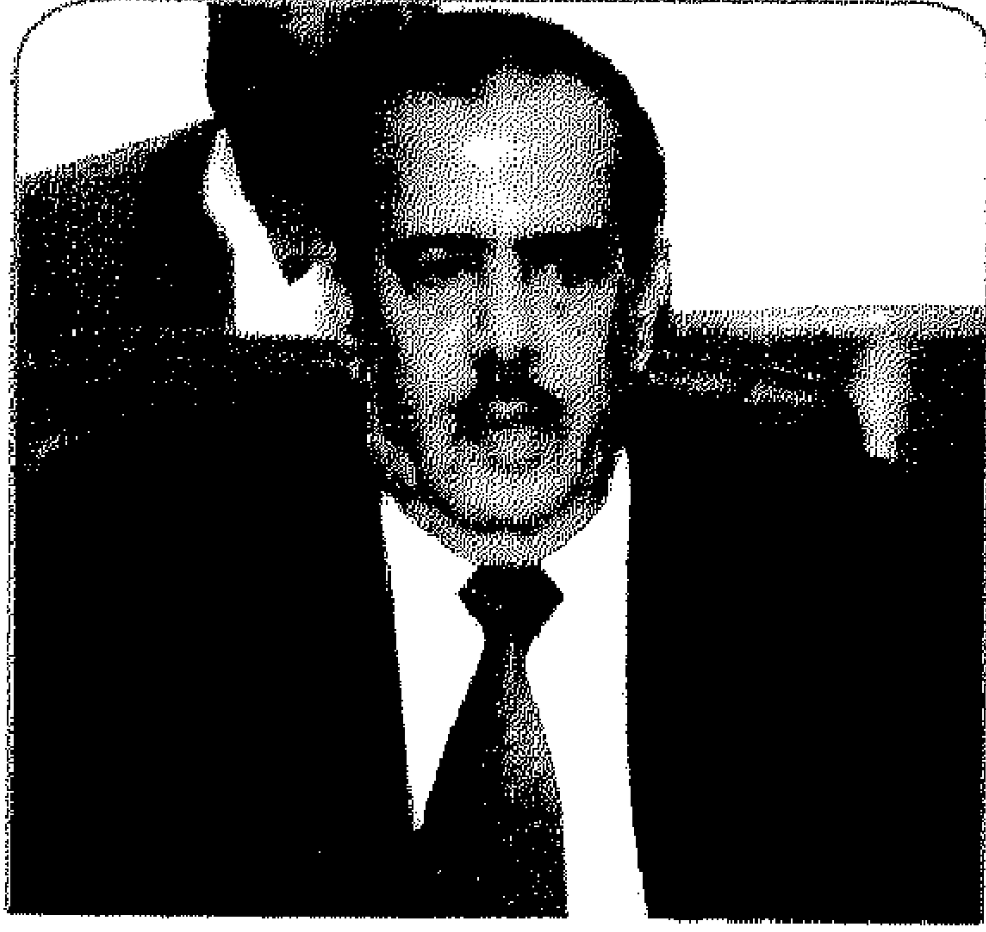
ولكي لا نوغل في الحديث عن الحضور الدولي لليمن في إطار المنطلقات والأهداف والسياسات.. ولسنا هنا بصدد تقييمها أو بلورة آلياتها وأدواتها.. ولكن يمكن الاستدلال على هذا الحضور بمجموعة من الفعاليات والإسهامات للسياسة الخارجية اليمنية توضح تلقائيا مدى ذلك الحضور وأهميته: × الوحدة اليمنية وانعكاساتها على الدور اليمني. × تفاعل اليمن الإيجابي مع كل الأحداث العربية والإقليمية وتقديمها لمبادرات متتالية وأوراق عمل مثل: تطوير أعمال الجامعة العربية وميثاقها وهيكلها وهيئاتها. ولعل أول ثمرة لتلك الجهود اليمنية الحثيثة التي تابعها الاخ الرئيس شخصيا حتى وصل العرب إلى رؤيته بضرورة انعقاد القمة العربية بصورة سنوية دورية. × الموقف السياسي اليمني الواضح من حصار الشعب العراقي ومن ثم الحرب عليه.. ومن ثم الرؤية اليمنية الواضحة بأن أولى خطوات استتباب الأمن في العراق يكمن في انسحاب القوات الأجنبية وتقدم بمبادرة بذلك الصدد. × الموقف اليمني الواضح والقوي من القضية الفلسطينية وصلته مع كل الفصائل الفلسطينية بما في ذلك حركة حماس وحسن استثمار تلك

العلاقات الجيدة للصالح الفلسطيني تارة بدعم الموقف وأخرى بالنصيحة التي تتقبلها مختلف الأطراف بصدر رحب.. أو جهود الوساطة التي تقوم بها اليمن. × الموقف من الصومال وتواصل الجهود اليمنية لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفصائل وعلى مدى سنوات طويلة بعد أن أسماها الإعلام» الحرب المنسية» حتى أضحت اليمن أحد اللاعبين الرئيسيين في هذه الجهود والوساطة فأصبحت مخزن خبرة كبيرة تأتي اليها العديد من الدول لاستشارتها في أمر الصومال. × أوراق العمل التي تقدمها اليمن لتطوير أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي.. ورئاستها للهيئة الوزارية خلال هذا العام.. وكذا المبادرة اليمنية لتطوير أعمال حركة دول عدم الانحياز. × دور اليمن الفاعل في مكافحة الإرهاب ونجاحها عمّق من دورها لاعبا رئيسيا على الساحة الدولية ودعم استمرار حضورها ومشاركتها في كل الأنشطة والمحافل الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.. بل إنني لا أبالغ إذا قلت أن الكثير من دول العالم تستمع إلى تجربة اليمن في مكافحة الإرهاب بشقي تلك المكافحة.. الحوار ويد الأمن. × العلاقة مع مجلس التعاون الخليجي مع ما وصلت إليه من تطور مبشر بالخير للمنطقة أتي انعكاسا للتعاون الكبير وخاصة في مجال الأمن وعكس مكانة اليمن كدولة تمثل العمق الاستراتيجي لها وكعنصر في المنطقة يسعى إلى الأمن والاستقرار لا يمكن تجاوزه. × تعامل اليمن مع اللجوء الصومالي المقدر بمئات الآلف بصورة إنسانية شكل احد عوامل التأكيد على أن اليمن يسعى دائما في سياسته الخارجية إلى أمن واستقرار الجميع حتى لو أدى ذلك إلى تحمل أعباء فوق طاقته بما جعل الكثير من دول العالم وخاصة المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الجانب إلى تثمين ذلك الدور بصورة كبيرة. × في إطار الممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية والتزامات اليمن بالانتخابات في إطار التعددية السياسية والتزام اليمن بحق الصحافة في التعبير وعدم وجود أي سجناء سياسيين ودعم ورعاية حقوق الإنسان إضافة إلى حضورها الدولي بشكل عام أدى إلى مشاركة اليمن مع عدد محدود جدا من الدول النامية قبل عامين تقريبا في القمة التي جمع إطارها الدول الثمان الصناعية في «سي أيلاند» له مدلول نوعي لمستوى الأهمية التي تحتلها اليمن في منظور الدول الكبرى ونتج عن تلك الدعوة اختيار اليمن مع تركيا وإيطاليا في إطار مجموعة دعم الديمقراطية كاعتراف

بما تحظــى به اليمن من احترام وانها يمكن ان تكــون بتجربتها رائدة في منطقتها في هذا الجانب. × إن تسمية التكتل الذي يجمع اليمن والسودان وأثيوبيا(ومؤخرا الصومال) بدول تجمع صنعاء لا يعبر عن عاصمة شهدت التأســيس بقدر ما يعبر عن مكانة ودور لدولة عاصمتها صنعاء. × برنامج الاصلاح الاقتصادية بدوره يتم بتنسيق وتعاون كبير مع مجموعة من الدول الشــقيقة الصديقة والمنظمــات الدولية المتخصصــة والصناديق العربية والدولية، كل ذلك الدعم لم يكن الحصول عليه أمرا هينا لولا دبلوماســية التواصل المباشــر والمكثف التي يقودها فخامة الاخ الرئيس، وهي في ذاتها تعكــس اليمن من منظور الخارج كدولة لها وزنها وتأثيرها. × كما أن إلغاء جــزء كبير من ديون اليمن وإعادة جدولة الجزء الآخر لم يكن الا ثمرة من ثمــار الحضور الدولي والمكانــة المتميز لليمن لدى الآخريــن. × إن اليمن ضمن عدد محدود من الدول في المنطقة صارت وجهة مهمة للساسة الذين يقصدون هذه المنطقة، ولذلك تكاد أن لا تتوقف حركة الوفود الزائرة على مســتويات مختلفة من دول متعددة. × وإذا كنا قد ذكرنا آنفا أن الحضور الدولــي لليمن في منهــج ورؤية الأخ الرئيس علــي عبدالله صالح لم يكن مجرد حضور فقط بل حضور ومشــاركة فعالة واســتقلال للقرار اليمني وهو ما يعكسه إصرار اليمن أن يكون لها رأيها المخالف لكثير من سياسات الدول الكبرى خدمة لمصالحها واحتراما لاستقلال قرارها بأن تظل اليمن على علاقة وثيقة مع جمهورية كوبا الاشــتراكية لتأكيد مبدأ الاســتقلالية والحفــاظ على الرأي الصائب والرؤية القائمة على مرتكزات جوهرية في السياسة الخارجية اليمنية مثل مواقفها من القضية العراقية والفلسطينية وغيرها. ولعل أفضل ما يمكن أن أختتم به هذه الإطلاله على اليمن على المســرح الدولي في ظل قيادة فخامــة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح أن أقول أنه أســتطاع أن يدرك بدهاء بالغ أن مفهوم الامن القومي للدولة لم يعد ذلك المفهوم الضيق لمعناه الذي ساد قبل عصر العولمة وثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات بما جعل العالم قرية واحدة يصعب علينا الفصل فــي أمنه القومي بــين دولة وأخرى. لقد كان لتفجيــر المدمرة يو أس أس كــول في ميناء عدن أثــر بالغ في ذهنه بالارتباط الوثيــق بين أمن الدولة العظمى التي تبعد عنا آلاف الكيلومترات وأمننا القومي في اليمن وخاصة بعد أحداث الـ ١١ من ســبتمبر ٢٠٠١م وبما كانت عليه انعكاسات رد فعل

الحكومة الأمريكية بجعل اليمن واحدة من الدول المستهدفة لحملة أمريكية عليهـا أنقذت اليمن حينها من رد الفعل ذلك بزيـارة خاطفة قام بها الأخ الرئيس وسـاعده في تحقيقهـا مكانة دولية قد سـبقته وحضور إقليمي ودولي لا يستهان به مكنته من إخراج اليمن من دائرة الاستهداف إلى دائرة الشـريك الاسـتراتيجي في مكافحة إرهاب كانعكاس طبيعي لمفهومه عن تداخـل الأمن القومي المحلي مـع الإقليمي والدولي وبما يجعل أمن العالم وحدة واحدة لليمن فيها كلمة ودور.





● الدكتور/ حسن السلامي

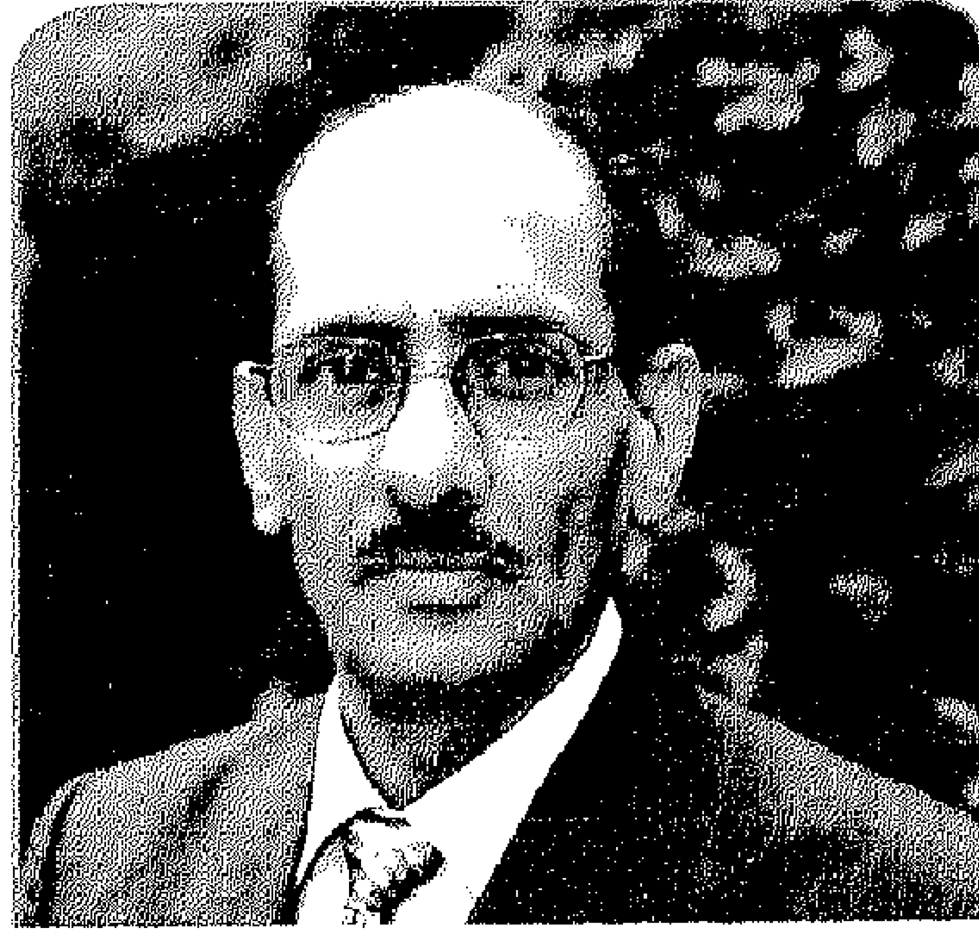
القائد الانسان

متسامح حتى مع اعدائه

الاخوة المناضلون والسياسيون الاخوة الادباء والكتاب الحاضرون جميعاً..
قبل كل شيئ وعلى الرغم من اهمية الموضوع الذي نتحدث فيه اليوم، اسمحوا لي في البداية ان اتقدم بالشكر الجزيل للاخوة العاملين والاخوات العاملات في دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة وهيئة تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» وفي المقدمة العميد الركن/ علي حسن الشاطر اشكرهم على روح المبادرة واليقظة الدائمة التي يتمتعون بها دائماً، فهم لا يتركون مناسبة ولا حدثاً وطنياً الا وتجدهم في المقدمة دائماً، في استطلاع الرأي، والاستطلاعات الاجتماعية والميدانية العديدة والمتنوعة، الامر الذي جعل من صحيفة سبتمبر مرجعاً مهماً ليس على مستوى الخبرات والدروس العسكرية، بل وعلى كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية واشكركم كثيراً على حرصكم لدعوتي لحضور مختلف فعاليتكم ونشاطاتكم وتلك مفخرة اعتز بها واقدرها كثيراً.

الاخوة الاعزاء.. الاخوة الافاضل في التوجيه والصحيفة اقترحوا عليّ الحديث في موضوع عميق جداً موضوع علمي، فلسفي واجتماعي وسياسي في الوقت نفسه، بل هو المواقف والرؤى القريبة المدى والبعيدة، السريعة والعفوية منها، والعميقة المتأصلة والتاريخية: الموضوع هو: × القائد الانسان. × المواقف الانسانية للرئيس علي عبدالله صالح. × التسامح مع الخصوم. × العفو عند المقدرة. الرئيس علي عبدالله صالح هو انسان بارز وزعيم سياسي من الطراز الاول، ذائع الصيت كثيراً على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، له مؤيدوه وهم كثر، كما ان صناع التاريخ والنجاحات والانجازات العظيمة لا يسلمون من الاذى والحسد، وفي التاريخ نماذج كثيرة من اللذين لم يسلموا من الاذى من عظماء التاريخ وعلى رأس هؤلاء رسول الله محمد بن عبدالله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى اصحابه اجمعين. انا اعرف الرئيس منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن، لكن معرفتي المباشرة به تعود إلى بداية عام ١٩٩٠م حيث استقبلنا في حوالي الساعة الواحدة ظهراً، بمناسبة وصولنا صنعاء وبمناسبة انتهاء محنة الاعتقال في سجن الفتح وسجن المنصورة بعدن اثر احداث يناير ١٩٨٦م المشئومة، حيث كان معي في ذلك اللقاء الاخ عبدالله غانم والاخ الفقيد نصر ناصر علي وزير العمل السابق في الجنوب والاخ عبد القادر باجمال وفي حوالي الساعة الثانية ظهراً قدم لنا الغداء والتحق

معنـــا احد اطفال الرئيـــس لتناول الغداء معنا الطفـــل كان عمره حينذاك حوالي ثلاث ســـنوات- كان الرئيس علي عبدالله صالـــح متواضعاً لطيفاً ودوداً وبســـيطاً جداً، يلبس الملابس الشـــعبية- الزنـــة- القميص الأبيض، ويتعامـــل معنا بكل المـــودة والمحبة ويتبادل معنا بعـــض النكات والمزاح بين الحـــين والأخر، وبكل تأكيد فان اللقاء كان لا يخلو من الحديث الجدي في السياســـة وقضايا الوطن، في الماضي والحاضر والمســـتقبل، حديث هادئ ومســـئول .. ان ذلك اللقاء قد ترك في نفسي أثراً ومودة عميقين للرئيس الإنسان الحكيم، أثراً لن يمحا من ذاكرتي ابداً، ومودة ستبقى إلى الأبد ان شـــاء الله. الاخوة الكرام.. لقد شـــاءت لي الظروف ان اكون قريبا من الاخ الرئيـــس علي عبدالله صالح، وخصوصاً بعد حرب صيف ١٩٩٤م، وصدور القـــرار الجمهوري رقـــم (٤) بتاريخ ٦ أكتوبر القاضي بتعيين مستشـــارين لرئيس الجمهورية وهم الاستاذ المناضل الكبير حسن محمد مكي، والشيخ المناضل الكبير الفقيد مجاهد ابو شـــوارب، د. حسن احمد السلامي. لقد كانـــت تلك الظروف الطيبة والتاريخية التي وفرت لي فرصة ان اكون على مقربـــة من الأخ الرئيس لعدة ســـنوات. كانت فرصة تاريخية لأتعرف عليه عن قرب، فقد رافقته طوال عدة ســـنوات في زيارات تفقدية ميدانية إلى أكثر المحافظات والمديريات تقريباً، وفي زيارات خارجية إلى بلدان شقيقة وصديقـــة عديدة.. لقد تعلمـــت الكثير منه وعنه، وعرفـــت صبره ورحابة صدره للاخرين على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم .. عرفت في الرئيس علي عبدالله صالح الإنسان الحكيم المتسامح مع معارضيه بل حتى مع أعدائه، ولقد كان لقراراته في العفو العام نماذج نادرة في التسامح، حماية للوحدة والوطـــن والمواطنين، والقرارات عديدة، لكن أهمهـــا كان قرار العفو العام الصـــادر في صيف ١٩٩٤م حين كانت الحرب مـــا زالت دائرة. ان المواقف الإنسانية المتسامحة للرئيس كثيرة وتحتاج إلى الكثير من الوقت لتسجيلها والحديث عنها، تمنياتي للأخ الرئيس طول العمر، والعافية والصحة الطيبة، لمواصلة مهامه العظيمة في اســـتمرار قيـــادة اليمن المجيد، ومن نصر إلى نصر ان شاء الله.



• احمد عبدالله المجيدي

ينبذ الخصومة..
ولا يحمل حقداً وكراهية لأحد

لقد شـــهد التاريخ العربي عمومـــاً والتاريخ اليمني على وجه الخصوص وفـــي الكثير من العصـــور العديد من الصراعات الدموية والمآســـي والتي عادة ماكان المنتصر فيها وتحت تأثير شدة النصر وسيطرت نزعة الانتقام يمارس اعمالاً تتنافى والطبيعة البشرية كالقتل والاذلال والتشريد للخصوم السياسيين المهزومين في تلك المواجهات العسكرية ولم يكونوا يدركون انهم بتلك الاعمال اللا إنســـانية انما يؤسسون لدورات عنف ومواجهات جديدة تكون عادة اشـــد ضراوة وعنفا كلما لاحت ادنى الفرص لإعادة الانتقام من قبل مغلوبين رغم الأضرار الجسيمة التي تلحقها تلك الصراعات بالاوطان ارضا وانساناً كل ذلك يرتكب من اجل اشباع نزوات الثأر والاحقاد الكامنة في النفوس ضاربين عرض الحائط بكل القيم والاخلاق الانســـانية النبيلة التي جاءت بها كل الديانات السماوية بما فيها ديننا الاسلامي لتحث البشر على تمثلها في حياتهم وسلوكهم والتعامل فيما بينهم..

ان عدم التســـامح مع الخصوم والمبالغة في ممارســـة الاعمال الانتقامة تجاههم انما تضع المجتمعات فـــي دوامات من الصراعات والعنف يصعب عليها الفكاك منها أو الحد من اتســـاعها أو رأب الصدوع والانقســـامات التـــي تولدها في المجتمع ففي كل مرة تتســـع دائرة المتعاطفين مع ضحايا البطش والعنف وتجر كل مـــرة فئات وقوى جديدة إلى الصراعات وتنمي الاحقاد.. وفي ظل مثل هذه الاجواء يكون المســـتقبل قاتماً امام الجميع لا أمل في الخلاص اذ تضيع وتغيب فيها المقاييس الموضوعية المنصفة وتطغى عليها النظرة الذاتية في التقييم للقوى والافراد والقياديين على حد سواء المنتصرين أو المهزومين، حيث يتم تغييب كثير من الايجابيات قسراً وعمداً حتى الصفات والسجايا والمواقف الانسانية البحتة في هذا القائد أو ذاك يدل عليها الموقف السياسي بهدف تغطيتها وحجبها واسمحوا لي في هذا العمل الســـريع والمتواضع وبعيداً عن تأثير الموقف السياســـي ان احاول ما اســـتطعت تناول ولو جانبا من الجوانب الانسانية النبيلة الكثيرة المتجسدة في شخص واعمال القائد الانسان الرئيس علي عبدالله صالح الذي عرفته عـــن كثب في مطلع عـــام ١٩٩٠م عندما كنت محافظاً لمحافظة حضرموت وسكرتيرا اول لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني للمحافظة، عرفته انساناً شـــهماً وفياً وقائداً حكيماً محنكا، تنطبق عليه صفة الشخصية التاريخية اليمنية وبعيداً عن السياسة والنفاق السياسي يمكنني القول انه ومنذ توليه

قيـادة الحكم فـي اليمن في عام ١٩٧٨م منذ هـذا التاريخ كانت محطات كثيـرة ومواقف متعـددة تعرض فيهـا الوطن لصعوبـات وازمات خطيرة ولاسـباب مختلفة وما اكثـر تلك الازمات لو لم يكن التسـامح والعفو من قبل الاخ الرئيس لشكلت مخاطر حقيقية قد توصل البلاد إلى ما لا يحمد عقباه كان قبل ذلك قد بدأ نجمه يصعد ويتألق في فضاء القوات المسلحة اليمنيـة كان كثيراً من المحتكين به أو المتعاملين معه سـواء من المحبين له أو المنافسـين والمناوئين له غالبا ما يجدون انفسـهم تقفوا مندهشين وهم يسجلون ويعترفون للقائد علي عبدالله صالح بالكثير من الصفات والسجايا المميـزة ايجابية والتي تنطبع كبصمات على الكثير من اعماله وعلى تفاوت درجات الاعجاب بالمزايا القيادية الفذة الا انها تكاد تتفق جميعاً على صفة واحـدة من اهم الصفات الرفيعة الدالة على سـمو الروح ونقاء السـريرة وصفاء النفس الا وهي المواقف الانسـانية النبيلة تجاه الاخرين كالتعاطف معهم تجاه أية مشاكل أو مصائب تلم بهم ومحاولة تقديم المساعدة والعون لهم بكل ما يمكنه عمله لهم ولم يكن هذا السـلوك الحميد محصوراً على الاصدقاء أو المحبين له ولكنه كان يشـمل الكل من زملاء العمل والمعايشين له بغض النظر عن العلاقة الشـخصية بهم كما ان شـيمة التسـامح هي الاخرى من الشـيم التي اتصف بها في مراحـل حياته الاولى قبل وصوله إلى سـدة الحكم في ١٧/٧/١٩٧٨م. لقد اتسـمت الفترة التي وصل فيها الاخ القائد علي عبدالله صالح إلى رئاسـة الجمهورية بكثير من المشـاكل والصعاب على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. وكانت تلك الظروف تولد الكثير مـن التعارضات والتناقضات الداخلية بما فيها التناقضات التناحرية.. أي يمكن وصفها باختصار واجمالاً بعدم الاستقرار والاضطراب. وماهو جدير بالاشـارة ان السلطة وبريقها وما يترتب عليها من هيلمان ومسـئوليات وبالتالي من عداوات وخصومات بشـتى أنواعها لم تسـتطيع النيل من تلك الصفـات الاخلاقية النبيلة عند الرجل بل على العكس فقد ترسـخت وتم صقلها واصبحت اكثر تاصلاً وبريقا بل وغدت سـمة مميزة لديه في ممارسة السـلطة ولعل جانب التسامح والعفو على الخصوم مع قدرته على إلحاق اشـد الاذى بهـم قد كان من ضمن عوامل عديدة احدى الاسباب التي جعلت اثار الحروب والصراعات المسلحة التي دارت رحاها في اليمن تنتهي بمجرد انتهاء الاعمال العسكرية فيها وانهزام

الخصـــوم.. وهذا دليل على حنكة وحكمة وبعد نظر لدى القائد الانســـان الرئيس علي عبدالله صالح اســـتحق ويستحق من اجل هذا تقدير واحترام الكثيرين في الداخل والخارج على الســـواء. ان من يلقي لمحة سريعة على تاريخ ممارسة القائد الفذ للسلطة عبر تاريخه الطويل فيها سوف يكتشف دون عناء وبســـهولة القوة الانســـانية الهائلة التي يتمتع بها والتي تعبر عن ذاتها بالكثير من الصور المتنوعة في العديد من اعماله وصفاته فهو يجمع وضـــوح الرؤية والاهداف وصلابة الموقف وبين شـــهامة الرجال بين الحب الكبير للوطن ارضا وانســـانا وبين الارتفاع عن الصغائر. ويمكن القول بكل صدق وثقة ان الأعمال الإنســـانية النبيلة كانت ولا زالت الاكثر حضوراً في مســـيرة حياته القيادية الزاخرة وما الميول الجامعة لديه لحل كل مشـــاكل العمل السياسي بالحوار الا احدى تلك الجوانب الانسانية كما ان التسامح أصبح يشكل جزءاً اصيلاً من صفاته الانسانية الكثيرة ويكفي هنا الاشارة فقط إلى عدد من قرارات العفو العام التي اصدرها اثر كثير من الاحداث السياســـية الكبيرة التي شهدتها اليمن في ظل قيادته سواء قبل الوحدة أو بعدها .. والتي كان لها مردودا انسانياً واضحاً غني عن الشرح .. ولا يكتفي في العفو عن الخصوم السياسيين بل يتفاعل ايجابياً ويهتم بمن تحل به اية كارثة صحية منهم فنجده يمد يد العون والمســـاعدة ويطمئن على صحتهم شـــخصياً ولا اجد نفســـي مضطراً لذكر الامثلة في هذا المجال ســـاطعة الوضـــوح ولعلمي الاكيد بانه لا يجـــب ان تذكر الامثلة حتى لا تفهم وكانها منٌّ.وفـــي هذا المجال لم تقتصر نظرته الانســـانية لابناء الوطن بل امتدت لتشمل بعض الاجانب المقيمين في اليمن. .ويمكن الاستشهاد هنا بما سطره د/ اوليغ برسييكين (اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي) الطبعة الثانيـــة دائـــرة التوجيه المعنوي قال لقد بذل الرئيـــس علي عبدالله صالح جهدا انســـانياً في حادث مروري حـــدث له وقام القائد الانســـان بتوفير طائـــرة مروحية لانقاذه ومرافقيه واســـتمر يتابع وضعهم الصحي. ان هذه ليست الا بعض الظواهر اليسيرة لعطائه الانساني الزاخر والمتدفق دائماً .. كمـــا ان محطات ومواقف كثيـــرة ومتعددة تعرض فيهـــا الوطن لصعوبات وازمات خطيرة كادت أن تعصف بالوطن وبالشـــعب وما اكثرها لو لم يكن التســـامح والعفو هو المنقذ الحقيقي منها. لقد عرفت الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية وبما يتصف به من صفات القائد الانســـان

المتسامح ان صفة التسامح والعفو لا تأتيان الا من رجل شجاع وذكي وعلى درجة عالية من الانسانية .انه رجل لا يحمل الحقد والكراهية، وينبذ الخصومة، يتحلى بالصبر والحكمة ويقبل بالحوار.. ومن تلك المواقف ما يشهد له التاريخ بها والوطن وابناؤه ذلك القرار الشجاع الذي اقدم عليه الاخ الرئيس علي عبدالله صالح عقب حرب صيف ١٩٩٤م وهو (قرار العفو العام) والذي اعتبره كثيرون قراراً شجاعاً لايأتي الا من رجل يمتلك قدره انسانية كبيرة على الصفح والتسامح والمحبة والعفو قراراً أوقف به نوازع الشر عند اصحاب النفوس المريضة والتي كانت تحمل في نفسيتها الثارات القديمة والاحقاد الدفينة فلولا ذلك القرار لكانت الضحايا أكثر من تلك التي حصدتها الحرب ولظل الوطن جرحا دامياً حتى اليوم.. وبذلك كان الرئيس علي عبدالله صالح قد وضع حداً للصراعات الدموية التي شهدها الوطن قبل وبعد اعادة الوحدة اليمنية ووضع أساساً لمرحلة جديدة سماتها الحوار والتفاهم والتعاون لحل الصراعات السياسية بديلاً للعنف والتناحر السياسي وهكذا استطاع فخامة الرئيس ادارة البلاد بحكمة فائقة سمتها العفو والتسامح موازنا بين المصلحة العليا ومصلحة الشعب اليمني الذي يستمد قوته من حبه واحترامه لقائده بما يؤكد حاجة اليمن والشعب لقيادته الحكيمة لفترة طويلة.





• نبيل الفقيه

موقــــع

الانســان في مســيرة البنـاء

الانسان .. محور التنمية الشاملة

الحمدلله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد.... أما بعد نلتقي اليوم في رحاب صحيفة "٢٦سبتمبر" للمشاركة في ندوة نضع فيها نقاط الحق على حروف العطاء، نلتقي لنؤكد للعالم أن اليمن أصبح نموذجاً في الحراك الديمقراطي وأن الاستحقاق الدستوري والديمقراطي الكبير المتمثل في الانتخابات الرئاسية والمحلية ما هو إلا تأكيد للنهج الذي اختطه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح المؤسس الفعلي للدولة اليمنية الحديثة الموحدة، الرئيس الذي وضع أسس ومداميك الدولة اليمنية القوية عند تحقيقه لحلم وحدة الوطن والشعب اليمني. الرئيس الذي أعطى اليمن كل ما يملك وحمل هموم الشعب فنهضت اليمن نهضة حضارية جعلت من اليمن نموذجاً يحتذى به في جميع المجالات بما فيها الإنسان.

ولنا هنا أن نقف مع المنجزات التي تحققت للإنسان اليمني فنقدر للقائد صواب توجيهاته وصدق توجهاته ونتخذ لأنفسنا سبيلاً للتعاطي الإيجابي مع مختلف الإنجازات التنموية التي لا ينكرها إلا جاحد ولا يقلل من شأنها إلا جاهل، وبنظره عامة للمنجزات التي تحققت على مستوى الوطن نجد أن الإنسان كان وما يزال محور التنمية الشاملة. ففي مجال التعليم الذي أولاه القائد الرمز اهتماماً خاصاً لما له من أثر في تقدم المجتمع، نجد أن ارتفاع عدد المدارس يؤكد صدق التوجه إذ يفوق عدد المدارس الـ١٤,٠٠٠ مدرسة في عموم محافظات الجمهورية ليعمل فيها ما يفوق الـ١٨٠,٠٠٠ مدرس وبالتالي فإن التعليم الأساسي والثانوي أصبح متاحاً لكل أبناء الوطن وتشير الاحصائيات إلى أن ما يصل إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة أصبح التعليم هو محور الحياة لديهم وهذا تأكيد للنهج التربوي الذي أرسى قواعده الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ناهيك عن عدد المعاهد الفنية والتقنية والجامعات والكليات بمختلف تخصصاتها والتي يصل عدد منتسبيها إلى أكثر من ٢٥٠,٠٠٠طالب وطالبة يتخرج منهم الكوادر القادرة على النهوض بالتنمية ورفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة القادرة على العطاء لما من أجله رفعة اليمن وتقدمه وازدهاره. وإذا كان الماضي السحيق قد جعل الثالوث البغيض (الجهل والفقر والمرض) يجثم على صدور اليمنيين عهوداً طويلة فإن صدق التوجه وسلامة النية قد جعل من محاربتها والقضاء عليها هو الهم الأكبر لدى الرئيس علي عبدالله صالح، فكما كان له اليد البيضاء في إتاحة العلم لكل أبناء الوطن، فإن الاهتمام

بالرعاية الصحية هو النهج الذي اختطه للقضاء على المرض وتخفيف الألم على كل إنسان، حيث بلغ عدد المستشفيات والمراكز الصحية في عموم الوطن اليمني ما يفوق الـ ٢٠٠ مستشفى ومركز بإجمالي عدد أسرّه يصل إلى ١٢,٧٣٤ سريراً وبلغ عدد الأطباء ما يفوق الـ ٥,٣٠٠ طبيب ناهيك عن عدد وحدات الصحة الأولية ومراكز الأمومة والطفولة التي تجاوز عددها في جميع مديريات الجمهورية الـ ٣١٠٠ وحدة. وبتناغم ينم عن وعي بما هو في صالح الوطن والمواطن على حد سواء كان اهتمام القائد في تحسن مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وبالتالي فإن ارتفاع عائدات النفط وتوظيفها التوظيف المثالي لخدمة التنمية هو ما تم خلال الفترة الماضية وارتفاع معدلات النمو للناتج المحلي ولكل القطاعات الإنتاجية بما في ذلك خفض معدلات التضخم للناتج القومي المحلي وتعزيز الدخل القومي المحلي وانعكاس كل تلك السياسات والبرامج على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي والتي وصلت إلى ما يفوق الـ ٦٥٠ دولاراً أمريكياً. هذا النهج في محاربة (الجهل والفقر والمرض) هو ما ميز المسيرة المباركة وأكد صدق التوجه وسلامة النية دون إغفال لجوانب التنمية التي صاحبت المسيرة، ونتطرق إليها وفقاً للبيانات والإحصائيات المتاحة والتي يعتد بها في كل مراحل الحراك التنموي في عموم الوطن، ففي مجال النقل والمواصلات نجد أن اليمن قطعت شوطاً كبيراً ومتقدماً وبلغ إجمالي أطوال الطرق المسفلتة والحصوية ما يفوق الـ٢٤,٠٦١ كم. كما أن اهتمام الأخ الرئيس بالإنسان جعل ربط المواطن في الداخل والخارج بوسائل الاتصال الحديثة هو الهدف الذي سعت الحكومة إلى تحقيقه وفق أسس تكنولوجية حديثة فكان أن تم تفعيل خدمات الاتصالات لتغطي جل مناطق اليمن أكان عبر شبكة الاتصالات الأرضية أو عبر شبكات الاتصال اللاسلكية إذ بلغ عدد مستخدمي التلفون السيار ما يفوق ٢,٨٠٠,٠٠٠مستخدم ووصل عدد مشتركي الإنترنت الـ ٩٤,٤٥٠ مشتركاً وبما يفوق النصف مليون مستخدم علاوة على التوسع في سعة المحطات الأرضية للهاتف الأرضي والتي تفوق الـ١,٢٤٣,٨٣٨. ولتكامل الخدمات المرتبطة بالإنسان ولتأكيد حرص القائد على توفير تلكم الخدمات كان أن تم تحسين القدرة التوليدية للمحطات الكهربائية لتصل إلى ما يزيد عن ١١٥٠ميجا وات ويتم العمل على استغلال الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية والتي سيتم الانتهاء من المشروع في عام

٢٠٠٧وهذا سـيعزز من فرص توليد الطاقة في عموم الوطن اليمني، وبما أن الطاقة والمياه وتوفرها هو ما سـعى إليه فخامة الأخ الرئيس، فقد بلغ متوسـط نصيـب الفرد من المياه ما يفوق الـ٢٥م٣ فـي العام. وإذا كان من إشادة بما أولاه الأخ الرئيس من اهتمام بالإنسان فإن حرية الرأي والتعبير هي أبرز مـا تحقق للمواطن، وما إصدار أكثر مـن ٤٩صحيفة ومجلة إلا تأكيد للحرية الفكرية ولحرية التعبير التي يتمتع بها الإنسـان اليمني، كما أن الحرية في الانتماء السياسـي وضمان حق التداول السـلمي للسـلطة وتأكيد الاستحقاقات الديمقراطية الدستورية إلا تعبير عن النهج والتوجه الحكيـم للقائد. تلكم بعض مما يمكن أن يرصـد للتاريخ، بأرقام وحقائق متاحـة بتفاصيل أكثـر وأدق وأعم وليس بها ما يندرج فـي خانة المحاباة أو المجاملة أو التطبيل بل حقائق تتجلى فيما تحقق للإنسـان اليمني عبر مسيرة إنسان جعل من الإنسانِ محور اهتمامه وترسخ في وجدانه إن لكل يمنـي الحق فـي العيش بعيداً عن الفقر والجهـل والمرض فكان أن تحقق لـه ذلك وتحقـق للوطن معه الكثير والكثير. والسـلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، وزير السياحة



● د/ سالم الباني

التعليم .. مفتاح النمو الإقتصادي .

استهل ورقتي هذه بهذه الكلمات المضيئة لفخامته: ينبغي تكريس الجهود لبناء الانسان وتربيته واعداده وتأهيله ليكون قادراً على التعايش مع عصره والتفاعل الخلاق مع التطورات الحضارية والتكنولوجية المتسارعة في كافة المجالات.. الرئيس علي عبدالله صالح.

لقد حظي الانســان باهتمام كبير في عمل ورؤى وتوجيهات فخامة الاخ الرئيــس علي عبدالله صالح الاســتراتيجية حيث ان الانســان هو الثروة الحقيقيــة للامم والتطــور الحضاري للمجتمعــات ولا يقاس فقط بحجم الانجاز المادي وانما بما انجــزه من انجاز علمي وانتاج معرفي وما يحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشــرية والمهارات الانسانية والقدرات الذهنيــة والابداعية. مدركاً فخامــة الاخ الرئيس بان العلم هو الوســيلة الوحيــدة التي مــن خلالها يســتطيع المجتمع تحقيق التقــدم الاقتصادي والاجتماعــي والسياســي. وادراكاً من فخامــة الاخ الرئيس علي عبدالله صالــح -حفظه الله- من هــذا المنطلق العلم والتعلم فقــد اعطى التعليم والتدريــب الاولويــة والرعاية والاهتمــام حيث رافق ذلك زيــادة في بناء الصروح التعليمية. بمختلف مراحل ومســتويات وانواع التعليم وتجهيزاتها وزيــادة اعداد الــكادر التعليمي ورافق ذلك زيادة في الطاقة الاســتيعابية للمدارس والمعاهد والمراكز والجامعات. التعليم العام الاساسي والثانوي: اولــت القيادة السياســية ممثلة بفخامة الاخ علــي عبدالله صالح -رئيس الجمهوريــة- اهمية كبيرة للتعليم لتحقيق الاهــداف التنموية الاقتصادية منهــا والاجتماعية باعتبار ان التعليم يمثل مفتاح النمو الاقتصادي ومحور الارتكاز للتســريع بالتنمية الشــاملة ولذلك اقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساســي وســخرت مختلف الامكانيات المادية والبشرية لتنفيذهــا وبمــا يتوافــق مع تحقيــق الاســتراتيجيات الوطنيــة الاخرى كالاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والاستراتيجية الوطنية للسكان والاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني. وفي المؤتمر الوطني الاول اقرت هذه الاســتراتيجية الوطنية للتعليم الاساســي ٢٠٠٣-٢٠٠٥م وبتوجيهــات فخامته. اعطت الحكومة هذا المســتوى مــن التعليم اولوية كبيرة باعتباره الزاميا وحقاً تكفله الدولة وتوفره لكل المواطنين. وتضمنت الاســتراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي الاولويات التالية:- - زيادة معدل الالتحاق في التعليم الاساســي ليصل الى ٩٥٪. - تضييق فجوة الالتحاق بين الذكور والاناث وايضا الريــف والمدينة مع اعطاء اهتمام اكبر لاطفال الاسر الفقيرة. - تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم من خلال الاصلاحات

المؤسسية وتأسيس الادارة الكفؤة على المستويين المركزي والمحافظات. - تحسين الكفاية الداخلية للتعليم الاساسي. - تحسين نوعية التعليم عن طريق تدريب المعلمين والمدراء وتحديث المناهج المدرسية وخلق البيئة التعليمية المناسبة. لقد نتج عن هذا الاهتمام ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الملتحقين بمرحلة التعليم الاساسي من ٣,٤٠١,٥٠٨ طلاب وطالبات من ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى حوالي ٣,٩٥٥,٧٥١ طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م منهم ٢,٤٢٥,٤٤٥ ذكوراً و١,٥٣٠,٣٠٦ إناث، أما عدد الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي فقد بلغ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م ٥٨٨,٩٩٥ طالباً وطالبة منهم ٤١١,٠١٦ ذكوراً و ١٧٧,٩٧٩ إناثاً. وتستوعب هذه الاعداد المتزايدة والمتدفقة مباني دراسية بلغت ١٣,٥٥٨ مبنى عاماً. التعليم الفني والتدريب المهني: يعتبر التعليم الفني والتدريب المهني إحدى ركائز تنمية الموارد البشرية ويشكل المحيط الحيوي والاساسي لتكوين القدرات المعرفية والمهارية وهو من اكثر انواع التعليم التصاقاً بالانتاج. وكون التعليم الفني والتدريب المهني يشكل بوابة العبور الى الحياة العملية وجسر التواصل مع الفروع الاخرى للتعليم ذات الروابط المهنية. والذي اصبح يشكل عصب التنمية واحد الاركان الاساسية في نهضة وتقدم المجتمع من خلال ايلاء العنصر البشري الاهتمام برفع قدراته وتنويع مجالات اكتساب المعرفة واتاحتها لكل فئات المجتمع. ولادراك فخامة الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- لهذه المزايا الخاصة بالتعليم الفني فقد افرد له وزارة خاصة به اعطى لهذا النوع من التعليم اهتماماً خاصاً من فخامته. ونتيجة لهذا الاهتمام فقد تزايد عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من ٢٦ مؤسسة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م بها (٣٢٣٠) طالباً وطالبة ومنهم ٢١ اناثاً فقط لتصل الى ٦١ مؤسسة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م بها (٦٧٨١) طالباً وطالبة الاناث منهم ٥٣٣ في جميع المستويات والانواع المهنية والتقنية. التعليم العالي: قال فخامة الاخ الرئيس في خطاب له: سنظل نولي أهمية زائدة للاستثمار البشري وسوف نعطى اهمية اكبر في المرحلة المقبلة بالبحث العلمي باعتباره مفتاح النمو وميدان التحدي الرئيسي امامنا، لذلك سنوجه عنايتنا بتطوير ونشوء الجامعات، مراكز البحث العلمي واجهزة جمع وتحليل المعلومات. من العبارات الآنفة يتضح مدى الاهتمام الذي يوليه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالجامعات ومراكز البحث العلمي. لقد بلغ عدد الجامعات الحكومية ٧جامعات تضم ٨٧ كلية تتوزع بين ٢٩كلية تطبيقية و٥٠كلية انسانية. لقد بلغ اجمالي

الملتحقين بالجامعات الحكومية للعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م ١٧٥,٣٨٥ طالباً وطالبة منهم ٢٦،٤٪ اناث، ويعتبر خريجو الجامعات المنتج النهائي لمحلصة عملية التعليم الجامعي الرافد الحقيقي والهام للعملية التنموية، وقد بلغ اجمالي عدد الخريجين للعام ٢٠٠٣،٢٠٠٤م ٢٣،٣٢٩ طالباً وطالبة منهم ٣٣,٦٪ انـاث وذلك مقابل ١٦،١٢٥ طالباً وطالبة عام ٢٠٠٢،٢٠٠٣م منهم ٣٥،٤٪ انـاث مما يعني ان هناك زيادة في اجمالي عدد الخريجين بلغت ٧٢٠٤ خريجين اي بنسبة ٤٤،٧٪ زيادة عن العام السابق. الدراسات العليا والبحث العلمي اهتمت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح بالدراسات العليا والبحث العلمي وخصصت كثيراً من الأموال في سبيل تطويرها لما لذلك من مردودات اقتصادية وتنموية كبيرة. لقد بلغ عدد طلاب الدراسات العليا في الجامعات الحكومية الملتحقين ببرامج الدبلوم والتمهيدي ماجستير والدكتوراه (١٠٢٨) طلباً وطالبة منهم (٣٣٧) اناثاً بنسبة حوالي ٢٨٪، كما بلغ عدد الموفدين للدراسات العليا ماجستير ودكتوراه (١٤١٣) موفداً للعام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م. التمويل والانفاق لقطاع التعليم والتدريب لقد شهد قطاع التعليم اهتماماً كبيراً خلال مسيرة التنمية في السنوات الماضية وكانت ابرز المؤشرات الكمية على التطور والنمو لهذا القطاع هي حجم المخصصات المالية سنوياً من الموازنة العامة للدولة. لقد ارتفعت الاهمية النسبية للموارد التي تتجه الى هذا القطاع من ٢٠،٧٪ من اجمالي الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٢م الى ٢٢,١٪ عام ٢٠٠٤م حيث اتجه تمويل التعليم نحو التزايد خلال الاعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤م من (١٢٣,٩٢٦) مليون ريال الى (١٦٤,٦٢٢) مليون ريال بنسبة زيادة ٣٢,١٨٪ ويفسر هذا التزايد المتنامي مجموعة من العوامل ابرزها اتساع خارطة التعليم ومؤسساته جغرافيا وافقيا وراسيا. مما تم استعراضه في هذه الورقة يتضح مدى الاهتمام من فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله ببناء وتنمية العنصر البشري كمورد هام في التنمية التي يشهدها وطننا الحبيب. لقد اعطى فخامته كل اهتمامه وبذل كل جهوده في قيادة مسيرة الوطن لذا فرجاؤنا له بأن يعدل عن قراره ويستمر في قيادة هذا الوطن ولن نرضى بغيره بديلاً.



• الدكتور/عبدالوهاب الوشلي

فلسطين في قلب القائد

تعاطى مع القضية الفلسطينية من منطلق قومي

لقد جئنا اليوم إلى هذه الندوة لنبادل الوفاء بالوفاء والحب بالحب لقائدنا الرمز المشير علي عبدالله صالح ولكي نخرس أولئك المرجفين.. المريضة قلوبهم المحاولين التشكيك في مواقف قائدنا الزعيم التي تخدم المصالح اليمنية داخلياً وخارجياً، ونوضح للعالم ان قيادتنا تحمل رسالة حضارية مؤمنة بقضاياها العادلة ومتصدرة الدفاع عن قضايا امتنا العربية والإسلامية. ان فخامة الرئيس هو قائد فريد ومتفرد وغير مسبوق حيث أن الأسس التي أرساها في توجيهات اليمن الداخلية والخارجية قد عززت ورسخت قيماً وتقاليد تجمع بين السياسة والأخلاق في انساق متناغمة مكنت اليمن من تبوء مكانة إقليمية وعربية ودولية مرموقة من خلالها أسهمت وتسهم بصورة متزايدة وأكثر فعالية على المستوى القومي والعالمي تجلى في خطاب الجمهورية اليمنية السياسي في المنابر والمحافل الدولية المتسم بالاتزان والواقعية والعقلانية التي تتجسد فيها المرونة والديناميكية المتجلية بأرفع درجات المسئولية السياسية تجاه القضايا الوطنية والقومية والإنسانية في ضوء امتلاكها لرؤى موضوعية في التعاطي مع القضايا والأحداث والتفريق في مواقفها بين قضية وأخرى دون أن تستطيع تفاعلات الحرب الدولية على الإرهاب تشويش رؤيتها الصائبة لطبيعة واتجاهات وتصاعد أحداث هذه الحرب التي تجاوبت معها انطلاقاً من رؤية وطنية وإنسانية تعرف مايمثله الإرهاب من بشاعة ومايمثله من مخاطر وتهديدات على الأمن والاستقرار والسلام الدولي، ومحافظة على مصالح اليمن العليا. ولقد عكست اليمن في تعاطيها مع القضايا القومية حالة مستقرة مما جعلها الضمير المعبر عن الأمة حقيقة وليس شعاراً، وحتى في أحلك الظروف التي مرت بها المنطقة والعالم وظل الموقف اليمني من قضايا الأمة المصيرية متميزاً غير قابل للمساومة أو الخفوت، فاستحق أن يوصف بأنه الرقم الصعب الذي لايقبل القسمة حين انكفأ الآخرون على أنفسهم وانزووا إلى أضيق الحدود. إن الموقف المبدئي الثابت للجمهورية اليمنية تجاه القضية الفلسطينية والذي ظل السمة المميزة لها طول العقود الماضية ينطلق من المواقف الأصلية للرئيس على عبدالله صالح وهي المواقف التي ظل يجسدها في كل الظروف ابتداءً من إرسال المقاتلين اليمنيين وامتزاج الدم اليمني بالدم الفلسطيني في خندق الدفاع عن فلسطين ومروراً بالعدوان الصهيوني على لبنان عام ١٩٨٢م، الذي انتهى بخروج القوات

الفلســطينية واستقبال اليمن لجزء كبير منها ثم مساندة الانتفاضة الاولى نهاية ١٩٨٧م واندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠م ومؤازرتها وحتى دعوة الأشقاء في الساحة الفلسطينية لاستكمال حوارهم الوطني في اليمن قبل أســابيع حرصاً منه على وحدة الصف الفلسطيني. ولقد عبر الرئيس الصالح عن حقيقة الموقف اليمني الشـعبي والرسمي الأصيل من القضية الفلسطينية من خلال العديد من المناسبات وقد لقي ذلك الموقف الصريح والشــجاع قبولاً شعبياً وعربياً واسعاً جعل القيادة والإعلام العربي يطلقان علــى الرئيس لقب «فارس الأمة العربية» ولقد ظل موقف فخامته ثابتاً لم يتغير من هذه القضية الأمر الذي استحق تقدير المواطن العربي وظل هذا الموقف يعكس نفسه من وقت لآخر، أما عبر حواراته الصريحة مع عدد من القنــوات الفضائية العربية أو عبر كلماته الأكثر صراحة في القمة العربية أو الإســلامية أو أثناء لقاءاته برؤساء الدول الغربية امريكياً وأوربياً.. الخ. ان تجــارب الشــعوب تقاس بعمــر الزمن ولا يمكن لهــا تحقيق الأهداف المنشودة وبلوغها إلا برموز وشخصيات وطنية تسعى لتغيير مجرى التاريخ وتستشــعر المســئولية تجاه الجماهير وقضاياها الوطنية، ويعتبر الرئيس الصالح احد اكبر هذه الرموز العربية واليمنية. كما ان السياسة الخارجية تصاغ عادة في إطار مؤسســات عامة محددة أهمها رئيس الدولة، ويقول الفيلسوف مونتســكيو« الرجال العظام يخلقون المؤسسات العظيمة، لتعود بدورهــا فتخلق رجالاً عظاماً فتســتمر الأمم في صعودهــا نحو المجد».
ولقائد اليمن على عبدالله صالح موقفه البارز على ساحات متعددة فكرية وسياســية، فقد واكب بأفكاره وأطروحاته ومواقفه السياســية خلال ثلث قرن في الحكم ومايزال، المراحل التي مرت بها القضية الفلســطينية ففي بدايــة الثمانينات شــارك أبناء اليمن بواجبهــم القومي كمتطوعين ضمن صفوف المقاومة الفلســطينية لتحرير الأراضــي المغتصبة، وأولها القدس الشــريف وهذه بادرة تنم عن وعي وتضحية في ســبيل الأمة.. ويعبر عنها قائلاً: «فتحنا باب المتطوعين أمام الشــعب اليمني باعتبار أن الدم اليمني هــو أفضل تعبير». كما أن هــذا الفكر وهذه المواقف السياســية للرئيس يحملان كثافة خبرة بالثقافة السياســية الأمريكية تراكمت طوال مايقارب ثلث قرن تقريباً من الحياة السياســية كقائد يمني عربي محاولاً وبإصرار توظيــف العلاقات اليمنية الخارجية مع الآخر في اتجاه قومي ونضالي لا

لبس فيه، وقد انفرد دون خوف أو وجل وبكل صراحة ووضوح في طرح القضايا العربية والوطنية على حد سواء على طاولة المباحثات الرسمية مع الإدارة الأمريكية والدول الغربية وخصوصاً القضية الفلسطينية القضية المحورية والهم الأكبر الذي يسيطر على تفكير كل مواطن عربي، وفي هذا السياق يقول: « الإرهاب والتنكيل اليومي الذي يمارس على اخواننا أبناء الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الصهيوني فاق في بشاعته كل أشكال الإرهاب التي عرفها التاريخ البشري وتجتمع فيه كل النزعات الإجرامية الإنسانية وبحقده وبشاعته وعنصريته يمثل تحدياً لكل الشرائع والأديان السماوية والمبادئ والقيم الإنسانية وحول القوانين والأعراف الدولية إلى نصوص فارغة ضارباً عرض الحائط بكل قرارات الشرعية الدولية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي عامة والصراع الفلسطيني الصهيوني على وجه الخصوص، وهذا التحدي السافر والعنجهية والعربدة التي فاقت كل تصور أمر طبيعي من دولة فرضتها مصالح قوى عظمى ومازالت هذه القوي تعمل جاهدة من اجل جعل إسرائيل وقادتها بمنأى عن أي عقاب وفوق كل قرارات الشرعية الدولية رغم ان ماتقترفه من أعمال إجرامية ضد شعب اعزل كل مايبغيه استعادة أرضه ومقدساته، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وهذا يجعل من دولة الكيان الصهيوني اكبر دولة إرهاب في العالم، وفي هذا يجب أن ننظر إلى ظاهرة الإرهاب كمنظومة من العناصر والمكونات والأهداف والممارسات فهناك إلى جانب المجاميع الإرهابية المنظمة وغير المنظمة في بقعة من العالم يوجد الإرهاب السياسي والإرهاب الاقتصادي والعسكري.. بمعنى أوضح إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل». ويضيف : « إذا قامت الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، هنا يأتي امن إسرائيل مرتبطاً بقيام الدولة الفلسطينية، وإذا كانت إسرائيل تريد حدوداً أمنة فالحدود الآمنة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ونحن نطالب بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف دون أي انتقاص.» يوضح الرئيس انه بالرغم من التصادم بين الاتجاهات القائمة إلا أن هذه الحقيقة «قيام دولة فلسطين» تعكس أبعاداً مختلفة لمفهوم الأمن الإنساني اسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً وامريكياً وعالمياً. ولقد كان الرئيس الصالح زعيماً عربياً شجاعاً حينما يضع وباستمرار أمام هيئة أركان السياسة الأمريكية والمستشارين

قضية فلسطين على طاولة المحادثات جنباً إلى جنب مع القضايا الثنائية بين البلدين وذلك من خلال حث الإدارة الأمريكية على الاهتمام بقضية الشعب الفلسطيني وان الموقف الأمريكي غير المبرر المؤيد لإسرائيل قد أدى إلى نتائج سيئة وجعل حكومة إسرائيل تزداد جبروتاً وعنفاً وتدميراً ووحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وان الموقف الأمريكي هذا من القضية الفسلطينية لايساعد على بناء السلام بين العرب والكيان الصهيوني من خلال الكيل بأكثر من مكيال في وقت واحد ولابد من إعادة النظر في الرؤية السياسية للولايات المتحدة من خلال تفهم متطلبات المجتمع الدولي ومن خلال البحث عن أسباب الخطأ. وقد جاء في خطابه أثناء افتتاح المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية ٨٤م: «ان على امتنا الإسلامية واجباً مقدساً وهو تحرير الأراضي والمقدسات الإسلامية وفي طليعتها القدس الشريف فمسجدنا الأقصى مسرى الرسول الكريم وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين أسيراً ومغتصباً من قبل عصابات صهيونية لم تتورع عن استخدام كل وسائل التخريب والتدمير في تحقيق أهدافها التوسعية والاستيطانية». تنطلق الرؤية المقدسة للقدس كما عبر عنها الرئيس لدى المسلمين باعتبار النبي محمد عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين والمرسلين، مايكسب المسلمين الأحقية الشرعية في القدس أكثر من الديانتين اليهودية والنصرانية، فهو يرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو وارث الرسالات السماوية وان المسلمين هم أصحاب الحق الأصيل في الأمر، ويحرص على انه لم يبقى للعرب والمسلمين سوى الدفاع عن القدس ببذل الغالي والنفيس في سبيل ممارستهم لحقهم في الدفاع عن القدس، وهذا يكفله الحق الشرعي لهم في دفاعهم عن المسجد المقدس مثوى الأنبياء ومهبط الرسل وانطلاقاً من هذه النظرية الدينية التي يحملها مسلمو العالم إضافة للنظرة التاريخية التي ترى تحرير المنطقة المقدسة من الصليبيين في القرن الثاني عشر للميلاد من المنعطفات المهمة في التاريخ الإسلامي فإن هذا الأمر أسبغ على قضية القدس نظرة أحادية لاتقبل التسوية وهذا ماعبر عنه الرئيس: «ان التنازل عن القدس يفتح الباب أمام عنف لاينتهي في الشرق الأوسط، فالرأي العام اليمني والعربي والإسلامي الراهن حيال القدس لا يقبل أن تكون ألا تحت السيادة الإسلامية». وهو تعبير دقيق عن التفكير العربي الإسلامي الراهن حيال

القدس فهناك من يؤكد أن سقوط القدس يعني مسئولية الجميع عنها، ومن هنا تكتسب القضية زخمها حين يطالب الكتّاب العلماء الدينيين بإصدار فتوى تحرم التنازل عن القدس، باعتبار الفتوى سلاحاً بيد العرب والمسلمين، وتجسيداً حياً للأهمية الرمزية للقدس في الثقافة الإسلامية وبروز القواعد الشعبية. وينبه الرئيس إلى أن القدس في خطر!! والأقصى في خطر!! بهذه العبارة المدوية الصادرة من القلب والعقل، وحدد الرئيس السبب الرئيسي لأحوال القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، يمكن أن يدرك أن دائرة الخطر بدأت تشتد وتضيق، وتنطلق من جنبات القدس لتحيط بالمسجد الأقصى المبارك، وبدأ هذا التضيق يشكل تحدياً سافراً ومكشوفاً. وقد احتلت القضية الفلسطينية حيزاً كبيراً في الفكر السياسي لنظرية الدبلوماسية للرئيس اليمني على عبدالله صالح منذ وقت مبكر، تظهر رؤيته الواضحة لجوانب المشكلة من خلال تصريحه في العام ٨١م قائلاً: «وبما يعزز اتجاه التعايش والسلم بين كل شعوب العالم اجمع، وبصفة خاصة وملحة في منطقة الشرق الأوسط التي تتطلع منذ زمن طويل إلى إحلال السلام العادل والقائم على إقرار الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني المناضل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحق هذا الشعب في تقرير مصيره.. وإقامة دولته الفلسطينية على أرضه باعتبار أن هذه القضية تظل الهدف الأساسي من جهة لأي مشروع لإقراره تسوية تستند على دعائم الحق والعدل حرصت هذه الرؤية اليمنية المبكرة على أن تكون علاقاتها مع العالم مجسدة لأهدافها الوطنية والقومية ومبادئها الإنسانية حيث تحمل ومسئولياتها في الدفاع عن قضايا الأمة، وكانت جديرة بالوقوف في الصفوف الأولى في مساندتها للحق الفلسطيني وتأييد الكفاح المشروع الذي يخوضه هذا الشعب من اجل نيل حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. كما يذكر الرئيس أن حل القضية الفلسطينية على أساس عادل وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف هو الكفيل بالقضاء على كافة المناخات المشجعة على التطرف وارتكاب أعمال عنف والسبيل لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة». ويتضح أن جميع مسببات التوتر التي تتفاعل في صنع أزمة السلام في عالمنا تصل بنا إلى أنها تولد وتترعرع وتتفاهم حين يغيب العدل، ويسود نظام قيم نسبي يسيء [illegible] فيه مبدأ الأسود والأبيض، ويجري

إنكار الغير وعدم التسليم باختلافهم وحقوقهم ، فيختل التوازن ويصبح من المحتم أن يخيم شبح الحرب. ص٢٢٦ كما أن إقامة الدولة الفلسطينية ضرورة يؤيدها الفكر السياسي العالمي من الشرق إلى الغرب في كل أدبياته وكل المواثيق الأممية والقرارات الدولية فيها وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢/٣٣٨ .. الخ ولم يبق في العالم اليوم من يقف متردداً من دعم قيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس إلا دولة إسرائيل التي فقدت كل أقنعتها أمام العالم فلم يعد لأحد أن يقبل الادعاء بان إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وهو يرى معاملتها الفلسطين عام ٤٨م وهم مواطنون يحملون الجنسية ولم يعد احد يصدق أنها دولة تحمى حقوق الإنسان وهو يشاهد ما تمارسه من أنواع الإرهاب والبطش وسفك الدماء البريئة وهدم المنازل وقتل المواطنين العزل كما أن هناك من يذهب إلى ابعد من ذلك فيرى في دولة إسرائيل اليوم حكومة دموية لايمكن التعامل معها إلا بالقوة وإنها لن تكون مصدراً للاستقرار والأمن في المنطقة. ويجدد الزعيم اليمني هذا النداء في أكثر من مناسبة بقوله: « إننا نؤمن إيماناً قاطعاً أن القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية والمركزية لامتنا العربية، وجولتنا هذه تستهدف جمع الكلمة وتوحيد الصف، بما يخدم قضايا ومصالح أمتنا العربية المشروعة وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه». «السلام العادل والشامل والكامل هو الذي يضمن استعادة القدس واستعادة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، حتى يكون السلام لنا جميعاً». «لقد حان الوقت لان ينتقل الخطاب السياسي من التنظير إلى واقع الممارسة، والتطبيق العملي بشكل جديد يلبي متطلبات المرحلة الجديدة يوضح الرئيس أن الصعوبات التي تواجه التضامن العربي ليست خطوطاً جامدة دائمة لايمكن تجاوزها ابداً، بل هي خطوط من شأن تجاوزها أن يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة في لحظة معينة، وخلق تركيبة إستراتيجية جديدة وقواعد جديدة للعبة يصعب التنبوء بمضمونها إلى حد ما. ولا ننسى أن المبادرة اليمنية المقدمة للجامعة العربية لانعقاد قمة عربية سنوية والتي تكللت بالنجاح هي احد أشكال دعم القضية الفلسطينية ودعم التضامن العربي، ومازالت اليمن تسعى لإنجاح مبادرتها مشروع إتحاد الدول العربية والذي قدمته للجامعة العربية

ويأتي إطلاق هذا المشروع شكل قبس نور يضئ عتمة الوضع العربي الراهن.. كما أن مواقف اليمن إجمالاً الوطنية والقومية والدولية عبّر عنها الأخ الرئيس بدقة ووضوح وشفافية في لقاءاته المختلفة وتصريحاته، وعلى نحو لايمكن المزايدة عليه أو التأويل مشبوه الأهداف والغايات ليتوحد في هذه المواقف المستوعبة لمعطيات ومستجدات الوضع العالمي الراهن ومتطلباته دون تنازلات أو تفريط يمس السيادة الوطنية ومصالح اليمن العليا.. وقد عملت السياسة الخارجية اليمنية على حماية ورعاية المصالح الوطنية للبلاد متمثلة في الحفاظ على السيادة والاستقلال ووحدة وسلامة أراضيها والحفاظ على أمنها واستقرارها، وتطوير اقتصاد الدولة وتنمية مواردها والنهوض بشعبها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وإبراز دور اليمن على جميع الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، ودعم التضامن العربي باعتباره الوسيلة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة من خلال التعاون الثنائي او الجامعة العربية وتأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون بين الدول الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، ومناصرة القضية الفلسطينية بكل الإمكانات المتاحة ومناصرة قضايا الحرية والتحرر في كل بقاع العالم ومناهضة الاستعمار والعنصرية. وفي هذا السياق يقول الرئيس« إن تاريخنا مرجع لانظير له، إذا حاولنا أن نستقي منه ملامح شعبنا وأصالته ونستنبط من خلال هذه الملامح توجهه الرائد نحو المستقبل، ثم إن لقاءً واحداً مع شريحة من أبناء شعبنا.. تكافئ قراءة ألف صفحة من كتبٍ التاريخ وهل التاريخ إلا أشخاص تتحرك على مسرحه في ادوار غير مدونة؟ وهؤلاء هم اليمن يصنعون الحياة». هذه الدعوة ضرورة لالتقاط الفرصة والتحلي بروح المبادرة والتخلي عن نوازعٍ الخوف والتخلص من هواجس السقوط حتى يمكن المشاركة فكرياً وعملياً في صياغة العملية التاريخية التي تجري أمام أعيننا لبناء ملامح متفق عليها للنظام العالمي فالنظام العالمي ليس قدراً هبط أو يهبط فوق رؤوسنا، وإنما هو فعل تأريخي يشارك فيه كل طرف قادر على امتلاك حلم ورؤية وقدرة على المشاركة.

وباختصار على السياسة الخارجية أن تسعى لدور في هذا التأسيس ويحاول الرئيس بهذا تجسيد بناء مؤسسات وسياسات تستمر في العمل إلى أمد طويل بمشاركة شعبية من خلاا، تأكيد هيبة الدولة حيث ترتبط مكانة الدولة في المجتمع الدولي ببعض العوامل كشخصية الزعيم

والاستقرار الداخلي.. الخ وتعبئة الجماهير خلف قضايا قومية، حيث أن النظام يستطيع أن يعبئ الجماهير خلفه للتصدي للتهديدات الخارجية.
لقد كان ليَّ شرف المساهمة في إعداد دراسات علمية صدرت في كتب، تهتم هذه الدراسات بالجوانب السياسية داخلياً وخارجياً لفكر الرئيس الصالح سعياً في توثيقها وربطها بحلقات التاريخ لتكون جزءاً يضاف إلى تاريخنا المعاصر ومرجعاً تاريخياً لمن أراد البحث، بل وحق علينا في أنصاف التاريخ والأجيال القادمة التعرف على تاريخ اليمن في هذه الحقبة ورمزه التاريخي الرئيس علي عبدالله صالح.. وفي نهاية هذه العجالة لايسعني إلا أن اذكر بان ماذكرته هنا ليس سوى لمحه من فكر يضئ تجربة حضارية تعيشها اليمن.. واثر في فكر زعيم عربي ذي باع طويل في المعترك السياسي، مؤمن بقضاياه الوطنية والقومية والإنسانية متحمل بإخلاص مسئوليته التاريخية، ولعلي إذا اتخذت من أفكار الزعيم القائد منطلقاً لهذه الدراسة، اقترب كثيراً من النظرة الحقة لرئيس الدولة، ففي كل دول العالم لاينظرون إلى رئيس الدولة على انه مواطن عادي ولكن يعتبرون الرئيس مؤسسة كاملة قائمة بذاتها يعلو كل مؤسسات الدولة بحكم منصبه الفريد الذي يمثل إرادة الشعب والدولة بأكملها والذي تتجسد فيه كل آمال وتطلعات الملايين من البشر، وهناك من الرؤساء من تجاوزت مكانته الحدود السياسية الضيقة للدولة، لتمتد إلى الإقليم الذي تنتمي إليه هذه الدولة ويصبح أكثر أهمية ونفوذاً بعد أن يصبح مجسداً لإرادة أكثر من شعب وأكثر من دولة.. قال الشاعر:

وكلّ يدعي وصلاً بليلي وليلى لاتقر لهم بذلك

الحكم المحلي



• عبدالرحمن مهيوب

السلطة بيد الشعب

أقام مؤسسة شعبية من كل أنحاء اليمن

بنظرة سريعة يتطلب تحديد المفهوم السياسي للحكم المحلي .. ونماذج الحكم المحلي والأشكال المختلفة .. وهي مسألة تحتاج الى مساحة أكثر من الوقت.

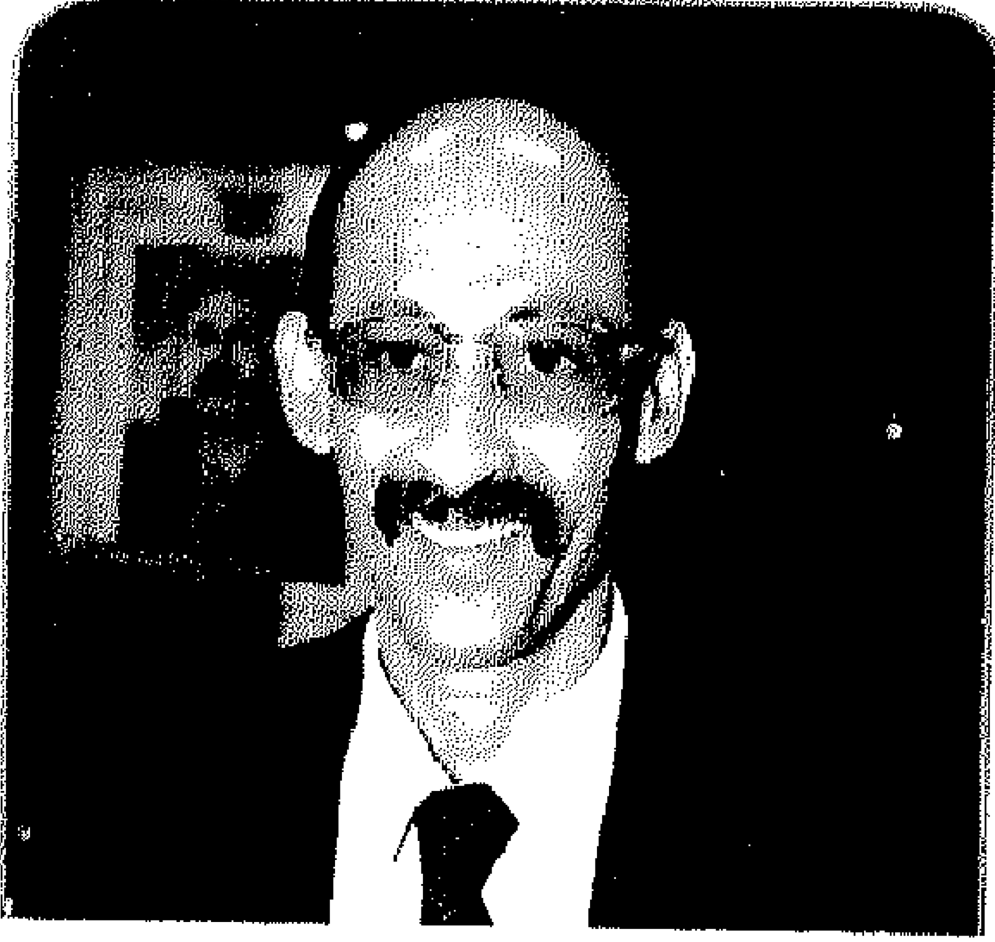
انما يمكن اختصار ذلك بمسألتين المركزي واللامركزي وبلادنا جربت كثيرا المركزية وظهرت آثارها والتي يمكن اجمالها بالسلبيات العديدة فكان الاتجاه الى ضرورة البحث عن النمط الاخر وهو اللامركزية، وهذا يعني التقليل من حصر سلطة القرار وتعقيدات التنفيذ كما انه يعني المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتنفيذ، وجرت محاولات لنوع المشاركة مثل التعاونيات لان التسليم بالمشاركة الشعبية يتطلب ارادة سياسية اولاً وايماناً حقيقياً بهذا النهج والطريق، اي ان الموضوع يتعلق بطبيعة النظام السياسي وليس بمسألة انتقائية او طفرات سياسية انما يتعلق بطبيعة النظام وعقيدته السياسية ومضامينه وبارادة حقيقية في إعطاء مساحة حقيقية للشعب في المشاركة الفعلية على ارض الواقع. الحكم المحلي يعني اشراك الشعب في انجاز البرامج المختلفة السياسية والتنموية والاجتماعية وفي الرقابة والتنفيذ وكما قلنا : نهج كهذا يتطلب ارادة سياسية وهو ما تحقق بعد اعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م وبقناعة واضحة تحققت من خلال الاخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح باصدار قانون المجالس المحلية وهو ما يعني قيام مؤسسة شعبية من كل انحاء اليمن من خلال انتخابات مباشرة من قبل الشعب لاطرها المختلفة.

وبقراءة عاجلة لقانون المجالس المحلية سنجد بانه يعني نقل السلطات الى المجالس المحلية الشعبية في المحافظات والمديريات كماانه اعطى صلاحيات واسعة في عملية التنمية ومتابعة التنفيذ والرقابة ورغم حداثة التجربة المحلية التي لم يتسن لها حتى الآن ان تضطلع بدورها ومهامها وصلاحياتها وحدوث قصور في الاداء الا انها تعتبر انتقالة سياسية نوعية في الممارسة السياسية والتنموية.

انها تعني المشاركة الشعبية الفعلية وحق الشعب في ممارسة السلطة على مختلف الاصعدة كما ان تجربة المجالس المحلية لا يمكن ان ناخذها مجردة من مضامينها الدالة على قاعدة حكم الشعب وسلطة الشعب وملاحظتي من اجل تحسين اداء المجالس باعتبار انها ديمقراطيا من شرائح مختلفة من المجتمع وكمستويات مختلفة ومدارك مختلفة، وحبذا لو يتم توعية

وتنظيم دورات تأهيل الكوادر المجالس المحلية المنتخبة لتستوعب القانون والمهام حتى يتسنى لها ان تحقق اداء جيدا وانجازات فعلية تترجم القانون الذي منحها الصلاحيات الواسعة وباعتبارها سلطة شعبية تقع عليها مسؤوليات عظام في عملية النهوض السياسي والتنموي.

نحو المستقبل



● الدكتور/ ارسلان محمد احمد

آفاق بلا حدود
« رؤية مستقبلية »

مستقبل اليمن سيكون مشرقاً بقيادة علي عبد الله صالح.

الرئيس علي عبدالله صالح كقائد تاريخي مأمول في الجغرافيا- السياسية لليمن بين استمرارية التواصل.. وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل مقدمة: فكر كاتب هذه الورقة بأسلوب علمي وتحليلي عميق فيه من الجراءة والمنطق والشفافية باستخدام المنهج السلوكي للنظرية السياسية التي تتناول تقييم دور الشخصيات البارزة في صناعة التاريخ ووضع سؤال محمول بالفرضيات والمعادلات البسيطة التي يمكن الاجابة عليها في حدود هذا المنهج اعتماداً على الخبرة السياسية والمعاصرة التاريخية للواقع. وكان السؤال ما اذا كان الرئيس علي عبدالله صالح كزعيم سياسي وقائد تاريخي حاضراً في سدة الحكم الحالي للبلاد هو الشخصية الرئاسية المأمل استمراريتها أو المطلوب منها التواصل في القيادة السياسية للوطن اليمني.. وما هي الأحكام والضرورات التي تتطلب بقاء هذا القائد في خدمة شعبه ووطنه ومسيرة بناء الدولة المؤسسية الحديثة في اليمن خلال المرحلة الراهنة والقادمة او على أقل تقدير في دورة انتخابية متجددة لرئاسة الجمهورية اليمنية حسب النظام الدستوري والديمقراطي للبلاد. ووجد الباحث- كاتب هذه الورقة- ان الإجابة على هذا السؤال ربما يحتاج الى قدر من التحليل عبر استخدام المنهج السلوكي للنظرية السياسية الحديثة في تقييم دور صناع السياسية والتاريخ الذين قدموا اسهامات عظيمة لشعوبهم ويرغبون في توسيع فرص الديمقراطية للآخرين.. وهنا وضعنا الشكل الأول للمعادلة تحت مسمى (التواصل في القيادة.. وضرورات الحاضر والمستقبل) وتم اسقاط الفرضية التحليلية التالية: (عنصر القناعة وإرضائية الذات) بمعنى ان الرئيس علي عبدالله صالح لا يرغب في الترشيح الى رئاسة جديدة للدولة.. ولكن مع اعترافنا ان قليل من قادة دول العالم ورجال السياسية والتاريخ المعاصر يتمتعون بسلوك راقٍ وهو نكران الذات وتغليب المصالح العليا لأوطانهم ومجتمعاتهم فوق مصالحهم الشخصية والرئيس علي عبدالله صالح وأحد من أولئك القادة القلائل الذين عرفهم التاريخ المعاصر لليمن وبلدان أخرى من هذا العالم إلا أن موضوع قناعة هذا القائد في كونه لا يرغب ان يكون مرشحاً رئاسياً للجمهورية اليمنية هي مسألة يمكن حصرها في مساحة هذه الفرضية بأن لذاته احترام عظيم.. ولكنه لم يعد يملك هذه الذات لوحده ازاء قيادته التاريخية المرموقة في صنع دولة الوحدة.. وبالتالي

فإن الرئيس أصبح ملكاً للشعب والوطن اليمني وأن قبوله الترشيح هي ضرورة تفرضها مستجدات المرحلة التاريخية الراهنة لليمن ومستقبل الوطن ازاء تحديات محلية واقليمية ودولية ولا تتطلب إلا رجالاً ..(من أهل العزم).. وأما إذا نظرنا إلى الفرضية الأخرى من نفس هذه المعادلة وهي فكرة انسحاب الرئيس من الترشح لرئاسة الدولة (الجيوبولتيكية) المعاصرة لليمن، فإننا نعتقد ان هذا القائد المخلص سوف يترك اليمن في فراغ سياسي كبير وربما ينطوي على هذا الأمر عند وضع حسابات سياسية مستقبلية عن مخاطر احتمالية سالبة ازاء دولة حديثة تحتاج الى خبرة عالية في ميدان القيادة والممارسة السياسية الواعية.. ناهيك عما قد يترتب على هذا الفراغ من احتمالات عناصر القوة أو الضعف في إدارة شؤون البلاد لاسيما وأن هناك افتقار للبدائل القيادية المؤهلة للحكم الرئاسي الرشيد في اليمن وتحتاج الى بعض الوقت سواءً من (داخل الحزب الحاكم: المؤتمر الشعبي العام، أو من أحزاب سياسية معارضة.. أو شخصيات سياسية وطنية واعدة للمستقبل.. ولكن في كل الأحوال ربما لا تملك هذه البدائل حتى.. الوقت الحاضر.. ذلك الرصيد الوطني والجماهيري الذي يمكن ان يقارن بالرصيد النضالي الذي يتمتع به الرمز القائد/ علي عبدالله صالح. وعلى هذا الأساس فإن -كاتب هذه الورقة- يرى أن نتيجة فرضية (الرضائية واقناع الذات) بمعنى ترشيح القائد لدورة انتخابية ورئاسة متجددة للمستقبل هو امر محسوم من وجهة نظر حزب المؤتمر الشعبي العام من ناحية، ومن وجهة نظر جماهيرية واسعة من ناحية أخرى في جغرافية النظام الانتخابي وأن الاجابة على هذه المعادلة وفرضياتها الأساسية تقع في شقين رئيسين هما: أولاً :أن هذا القائد الوطني البارز قد أصبح شخصية لا تملك مساحة نفسها لوحدها مع اعتزازها وتقديرنا (للرضائية وقناعته الذاتية).. وإنما هو صار المأمل السياسي الذي تطمح اليه الجماهير في الاستمرارية والتوصل على صعيد قيادة الدولة والحكم الرئاسي الرشيد لليمن. ثانياً :أن هذا القائد هو رمز وطني ينبغي الحفاظ عليه في ظروف سياسية مستجدة وآمال عريقة للشعب والوطن اليمني الكبير بمشروعه والنهضوي والحضاري الجديد والذي تفرضه ضرورات المرحلة ومتطلباتها في مختلف ميادين البناء المؤسسي للدولة ومقوماتها البرلمانية والحكومية والمحليات والواقع

البيئي النوعي للديمقراطية والتحديث والإصلاح والتنمية المستديمة لليمن وتأسيساً على هذه الفرضيات في المعادلة الرئيسية (القائد بين استمرارية التواصل.. وضرورات المرحلة للراهن والمستقبل) فأنا أرى- من جهة النظر الشخصية- أن مقولة (للضرورة أحكام) تعني بأن يقبل متقن و صانع التاريخ- الجيولوتيكية في اليمن- مطلب الجماهير بالترشيح الى رئاسة الجمهورية في دورة انتخابية قادمة، وأن هذا المطلب في اعتقادي لا يأتي من (فراغ.. أو حماسة الجماهير وعواطفها من أجل انتصار القائد في معركة انتخابية دستورية وديمقراطية نزيهة)، وإنما هذا الالحاح في ذاته في إطار التفكير السياسي العميق تبرره منظومة موجبات اقتضائية عن ضرورة المرحلة التاريخية الراهنة وآفاقها المستقبلية المنظورة والتي يمكن تلخيصها في قراءة استراتيجية وتحليلية جديدة كمايلي: أولاً: الموجب الجيو سياسي للمحليات في اليمن:Geopolitical ويشمل هذا الأفق ضرورات اقتضائية متنوعة تتطلب مايلي:Obligation1

. تدعيم أسس وأركان الدولة- الجيوبولتيكية- المعاصرة في اليمن على قاعدة دستورية- برلمانية في علاقة متبادلة بين المركز والأطراف أي السلطة المحلية وتقوية دور الحكومة وهياكلها المؤسسية في إطار السلطة التنفيذية وتطبيق مبدأ الحكم الجيد أو الرشيد ثم استقلالية السلطة القضائية ومزيد كم الاستقلاليات للسلطة الرابعة الإعلام.. ومشاركة منظمات المجتمع المدني في حماية الحقوق والحريات السياسية الداعمة للسيادة الوطنية. ٢. تطوير الواقع البيئي للتنوع الديمقراطي والتعددية السياسية وتوفير مناخات ايجابية للتوازن بين المعارضة والسلطة على قاعدة التطوير والتغيير الاجتماعي الأفضل مع تجنب كل مايعرض الوطن للأزمات السياسية والمصطنعة او المفتعلة والمساس بالانجازات العظيمة للوحدة اليمنية- وهذا يعني ان على المعارضة ان ترتقي الى مستوى ديمقراطية الوجه الآخر للسلطة وأن تقبل بالنظرية السياسية للبناء الوطني. ٣. النهوض بالاقتصاد المحلي والتنمية المستديمة ومواصلة التحديث والاصلاح الاقتصادي والمالي وتأهيل دارة الاقتصاد الحكومي للتفاعل مع القطاع الخاص من أجل بناء أوليات مؤسسية متكاملة ومتوازنة في اقتصاد السوق. ٤. حل المشكلات المعقدة في جوانب التنمية الاجتماعي البشرية.. مظاهر البطالة وحالات الفقر الاجتماعي والقاء مسؤولية أكبر على الدولة من أجل إعداد أجيال

آمنة ومسـلحة بالوعي السياسـي والاخلاقي والتربية الحضارية للإنسان اليمني والمواطنـة الصالحة. ثانيا: الموجب- الجيو- اقتصادي والشـراكة الاقليميـة- Geo-econmics: لقد أدرك الرئيـس القائد علي عبدالله صالح ان للبعد الجيو-اقتصادي region والشراكة الاقتصادية الاقليمية مع الدول المجـاورة والبلدان العربية والتعاون مـع اقتصاديات دول العالم المختلفـة لها أهمية اسـتراتيجية حيوية لليمن فـي علاقاتها الاقتصادية الدوليـة مع الخارج، وبما أن هذا القائد قد جعل اليمن في مركز الاهتمام وبـؤرة الجذب الواعد الاسـتثمارات الاقليميـة والدولية وأسـهم بأدوار إيجابية فاعلة خلال العشـر السنوات الماضية١٩٩٥-٢٠٠٥م من أجل ولوج اليمن الى بيئة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية فإن الضرورة الاقتضائية فـي هذا الأفق الجيو- اقتصادي ماتزال تفرض تحدياتها الجسـيمة لكي تواصل الدولة تحـت قيادته الأمينة ورؤيته الحكيمة والمتبصرة الى التطلع نحـو المهمات المسـتقبلية التاليـة: ١. دخول اليمن كعضو وشـريك فاعل فـي مجلس التعاون للدول العربية الخليجيـة وذلك من موقعها في العمق الاستراتيجي وقدراتها على الشراكة الاقتصادية الاقليمية في هذا التجمع العربـي الناضـج الذي يمكن ان يرقى الى تجمع أكبر في إطار دول شـبه الجزيرة العربية والخليج. ٢. المشاركة في التجمعات الاقتصادية والإقليمية العربية والشرق أوسطية وتجمعات منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر وإقامة شـراكة على صعيد الاقتصـادات القارية الأخرى في العالم. ثالثاً: الموجب الجيو- استراتيجي(اليمن) Geo-strategical وعلاقاتها الدولية في عصر العولمةVisions: لقد استوعب الرئيس علي عبدالله صالح ومنذ الوهلة الأولى من تولي الرئاسـة الرشيدة للدولة في الثاني والعشرين من مايـو عام ١٩٩٠م وقبول الجمهورية اليمنية بصفتها عضو جديد في الأمم المتحدة بأن هذا العالم هو منظومة كونية في نظامها الجغرافي السياسـي وأن مصالح بلادنا تتطلب إقامة علاقات متكافئة ومتبادلة المنافع والمصالح الجيواسـتراتيجية من أجل خدمة قضايا الأمن والسـلم الدولي في عصر جديد للجغرافيا العالمية أو ما يسمى (بالعولمة Globalization) وبحكمة هـذا القائد تحقق الشـيء الكثير لليمن كدولة ذات سـمعة دبلوماسـية حسـنة معتبرة في منظومة العلاقات السياسية الدولية والمواقف الداعية إلى السـلام العالمي- وبما أن للقائد هذا الدور المشـرف وطنياً لليمن فإن

الضرورة الاقتضائية لمواصلة قيادة بلاده في خضم الصراعات والتحديات على الساحة العالمية والاستفادة من خبراته السياسية والدبلوماسية في هذا المجال تجعلنا على قناعة اكيدة بأن المستقبل لليمن سيكون مشرقا على طريق الخير والاستقرار والأمن والتنمية في حدوده الجيوبوليتكية ودولة داعمة للسلام العالمي والأمن الاقليمي والدولي ومكافحة الإرهاب في جغرافيا النظم العالمية الحديثة. وهكذا أرى في خلاصة هذا الورقة أن أشير إلى كلمة هامة- دونما أية مزايدة سياسية، أن من حق الشعوب في أي وقت وكل زمن من أزمة التاريخ أو عصور الحضارات الإنسانية القديمة أو في حياة الدول المعاصرة أن تفخر بإنجابها للشخصيات او القادة العظماء وذلك ماعرفه اليمنيون عن حضارتهم القديمة والوسيطة والمعاصرة والذين أسهموا في بناء أمجاد اليمن السعيد.. واليوم من حقنا أن نفخر بالفرسان والقادة الميامين وهم كثير أولئك المخلصين للثورة والوطن ولكن المتقن وصانع التاريخ الرمز الميمون علي عبدالله صالح مكانة اعتزاز ووسام شرف في صدر كل مواطن يمني منتمي في هويته السياسية والوطنية إلى هذه الأرض وجغرافيتها الموحدة ولا يرى بغير اليمن بديل..

● أستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة عدن - باحث استراتيجي وطني - عضو زمالة في مركز الدراسات العربي الأوروبي



Guidance Press
مطابع التوجيه
Sana'a +967-1-262626
صنعاء ٢٦٢٦٢٦-١-٩٦٧+

بمقدار ما نجح الرئيس علي عبدالله صالح في المعارك التي تتطلب العزيمة والقدرة على الاقتحام نجح أيضا في الأزمات التي تختبر فيها بصائر الرجال وحكمتهم، وقد ظهرت هذه الحكمة في مواجهة عواصف كان مقدرا لها أن تغرق السفينة لولا أنه كان ربانها، كما تجلت في قدرته على تحويل الحدود من مواقع للصدام إلى جسور للتواصل، وقبل مجيء علي عبدالله صالح كانت اليمن منزوية في ركن منعزل في خلفية المسرح الدولي، وقد استطاع أن يدفع بها إلى مقدمة المسرح وتحت الأضواء الساطعة التي تتألق في إشعاعها الدول المؤثرة في السياسة الدولية. وقد استدعى هذا جهداً فائقاً في جميع المحافل وبصورة خاصة ما نهضت به اليمن في ظل قيادته من دور فعال لتعزيز التضامن العربي والإسلامي ودعم نضال الشعب الفلسطيني وصيانة الأمن الإقليمي وتعزيز السلام والتضامن على الساحة الدولية.



مطابع التوجيه
Guidance Press
Sana'a +967-1-262626
صنعاء ٠٩٦٧-١-٢٦٢٦٢٦